جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة
قسم علوم الأرض والكون

مذكرة ماستر

ميدان: هندسة معمارية عمران ومهن المدينة
فرع: تسيير التقنيات الحضرية
تخصص: تسيير المدن

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
خيرالدين أسماء

يوم: 28/09/2020

البعد البيئي لمخطط التهيئة الولائي وتطبيقاته وفق قوانين التهيئة والتعمير

لجنة المناقشة:

أ.بودريعة سامية	أ.مس أ	جامعة محمد خيضر –بسكرة	رئيس
أ.شريف محمد لمين	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر –بسكرة	مقرر
أ.سكساف أمنيات النفوس	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر –بسكرة	ممتحن

السنة الجامعية : 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعاء

اللهم إجعل خير عملي آخرة وخير عملي خواته وخير أيامي يوم ألقاك فيه . . . . . .

اللهم إنا نسألك التقى والهدى والعلم والمعرفة ، اللهم أرزقنا خير الدعاء ،وخير المسألة ،خير العمل وخير النجاح وثبتني وثقل موازيني وتقبل دعائي يا أرحم الراحمين .

اللهم إنفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني علما . . . . . .

يارب إذا اعطيتني علما فلا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ بكرامتي إذا أسأت للناس فامنحني شجاعة العفو ،ولا تجعلني أصاب بالغرور . . . . .إذا نجحت ولا باليأس إذا اخفقت بل ذكرني دائما أن الاخفاق هو التجربة الوحيدة التي تسبق النجاح .

الإهداء

الحمد لله الذي علم بالقلم وألهم إلى الفهم والحكم والصلاة والسلام على سيد العرب والعجم وعلى آله وأصحابه هداة الامم عندما يكون هدفي حلما لي للآخرين وعندما يكون نجاحي فرحا للآخرين وعندما تكون التضحيات وقودي في الحياة.....

إلى كل من كان سر وجودي في الحياة أمي أبي .....

إلى من يعجز اللسان عن وصفها إلى حملتني في أحشائها وربتني في أحضانها

إلى نبع الحنان وزهرة الريحان إلى من غمرتني بالحب وحمتني بالدعاء إلى من ناضلت

وتعبت و سهرت لأرتاح وحزنت لأفرح وبكت لأضحك إلى من وضعت الجنة تحت قدميها

أمي .....ثم أمي الغالية والحنونة نبع الحنان.

إلى من ينطق قلبي له الشكر على تربيتي وسهر وترقب نجاحي طويلا إلى رمز الرجولة والآباء إلة من تعلمت منه معنى الحكمة إلى من علمني القيم الدينية إلى من ناظل وكافح من أجلي.

أبي..... العزيز شفاه الله وبارك في عمره.

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله أخوتي (نبيل ، أحمد، محمد الخليفة ،عصام رحمه الله.)

إلى ينبوع الصبر والتفائل والامل أخواتي (سعيدة ، ليلى ،أم الخير ،حميدة ،ولاء).

إلى العائلة الكريمة التي ضمنتني يصدر رحب بولاية ورقلة (عمي بلقاسم قدشي وعائلته).

إلى رفيقة المشوار وصديقتي ومن شاركتني التعب الراحة كانت سند لي طيلة السنوات الدراسة (هاجر ، عمرة ،منال).

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات صديقات الطفولة والمشوار(مخلوفة ، هاجر).

إلى من سأفتقدهم وأتمنى ان يفتقدوني ومنأحبتهم بصدق بنات فرع إنات بسكرة .

إلى من أحبهم قلبي ولم يحضر بهم قلمي ولم ينطق به لساني فاليعذرني .....

شكر وعرفان

قال الله تعالى " وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه

عند الله وأعظم أجرا . . . " صدق الله العظيم

أشكر الله الذي وهبني نعمة العلم ووفقني على إنجاز هذه المذكرة .

أود أن أعرب عم جزيل شكري وأمتناني إلى من قدم لي يد العون من

أجل أنجاز هذا البحث منذ إرساء النبتة الاول إلى إتمامها .

غير أن الاعتراف بالجميل يملي علي أن أتقدم بفائق الشكر إلى الاستاذ المحترم

المشرف ""شريف محمد الأمين "الذي تابعني طوال هذه الفترة وتفضل بالاشراف على

هذه المذكرة .

كما أجد نفسي مذينا بالشكر والعرفان لكل موضفي مديرية البرمجة وميزانية

الولاية ومديرية الثقافةعلى الاستضافة وحسن الاستقبال.

ولا يفوتني أن أتقدم بتشكراتي الخالصة وتوجهي بالشكر

الجزيل إلى كل من أعاننا وقدم لي يد المساعدة من قريب

أو بعيد ووقف إلى جانبنا ولو بكلمة .

ولا أنسى جميع أصدقنا دعة تخرج 2020

خيرالدين أسماء

Defna

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعتبر البيئة المحيط الحيوي الذي يعيش فيه الانسان إذ تتأثر بتطور النشاطات المختلفة التي يمارسها الانسان في شتى المجالات ولسوء الحظ أعتبر هذا الاخير المصدر الرئيسي والمسبب الاول في الأضرار البيئية من خلال استغلاله الغير عقلاني للموارد الطبيعة ،وهذا مع تزايد المشكلات البيئية تعقيدا وتشابكا كثرت التحذيرات حول مصير الحياة على الكرة الارضية والتوازن الطبيعي الذي سبب هلعا للمجتمع الدولي بضرورة الاستعجال عن الوسائل والطرق اللازمة للتخلص منها ومواجهتها ،وتجسد هذا في عقد الكثير من المؤتمرات والاتفاقيات حيث عقد مؤتمر ستوكهولم في أكتوبر 1972م.

إذ وضع المسؤولون تصورا شاملا لمشكلات البيئية الراهنة المستقبلية وأبرز ما صدر فيه الدعوة لإيجاد الوعي البيئي لدى كل فرد في المجتمع ، وتعزز الإهتمام الدولي أكثر من خلال مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يطلق عليه قمة الارض الذي إنعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992م،والدي تم من خلاله الاعلان عن سلسلة من المبادئ الخاصة لحماية البيئة والتي تم من خلالها التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة من أجل تحقيق التوازن البيئي.

وبغرض الحد من المشاكل البيئية التي تأثر على عدة جوانب اقتصادية اجتماعية اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على نموذج تنموي لم يراعي فيه احتراما لأدنى معايير حماية البيئي الذي أدى إلى ظهور أزمات بيئية خطيرة فأصبحت بذلك البيئة والمحافظة عليها واحدة من أهم المواضيع الملحة في الجزائر وفي الوقت الراهن مما تطلب منها مباشرة العديد من الاصلاحات مع إعطائها الاولوية للجانب البيئي وذلك باعتباره بعد رئيسيا من أبعاد التحديات حول مصير مخاطر البيئية على الاجيال القادمة لتنسيق الجهود على شكل تدابير وقائية استنادا الى قوانين ومخططات تهدف الى تحقيق الصيانة اللازمة إد صدر اول تشريعي بيئي ألا وهو 08-03 والدي يتضمن مجموعة من القواعد التي تحدد آليات والوسائل القانونية لحماية البيئية والذي يراعي تحقيق التنمية المستدامة بحيث كانت البداية بمحاولة التهيئة العمرانية إلى إيجاد توازن جهوي يشمل جميع مناطق الوطن للخروج من المخططات الاستعمارية لكن الظروف والازمات المالية والسياسية حالة دون ذلك إلى صدور القانون 20-01 المتعلق بتهيئة الاقليم التنمية المستدامة والتي وجد فيه الظروف الملائمة على الاقل لمحاولة تفعيلية على ارض الواقع الذي تصب فيه كل المشاريع وتنطلق منه المخططات الاقليمية المكونة للتراب الوطني والتي تعمل على تطبيق وتكييف أعمال التهيئة العمرانية التي يتضمنها المخطط الوطني للتهيئة الاقليم والقضاء التدريجي على الاختلالات والفوارق الجهوية وتحقيق التنمية على

المدى البعيد والتكامل ما بين الاقاليم بحيث يليها مخطط تهيئة إقليم الولاية والذي يجسد توجيهات المخطط الجهوي المستمدة من المخطط الوطني .

حيث يهدف المخطط التوجيهي الولائي للتهيئة إلى توضيح التوجيهات المعدة في المخطط الجهوي وشرحها فيما يخص الإقليم الذي تشغله .بإدخال التوجيهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين البلديات التي تهكيل الولاية لتجسيد مختلف المشاريع على مستوى التجمعات لكل بلدية كما يعمل على توجيه الشبكة العمرانية في الولاية ويهدف إلى تقوية العلاقات بين البلديات وتنظيم الهياكل الاساسية ومناطق الانشطة الاقتصادية أو الخاصة بالاستصلاح . هذا علاوة على لزم احتواء المخططات الولائية لانسجام بين البلديات وذلك لفائدة التنمية المنسقة والمتكاملة للولاية من خلال تحديد التوجيهات التنموية والديمغرافية لمختلف البلديات ،ويعتبر مخطط كل ولاية أيضا مجالا لتثمين نوعي للانسجام على مستوى الخدمات العمومية خاصة التي تهم السكان مباشرة .

من بين هاته الولايات، ولاية ورقلة التي تتميز بموقعها الاستراتيجي ومكانتها التجارية والصناعية والسياحة التي تعتبر نقطة عبور وولوج للصحراء الكبرى وباقي إفريقيا ،مما يجعلها ذات استغلال جيد هذا بإبراز مؤهلاتها وإمكانياتها الاقليمية إرتينا إلى دراسة البعد البيئي لمخطط تهيئة إقليم ولاية ورقلة وذلك لمعرفة مدى فعاليته ونجاعته ومدى تطبيق قوانين التهيئة والتعمير، لغرض مدى توافق المشرع الجزائري في أصدرا قوانين من أجل حماية البيئة في ضل التنمية المستدامة في الجزائر .

إذ تعد مسألة مخطط التهيئة إقليم ولاية يتضمن بيئة تنموية مستديمة ، من المسألة الحديثة والتي يجب مراعاتها عن طريق إعدادات المخططات والقوانين التشريعية التي أصدرها المشرع الجزائري والتي تضمن حماية البيئة في ضل التنمية المستدامة ،إلا ان هذه القوانين لم تكن جديرة بقدر الامكان وهدا من خلال الصلاحيات التي تخولها الجماعات الاقليمية والتي تنص على مدى توافق هده القوانين وتجسيدها على الارض الواقع.

الإشكالية:

مع تزايد المشكلات والمخاطر والأثار السلبية لمشروعات التنمية على البيئية ،واستنزاف مواردها نتيجة الممارسات السلبية لها، وعدم مراعاتها للبعد البيئي كبناء الفوضوي على الاراضي القابلة للتعمير والأراضي المستقبلية وعدم إدراج دراسات التأثيث و الحضر على مشاريع وبرامج تنموية ، كما أولى المشرع الجزائري قوانين ونصوص تشريعية تحث على الاهتمام بالتخطيط البيئي الذي يعمل على دمج البعد البيئي كعنصر أساسي في جميع خطط التنمية وذلك بهدف وقف تدهور البيئة والحفاظ عليها وعلية التساؤل المطروح كالتالي :

إلى أي مدى وفق المسير،العمراني، المشرع الجزائري في تكريس البعد البيئي لمخطط التهيئة الولائي وفق تطبيقات التهيئة والتعمير ؟

❖ أسئلة الفرعية :

- ما هو مفهوم البيئة وماهي مختلف مجالاتها؟
- ما مدى تطبيق مخطط التهيئة الولائي على الارض الواقع؟
- كيف تساهم الجماعات الاقليمية في حماية البيئة وفق تطبيقات التهيئة والتعمير؟
- ما مدى فعالية البعد البيئي لمخطط التهيئة الولائي وتطبيقه للقوانين التشريعية في ولاية ورقلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة ؟

❖ الفرضيات .

انطلاقا من الاشكالية المطروحة وقصد تسهيل الاجابة عن الاسئلة ارتأينا الى طرح الفرضيات التالية كإجابات مقترحة لتكون منطلق لدراستنا وذلك كما يلي :

- للجماعات الاقليمية دور كبير في حماية البيئة.
- يعمل مخطط التهيئة الولائي كأداة مجالية لها دور فعال في تطبيق السياسة الوطنية من اجل تنظيم إقليم ولاية للحد من التدهور البيئي.
- مساهمة القوانين والتشريعات بصفة غير متكاملة في حماية البيئة والحفاظ عليها.
- التخطيط البيئي عملية أساسية لضمان حياة بيئية تنموية مستدامة.

❖ أهداف الدراسة :

- التعرف على مختلف المفاهيم البيئية ومختلف مجالتها.
- معرفة واقع مخطط التهيئة الولائي .

- مدى مساهمة المخططات البيئية في حماية البيئة .
- مدى مساهمة الجماعات الاقليمية في حماية البيئة وفق القوانين التشريعية.

❖ **أسباب إختيار الموضوع:**

يرجع اختيار الموضوع باعتباره موضوع الساعة ولأنه نال اهتمام كبير ضمن السياسة التهيئة الاقليمية الجزائرية ،التي عملت على ضمان مشرع يحمل في طياته قوانين وتشريعات خاصة بحماية البيئة في ضل التنمية المستدامة ،ولهذا آل اختياري كمنطقة دراسة ولاية ورقلة ،لأنها مدينة كبير تعمل على تنمية مشاريعها من اجل النهوض اقتصاديا وثقافيا وسياحيا ،من خلال الاسباب التالية نوجز منها ما يلي :

- يعتبر موضوع البيئة وحمايتها من المواضيع الاكثر حديثا على الصعيدين الدولي والوطني .
- محاولة ابراز المخططات والتشريعات التي تندرج في التخطيط من أجل حماية البيئة.
- معرفة مدى تحقيق التخطيط البيئي من اجل ضمان تنمية بيئية مستدامة .
- محاولة إدراك واقع مخطط التهيئة الولائي في حماية البيئة .
- دور الهيئات المحلية في مجال حماية البيئة بصفة عامة من خلال عرض صلاحيات الجماعات الاقليمية .

❖ **بعض الصعوبات التي واجهتنا في البحث عن موضوعنا:**

نظرا للجائحة (الوباء)العالمية الوطنية الصحية التي أصابت المعمورة لم نوفق في دراسة تجريبية كالدراسات الميدانية السابقة سببه تجميد بعض المؤسسات والادارات للولاية ،وهدا ما ثبط من جهودنا وحالت بينا وبين إتمام العمل على أكمل وجه ،لكن رغم دلك إرتأينا أن نقدم لكم عمل متواضع مع العلم لم نتحصل على فترة التربص أو حتى زيارات ميدانية لفترات متباينة ،إلا أننا تواصلنا لبعض المديريات ولإعتمادنا على وثيقة مخطط التهيئة إقليم الولاية وبعض المعطيات ، قصد تهيئتنا لهذا العمل فالوضع الراهن الذي تمر به البلاد والعالم أجمع .

❖ **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية هده الدراسة أن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ،تتطلب حماية بيئية ،وذلك من خلال دراسة شاملة لعملية التخطيط لمخطط تهيئة الولاية ،ومدى مساهمة البعد البيئي له من مختلف المجلات(الاجتماعية ،البيئية ،الاقتصادية) .

ولمعالجة هده الاشكالية والخوض في البحث لها عن حلول منطقية ناجحة ،اتبعنا المنهجية التالية.

❖ **منهجية البحث :**

انطلاقا من اختيار موضوع الدراسة الذي يندرج تحت عنوان البعد البيئي لمخطط التهيئة الولائي وتطبيقاته وفق التهيئة والتعمير .وذلك بدراسة ولاية ورقلة كنموذج باتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تقسيم منهجية البحث الى:

- اربعة فصول ، فصلين يتضمنان الاطار النظري وفصلين يتضمنان الاطار التطبيقي.

الخطوة الاولى :

وهي مرحلة تشخيص وجمع وترتيب المعلومات التي تخدم مجال الدراسة ،وذلك باخد مراجع تمثلت في : المجلات ،الكتب ،المذكرات ،الخرائط المختلفة ،المخططات الوطنية الحضرية ،القوانين التشريعية التي لها صلة بالموضوع .....الخ .

الخطوة الثانية :

كانت بمثابة رحلة بحث ميدانية عن كل ما يتعلق بمجال الدراسة من خلال الدراسة التحليلية والتقييم للمدينة انتقالا الى الزيارة الميدانية لمنطقة الدراسة بتواصل مع المؤسسات البحث والمصالح الادارية ،لنقوم بعد ذلك بتنظيم المعطيات ودراسة البرامج والمشاريع الاقليمية التي تظم مخطط تهيئة اقليم ولاية ورقلة في مختلف القطاعات ومحاولة النظر البعد البيئي للولاية وتطبيقه لقوانين التهيئة والتعمير بما هو مجسد على ارض الواقع وما هو مبرمج ، بالخروج بحوصلة للموضوع عن مدى تحقيق البعد البيئي لمخطط التهيئة الولائي لولاية ورقلة وفق تطبيقات التهيئة والتعمير.

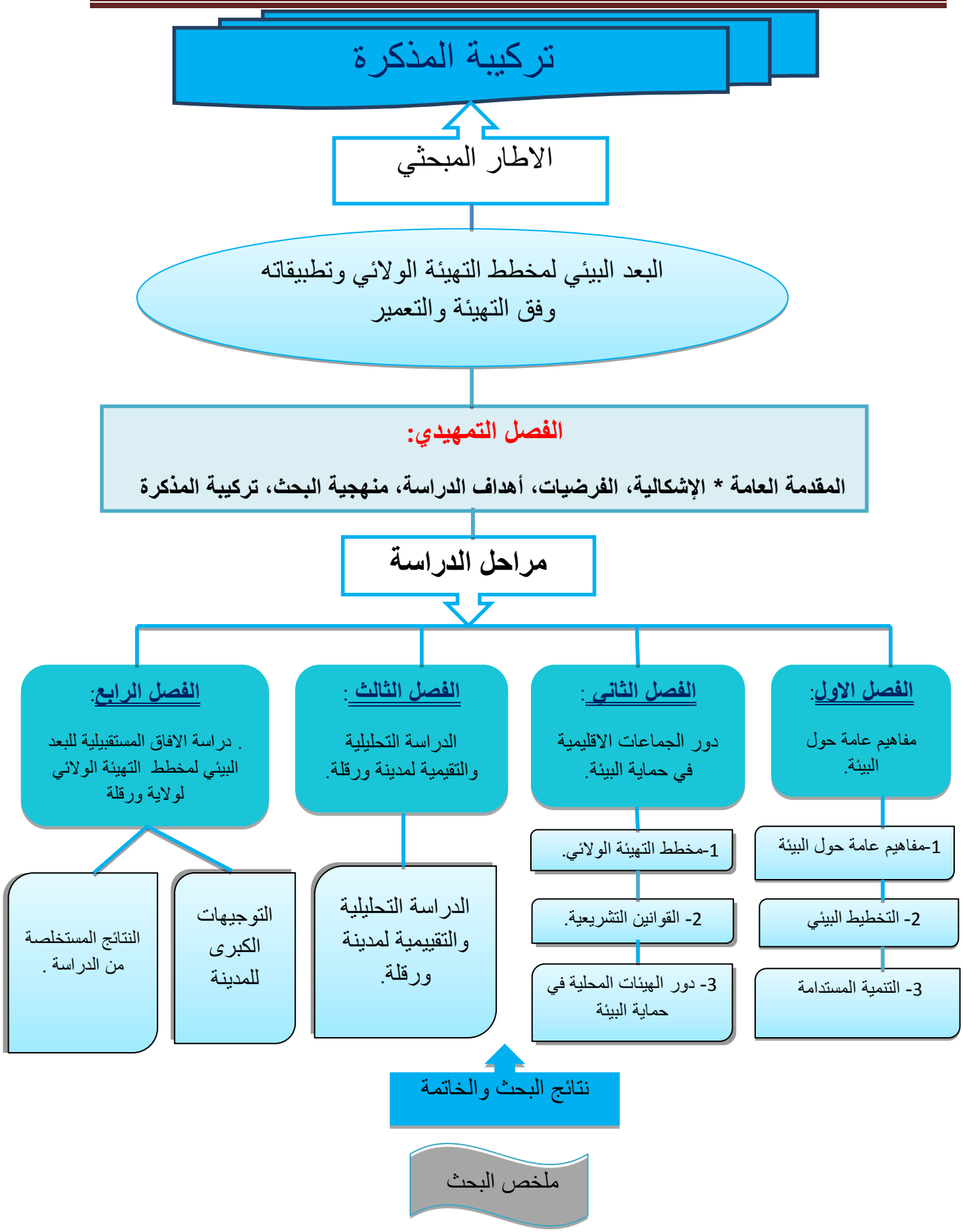
تركيبة المذكرة
الاطار المبحثي
البعد البيئي لمخطط التهيئة الولائي وتطبيقاته وفق التهيئة والتعمير
الفصل التمهيدي:
المقدمة العامة * الإشكالية، الفرضيات، أهداف الدراسة، منهجية البحث، تركيبة المذكرة
مراحل الدراسة
الفصل الاول:
مفاهيم عامة حول البيئة.
1-مفاهيم عامة حول البيئة
2- التخطيط البيئي
3- التنمية المستدامة
الفصل الثاني:
دور الجماعات الاقليمية في حماية البيئة.
1-مخطط التهيئة الولائي.
2- القوانين التشريعية.
3- دور الهيئات المحلية في حماية البيئة
الفصل الثالث:
الدراسة التحليلية والتقيمية لمدينة ورقلة.
الدراسة التحليلية والتقييمية لمدينة ورقلة.
الفصل الرابع:
. دراسة الافاق المستقبلية للبعد البيئي لمخطط التهيئة الولائي لولاية ورقلة
التوجيهات الكبرى للمدينة
النتائج المستخلصة من الدراسة .
نتائج البحث والخاتمة
ملخص البحث

الفصل الاول: مفاهيم عامة

مقدمة الفصل:

تكتسب المتغيرات أهميتها في نظام أولويات الحياة التي نعيش فيها بقدر ارتباطها بهذه الحياة ،وإن كان هذا المتغير هو المحيط الذي تنشطه في إطار الحياة بشكل متكامل ومتناسق ذات طبيعة اعتمادية ،ذلك المحيط هو البيئة التي تعد قضية أحدى مواضيع الساعة التي تشغل بال السياسيين وأصحاب القرار على مختلف المستويات، حيث حظيت باهتمام متزايد باعتبارها الوسط الحيوي الذي يمارس من خلاله الكائن الحي نشاطه ويستمد منه مقومات حياته ،حيث يأثر ويتأثر في النظام البيئي الذي يشتمل على الكائنات الحية وجميع التفاعلات المتبادلة بينهما وفق نظام حركي متكامل .

وبهذا تكتسب البيئة أهمية بالغة في الوجود الكوني ،فاستمرار الحياة رهين بسلامتها وتوازن مكوناتها والانسان واحد من مكوناتها البيئية يتساهم معها ،بدوره يساهم في تعدد مشاكلها وتناقص مواردها .

وبهدف معرفة ماهية البيئة والتخطيط البيئي وعلاقتها بالتنمية المستدامة وأهم مشكلاتها التي تواجهها ،سنتطرق في هدا الفصل إلى توضيح ذلك عن طريق تعاريف من عدة جوانب.

المبحث الاول : مفهوم البيئة (Environnement).

1-1- مفهوم البعد البيئي :

إذن فالبعد ظرف مبهم لايفهم معناه إلا بإضافة لما بعده ،وهذا هو المقصود من أن كلمة البعد متعددة الاستخدام ولاتفهم بدقة إلا بفهم ما بعدها مثال :البعد البيئي وغيره.....[1]

أما كلمة البيئة عامة وشاملة يصعب تحديد معناها بدقة ووضوح فهي تتخذ عدة مفاهيم كالتالي:

1-2- مفهوم البيئة لغة :

إن كلمة بيئة كلمة مشتقة من الفعل "بوأ" وهدا ما ورد من الآية الكريمة بعد قوله تعالى **"وأذكروا أذ جعلكم خلفاء من وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون من الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا تعتوا في الارض مفسدين** ".[2]

يقال في اللغة العربية "**تبوأ** "أي حل ومزل وأقام نقول **(تبوأ فلانا بيتا)** أي اتخذ منزلا وذلك إذ نظر إلى اسهل ما يراه أثره استواء وافضله لمبيته فاتخذه منزلا .[3]

1-2-2- مفهومها في الاصطلاح العلمي :

تعرف البيئة كمصطلح علمي بتعاريف مختلفة منها :"البيئة هي العلم الذي يهتم بدراسة التفاعلات المتبادلة بين الكائن الحي وعوامل الوسط الدي يعيش فيه ".[4]

كذلك "البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من مكونات حية مثل النباتات والحيوانات ومن مكونات غير حية مثل الصخور والمياه والهواء والطقس وغير ذلك ".[5]

كما تعرف البيئة بأنها" الإطار والحيز المكاني الذي يعيش فيه الانسان بكل ما فيه من عناصر حية ويمارس فيه حياته وأنشطة مختلفة "ويشمل هذا الإطار الغلاف الصخري والمائي والجوي المحيط بهما وكافة الكائنات الحية من حيوانات ونباتات.[6]

---

[1] أستاذ رحاب حسين جواد كاظم ،محاظرة عن مفهوم البعد و البيئة قسم إدارة البيئة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، سنة 2019.
[2] سورة الاعراف الآية (74).
[3] الاستاذ أحمد لكحل ،مفهوم البيئة ومكانتها في التشريعات الجزائرية ،بكلية الحقوق ،جامعة يحي فارس –المدية – ص 222.
[4] كتاب علم البيئة ص03.
[5] سعيدان علي ،أسس ومبادئ وقانون البيئة ،موفم للنشر الجزائر 2015،ص6.
[6] نبيل فتحي السيد قنديل ،البيئة والتنمية المستدامة ،معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة – مركز البحوث الزراعية .

والبيئة تعني الطبيعة وما فيها من هواء وتربة ومعادن ومصادر طاقة والاحياء بكافة صورها بالإضافة إلى ما شيده الانسان من نظم اجتماعية وما أقامه من مؤسسات كمناطق الصناعية والمراكز التجارية والمدارس والمعاهد والطرق والموان والأراضي الزراعية والمناطق السكنية ".[1]

1-3-مفهومها في الاصطلاح القانوني:

-حسب القانون الجزائري : نجد أن المشرع الجزائري لم يقم بإعطاء تعريف دقيق للبيئة فحسب قانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة عرفها بأنها التي تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية كالهواء والماء والأرض والنباتات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذا الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.[2]

1-4-عناصر البيئة:

لا يكتمل تعريف البيئة إلا بمعرفة عناصرها ومكوناتها فوجب ايارها فحسب التعريفات السابقة الذكر فان البيئة تتكون من:

1-4-1-العناصر الطبيعية: وهي العناصر التي لا دخل للإنسان في إيجادها فهي موجودة قبل وجوده، وهي تشمل مختلف الأنظمة الإيكولوجية الحيوانية والنباتية، ومختلف الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية من ماء وهواء وتربة وسنحاول الكلام عن هذه العناصر ولو بشيء من الإيجاز على النحو التالي:

1-4-1-1 الهواء: وهو الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية، ويعد من أثمن عناصر البيئة فهو روح الحياة وسرها، ويتكون من غازات تعد أساسية لحياة الكائنات الحية، أبرزها غازت الأكسجين، والنتروجين وثاني أكسيد الكربون ويتعرض الغلاف الجوي للعديد من التهديدات البيئة نتيجتا لما لحقه من تدمير بفعل التلوث الناتج عن الانبعاثات الغازية والأبخرة التي تصدرها المصانع، والتي من أخطرها الاستنزاف الذي تتعرض له طبقة الأوزون ظاهرة الاحتباس الحراري، الأمطار الحمضية ..الخ[3].

---

[1] محمد بن زعميه، حماية البيئة دراسة مقارنة بين التشريعات الإسلامية والقانون الجزائري ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع شريعة وقانون جامعة الجزائر ،ص20.

[2] المادة 04 من قانون رقم10/03 المؤرخ في 2003/07/19 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،الجريدة الرسمية عدد 43 الصادرة بتاريخ 2003/07/20،ص10.

[3] بوطالبي سالم النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة ،رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص قانون البيئة جامعة سطيف ،ص21.

1-4-1-2- الماء: يعد الماء من أهم عناصر البيئة، والذي تشكل البحار والمحيطات المستودع الرئيسي له بالإضافة إلى الأنهار والبحيارت، وهو يتربع على مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية ما أعطاها صفة الكوكب الأزرق، . إذ تشكل المياه ما نسبته 70% من مساحتها .[1]

1-4-1-3- التربة:

وهي الجزء اليابس من الكرة الأرضية والذي يشكل ربع مساحتها، وتشمل مختلف التضاريس والمعالم الجغرافية بالإضافة إلى ما يحتويه باطنها من معادن وثروات طبيعية، تشكل التربة القاعدة التي يمارس عليها أغلب الأنشطة الإنسانية كما تشكل في نفس الوقت مجال التفاعل بين العناصر الطبيعية المختلفة التربة هي الأخرى عرضة للتدمير، فإلى جانب العوامل الطبيعة المتمثلة في التصحر والانجراف، هناك عوامل بشرية، والتي يمكن اعتبارها السبب الرئيسي فيما لحق التربة من تدهور وذلك من خلال ما يقوم به من عمليات سواء عن طريق الر عي الجائر، أو إزالة الغابات أو التمدد العمراني والصناعي على حساب المساحات المحمية .[2]

1-4-1-4التنوع الحيوي (البيولوجي):

يشمل جميع الكائنات الحية النباتية والحيوانية الموجودة في النظام البيئي، ومن أكثر العوامل التي تؤدي إلى نقص التنوع البيولوجي وبالتالي انقراض بعض الأصناف الحيوانية أو النباتية نجد: أساليب الزارعة الخاطئة، تدمير المواطن الرطبة، الصيد الجائر، استخدام المبيدات الحشرية ...الخ .[3]

1-4-2-العناصر الاصطناعية:

تقوم البيئة الاصطناعية أساسا على ما أدخله الإنسان عبر الزمن من نظم ووسائل وأدوات تتيح له الاستفادة منها بشكل أكبر وبتكلفة أقل من مقومات العناصر الطبيعية للبيئة، وذلك من أجل إشباع حاجياته ومتطلباته الأساسية وحتى الكمالية، حيث تتشكل العناصر الاصطناعية للبيئة من البنية

[1] بوطالبي سالم مرجع سابق ص22.
[2] بوطالبي سالم النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة ،رسالة الماجستير في القانون العام ،تخصص قانون البيئة ،جامعة سطيف ص22.
[3] بوطالبي سالم ،مرجع سابق ص22.

الأساسية المادية التي أقامها وشيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة الاصطناعية[1].

من خلال الطريق التي نظمت بها المجتمعات حياتها والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية [2]. وإنطلاقا من هده التعاريف للبيئة يجدر بنا التطرق إلى تحديد مفاهيم المواضيع ذات الصلة والتي لها علاقة بالبيئة إلا أن مفاهيمها لها دلالات خاصة ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: البيئة الحضرية:(Urbain Environnement) :

تعرف بأنها سلسلة من العلاقات بين العناصرالفيزيائية والإنسان ،لها نمط وتمتلك بنية ،وهذه العلاقات تكون على ثلاث مستويات بين العناصر الفيزيائية الاخرى في المدينة من جهة ،وبين العناصر الفيزيائية والإنسان من جهة ثانية ،وبين الإنسان والإنسان من جهة ثالثة وعلى هذا فإن البيئة هيكل وليس تجميعا عشوائيا للأشياء تنصهر فيها العلاقات والتعامل بين العنصر البشري الذي يمثل الاشخاص الموجودين في ذلك الهيكل .[3]

ثانيا :الاعلام البيئي: (Milieux environnement):

يعتبر الحق في الاعلام البيئي حق أساسيا للمشاركة صناعة القرارات المتعلقة بالبيئة، فعملية صناعة القرار البيئي تشترط في من يشارك فيها قدرا كافيا من المعلومات من مصادرها، ويقابل هذا الحق واجب الجهات التي تحتفظ بهذه المعلومات إتاحتها وفق طلب المهتمين وفق آليات تتيح فرصة للاطلاع عليها وتحليلها بهدف الاستفادة منها ،وتشمل المعلومات البيئة ما تعلق بالواقع البيئي القائم والمتوقع .[4]

إذا جاء في المادة 06 من القانون10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،تنظيم شمولي للحق في الاعلام البيئي ،بحيث ينشأ نظام شامل للإعلام البيئي ويتضمن ما يأتي[5] :

- شبكات جمع المعلومات البيئية التابعة للهيئات والاشخاص الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص.

[1] حيث تشمل البيئة الاصطناعية استعمالات الأراظي الزراعية السكنية والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية وإنشاء المناطق الصناعية والتجارية والخدمية .....الخ فالبيئة الاصطناعية أو البيئة المشيدة ماهي إلا البيئة الطبيعية نفسها ولكن يتخدل الانسان لتطويع بعص مصادرها للخدمته.

[2] بوطالبي سالم مرجع سابق ص 22.

[3] فارس شكري حميد ،المقاومة الثقافية في البيئة الحضرية،(دراسة تحليلة في التحولات الهوية العمرانية)،دار البيروني للنشر والتوزيع 2013/03/06،ص 5.

[4] تقييم الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري

[5] المادة 06 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة ، الجريدة الرسيمية عدد43 الصادرة بتاريخ 2003/07/20،ص10

- كيفيات تنظيم هذه الشبكات وكذلك شروط جمع المعلومات البيئية.
- إجراءات وكيفيات معالجة وإثبات صحة المعطيات البيئية .
- كل عناصر المعلومات حول مختلف الجوانب البيئية على الصعدين الوطني والدولي.
- إجراء التكفل بطلبات الحصول على المعلومات .

ثالثا: التنوع البيولوجي : (Diversité biologique) :

جاء في المادة 04 وفق القانون10/03 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة إذ يعني قابلية التغيير لدى الاجسام الحية من كل مصدر بما في ذلك الأنظمة البيئية البحرية والبرية وغيرها من الأنظمة المائية والمركبات الإيكولوجية التي تتألف منها .وهذا يشمل التنوع ضمن الأصناف وفيما بينها ،وكذا التنوع النظم البيئية .[1]

رابعا: مبدأ الحيطة :(Principe De Precaution):

وفق المادة 03 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة ،الذي يجب بمقتضاه ،ألا يكون عدم توفير تقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية ،سببا في التأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة ،للوقاية من خطر الأضرار الجسمية المضرة بالبيئة ،ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.[2]

خامسا: المشاركة:(Participez) :

جاء في المادة 03 وفق القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة،أن لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند إتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة .[3]

[1] المادة 04 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة ، الجريدة الرسيمية عدد43 الصادرة بتاريخ 2003/07/20،ص09

[2] المادة 03 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة ، الجريدة الرسيمية عدد43 الصادرة بتاريخ 2003/07/20،ص09

[3] المادة 03 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة ، الجريدة الرسيمية عدد43 الصادرة بتاريخ 2003/07/20،ص09

المبحث الثاني : مفهوم التخطيط:(planification) :

لقد كثر استعمال مصطلح "التخطيط" لدرجة أننا لا نجد مجالا أو حقلا من حقول المعرفة سواء على المستوى السياسي، أو العسكري، أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أو الإداري، أو التربوي، أو غيرها، وذلك في كافة المجتمعات أيا كانت درجة تقدمها، أو أيديولوجيتها التي تعتنقها، إلا وقد اعتنق هذا المصطلح وجعله شعارا أساسيا له، بل لقد انتقل هذا التقليد إلى اللغة اليومية للأفراد، ومن هنا ذهب البعض إلى القول بأن كلمة تخطيط أصبحت "شبه مقدسة".[1]

يعد هذا المصطلح من المفاهيم الحديثة شأنه في ذلك شأن مصطلحات "التأميم، الديمقراطية الاقتصاد الموجه، الاشتراكية ..."الخ.

2-1- التخطيط لغة :

يستمد مفهوم التخطيط مصدره من مصطلح مخطط" planification" والتي اشتقت في اللغة "plan " الفرنسية وفي سائر اللغات المتفرعة من الأصل اللاتيني من الكلمة اللاتينية وكان يقصد بها في " planus" بدية القرن السادس عشر المساحة المسطحة التي لا تشوبا نتوءات، أو تفاوتات، أو تتخللها نتوءات . ولم تستمد كلمة" planifier " معناها من الفعل" planification يرقى إلى القرن ، في زمن متأخرّ إلا السابع عشر، حيث باتت الكلمة يقصد بها" : مجموع البارمج و المشاريع التي يتم إعدادها في شكل عمليات 3. متتابعة ومتناسقة، قصد الوصول إلى أهداف محددة.[2]

2-2 التخطيط اصطلاحا:

ويقصد بّ التخطيط في أوسع معانيه كما عبر عنه الأستاذ سليمان الطماوي:" التدبير الذي يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة سلفا لتحقيق أهداف محددة".[3]

كما يعرف التخطيط كذلك على أنه: " عملية تحديد الأهداف، ووضع السياسات، ووضع طرق العمل ثم وضع ،وإجراء التنفيذ ،وإعداد الميزانيات التقديرية للأنشطة المختلفة وعلى مستوى المشروع ،ثم وضع البرامج الزمنية بناءا على ذلك وبما يحقق الأهداف الموضوعة.[1]

---

[1] رمضان محمد بطيخ ،،التخطيط بين النظرية والتطبيق ،مجلة العلوم القانونية والإقتصادية ،العدد الاول ،كلية الحقوق ،جامعة عين شمس القاهرة 1999،ص35.

[2] بوطالبي سالم النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة ،رسالة الماجستير في القانون العام ،تخصص قانون البيئة ،جامعة سطيف ص11.

[3] سليمان الطماوي ،الوجيز في الإدارة العامة ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،2000،ص187.

كما يمكن تعريف التخطيط **وفقا لعلماء الاجتماع** على أنه: "عملية تقوم على المنهج العلمي لتوجيه استثمار طاقات وموارد المجتمع المادية والبشرية والمستقبلية، عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة يشارك في اتخاذها الخبراء وأفارد الشعب وقادته السياسيون، للوصول إلى وضع اجتماعي أفضل ومرغوب فيه، وعلى "كافة المستويات خلال فترة زمنية محددة، وذلك في ظل إيديولوجية وثقافة المجتمع".[2]

2-3- مفهوم العام للتخطيط: هو القيام بعمليات منطقية لمواجهة موضوع مستقبلي ،أوتحقيق أهداف مستقبلية وفق أولويات ،وحسب إمكانية متاحة وهومحاولة عملية لإحداث التغيير الإجتماعي والذي يعتمد على مراحل علمية تبدأ من مرحلة تحديد المشكلة وتنتهي بإحداث التحول.

فالتخطيط إذا "يعرف على أنه جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة في فترة زمنية بمال وجهد محددين. [3]

2-4 مفهوم التخطيط البيئي: يعني التخطيط بنظرة شاملة وواقعية ومتكاملة لكل مايقيمه ويستغله الإنسان ضمن الحيز الجغرافي الذي يشغله ،كما يتضمن معالجة افة المشاكل البيئية الناجمة ،أو التي قد تنجم عن أستغلال وتنمية هذا الحيز وتحسين النوعية البيئية مع الأخد بعين الإعتباربعدها الإقليمي ،وعليه فإن عمليات التخطيط يجب أن تعني بالمكونات الطبيعية والتغيرات الهيكلية في هده المكونات خاصة تلك التي تؤدي إلى تردي النوعية البيئية.[4]

يعد التخطيط البيئي مفهوم حديث نسبيا لمجالات التخطيط المعروفة، نشأ إثر ظهور سلبيات التطور الحضري والتكنولوجي الحديث نتيجة لعدة عوامل تتمثل فيما يلي:

- عدم وجود قانون واضح لاستخدام البيئة وللتخطيط البيئي السليم وبالتالي لحماية البيئة.
- سوء فهم وتقدير لأهمية عناصر البيئة للحياة.
- مدى صلاحية الإنسان وقدرته على الاستفادة منها واستنفاد طاقاتها واستغلالها.
- الرغبة الملحة في التنمية الاقتصادية والتطور الصناعي والتكنولوجي الحديث.

---

[1] بوطالبي سالم،مرجع ص12.
[2] عبد الهادي المليجي ،محمد محمود مهدلي ،التخطيط للتنمية ،المكتب الجامعي الحديث، مصر 2004،ص79.
[3] شريف محمد الامين ،محاضرة بعنوان التخطيط العمراني والتنمية المستدامة ،سنة2018 ،ص01.
[4] محرز نور الدين ،صيد مريم ،التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة ،سنة2018/2017،ص183.

- سباق التطور والمنافسة للحاق بالدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا الممزوج بالرغبة في تحقيق أعلى مستوى من الفوائد المادية، أنسى الكثير من المتنافسين أن هذه المصادر محدودة، وأنساهم أيضا التفكير في الأجيال القادمة من البشر.[1]

والتخطيط البيئي بالمفهوم العلمي يهتم بالقدرات والحمولات البيولوجية لكل عنصر من عناصر البيئة، بحيث لا تتجاوز المشروعات المقترحة الحدود البيولوجية القصوى لعناصر النظام البيئي.على وإن تجاوزت هذه الحدود فإن النتائج سوف تكون عكسية على المشروع وتؤثر سلبا على الجوانب الاقتصادية بالإضافة إلى البيئة. وتأتي أهمية هذا النوع من التخطيط من ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين العناصر البيئية الطبيعية والزيادة السكانية الهائلة، حتى لا تتعرض أي من عناصر النظام البيئي إلى ضغوط تؤدي إلى استنزافه وتدهور قدرته البيولوجية. لذلك يجب أن تكون عمليات التخطيط البيئي متكاملة مع عمليات التخطيط للتنمية الشاملة. كما أن السياسات الخاصة بالتنمية البيئية تعتبر جزاء من السياسة العامة للتنمية الشاملة.[2]

2-4-1- أهداف التخطيط البيئي: يهدف التخطيط البيئي إلى :[3]

- تحقيق التنمية المستدامة بما يحقق مصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة، والسعي للقضاء على الفقر وضمان رفاهية سكان الأرياف والمدن معا، من خلال العمل على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقة وليس نمو اقتصادي فقط، وتحقيق التوازن بين التنمية الريفية والحضرية.
- حماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من كافة الأنشطة والأفعال المضرة بيئيا، وجعل المدن والقرى ملائمة للعيش صحيا وبيئيا.
- حماية البيئة والحفاظ على سلامتها وتوازنها وصيانة أنظمتها الطبيعية والعمل على تنمية الموارد الطبيعية والحية واستغلالها استغلالا رشيدا.
- مكافحة التلوث بأشكاله المختلفة وتجنب أي أضرار أو آثار سلبية مباشرة أو غير مباشرة آجلة أو عاجلة الناتجة عن تنفيذ برامج التنمية.

[1] دعموش فاطمة الزهراء ،سياسة التخطيط البيئي في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في قانون الدولة فرع تحولات الدولة ،جامعة تيزي وزوص39.
[2] تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية ،المعهد العربي ،للتخطيط الكويت
[3] بصيص زهير ماجد، البعد البيئي في برامج التنمية المحلية في ولاية بسكرة ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير تخصص تسيير تقنيات حضرية جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص12

2-4-2- مبادئ التخطيط البيئي: يقوم التخطيط البيئي على مجموعة مبادئ تشكل ركائز يستند إليها التخطيط البيئي في تحقيق أهدافه حماية البيئة ووقايتها من مختلف الأخطار المحدقة وتحقيق تنمية مستدامة تراعي البعد البيئي في عملية التنمية، وهذه المبادئ هي:

الجدول رقم (01):مبادئ التخطيط البيئي ومفاهيهم

أولا	مبدأ الوقاية خير من العلاج	يعتمد التخطيط البيئي في التعامل مع القضايا البيئية على مبد الوقاية خير من العلاج، على اعتبار أن تطبيق المبدأ هو أقل كلفة وأكثر فعالية من معالجة المشكلات بعد حدوثها، ذلك أن أسلوب اتخاذ الإجارءات اللازمة لإصلاح الضرر البيئي حين ظهوره، أسلوب مكلف وصعب، وأحيانا يكون عديم الجدوى، بعكس معالجة جذور المشكلة والعمل على منعها وتلافيها مبكار قبل حدوثها، وهو أسلوب التخطيط البيئي.
ثانيا	مبدأ العودة إلى الطبيعة	مع التطور التكنولوجي ازداد الاعتماد على الحلول الصناعية بينما يتم تجاهل الحلول والمزايا الطبيعية، والتي عادة لا ينتج عنها آثار جانبية إلى جانب أنها قليلة التكلفة، ولذلك فإن المخطط البيئي عندما يخطط لحل أية مشكلة بيئية فإنه يحرص أن يبدأ أولا بالبحث عن الحلول، التي يمكن أن تقدمها الطبيعة قبل اللجوء إلى أي حل آخر، فمثلا عند معالجة مشكلة الآفات الحشرية والنباتية، نجد أن اعتماد أسلوب المكافحة البيولوجية إلى جانب أنه فعال أنه قليل التكاليف ولا يترك آثار ضارة على البيئة والصحة ، على_النقيض من المبيدات المصنعة التي لها آثار بيئية خطيرة عند استخدامها ، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها
ثالثا	مبدأ التكامل والشمول	إيمانا بأن العلاقات البيئية كلها متداخلة بحيث يؤثر بعضها في البعض، حيث أن أي خلل في أي عنصر من عناصر المجموعة يؤثر في باقي العناصر، كما أن أي عمل يتم في المجتمع يمت بصلة إلى كل القطاعات بدرجات متفاوتة فإن التخطيط البيئي يقوم بالاعتماد على هذه النظرة الشمولية والتكاملية للبيئة وكذلك عند إعداده لمختلف الخطط، من هذا المنطلق يجب أن تكون الخطة البيئية شاملة يدخل ضمنها كل العناصر المكونة للمحيط وللبيئة، وذلك حتى لا تكون الخطة جزئية وبالتالي تصبح قليلة الجدوى، ومثل ذلك أن تتضمن هذه الخطة مكافحة التلوث على مستوى الهواء وتتغافل عنه في الوسط المائي أو فوق سطح الأرض، كما يجب أن تكون عمليات التخطيط البيئي متكاملة مع عملية التنمية الشاملة ومكملة لها.
رابعا	مبدأ الاعتماد على الذات	لا شك أن لكل مجتمع ظروفه ومشاكله البيئية الخاصة به، ويمتلك موارد بيئية محدودة، ولذلك نجد أن التخطيط البيئي لارتباطه بالبيئة يتوقف نجاحه على مدى قدرته على ربط المجتمع ببيئته وجعله يبحث عن الحلول المتوافقة مع البيئة المحلية، إذ أن الكثير من الحلول الجاهزة المستوردة من الخارج لا تفلح لأمها لا تتوافق مع البيئة المحلية، بينما قد تكون المعارف الموروثة عن المجتمع المحلي كافية لحل العديد من المشكلات، ومن ثم يجب إعداد الخطط البيئة وفقا للخصوصيات المحلية، باستخدام المعارف والخبارت نما ا ة لها و ولكن دون أن تكون أسير ، ات الآخرين المحلية بقدر الإمكان وهذا لا يعني عدم الاستفادة من خبر يستفيد منها وفقا لضرورة واحتياجات المجتمع المحلي.

المصدر : بوطالبي سالم ،مرجع سابق،ص35

2-4-3-أهمية التخطيط البيئي:

للتخطيط البيئي فوائد في مجالات عدة يمكن أن نوجزها فيما يلي :

أ/ الأهمية الصحية:

- من خلال الاهتمام بالتخطيط السليم لحركة المرور والطرق مما يؤدي ذلك إلى خفض الضوضاء وانبعاث المركبات وفي ذلك أثار صحية إيجابية.
- من خلال التخطيط لزيادة المساحات الخضراء والتجشير في المناطق الحضرية مما يؤدي ذلك إلى تنقية الهواء وامتصاص الضوضاء.
- إن التخطيط لاستخدام الصناعات الصديقة للبيئة والإنتاج الأنظف والتخطيط لإقامة المناطق الصناعية بعيدا عن المناطق السكنية، كل ذلك يؤدي إلى تقليل التأثيرات السلبية للصناعة على صحة السكان.
- إن التخطيط السليم للتخلص الآمن من المخلفات وإعادة استخدامها يحمي السكان من نقل الامراض والتدهور الصحي.[1]

ب/ الأهمية الاقتصادية: تظهر الأهمية الاقتصادية للتخطيط البيئي من خلال مساهمته المباشرة وغير المباشرة في تحقيق وفوارت اقتصادية ونمو اقتصادي، من الأمثلة على ذلك:

*أن التخطيط البيئي من خلال معالجته للمشكلات البيئية وتقويمه لمختلف المشروعات وجعلها لا تنتج آثار بيئية غير سليمة، يؤدي في نهاية الأمر إلى خلق بيئة صحية آمنة، يعيش فيها الأفراد أصحاء بعيدون عن ضغوطات المشكلات البيئية، وبالتالي فإن هؤلاء الأفراد يكونون أكثر قدرة على الإنتاج، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي، كما أنه يقلل من النفقات المصروفة على العلاج الصحي.

❖ إن تطبيق المبادئ التي يقوم عليها التخطيط البيئي من شأنها أن تدفع إلى تحقيق توفير اقتصادي، فمثلا لتحقيق مبدا الوقاية خير من العلاج، يستلزم إعداد دارسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة، بحيث يتم التعرف على الأضرار البيئية التي قد تنتج عنها لتفاديها مسبقا، وبالتالي يتم تفادي النفقات المالية التي كانت سترصد لمواجهة تلك الأضرار. كما أن مبدأ الاعتماد على الذات يساعد

[1] عادل عبد الرشيد عبد الرزاق ،التشريعات البيئية العربية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي ،ندوة عربية حول دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية ،الشارقة 7-11 ماي 2005،ص07.

في تحقيق وفرة اقتصادية، فهو يدفع نحو الاعتماد على الخبرة والتقنيات المحلية بدلا من صرف أموال طائلة في استيراد الخبرات التقنية الأجنبية، وكذلك بالنسبة لمبدأ العودة إلى الطبيعة الذي يدفع إلى الاعتماد على الحلول الطبيعية المنخفضة التكاليف.

- ❖ أن الممارسة السليمة للتخطيط البيئي يؤدي إلى وقف استنزاف الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها ذلك أن سوء استغلال الموارد بمختلف أنواعها لا سيما تلك الموارد التي يكون مخزونها في الطبيعة ثابت بحيث تكون قابلة للزوال خلال فترة زمنية محددة قد ترتب عنه اختلال في التوازن.
- ❖ يضم التخطيط البيئي في طياته مشروعات تحقق أرباحا اقتصادية، وأفضل مثال على ذلك مشروعات إعادة تدوير المخلفات، فبدلا من التخلص من المخلفات والتكبد في سبيل ذلك نفقات مالية، وآثار بيئية سلبية، يتم التعامل معها بوصفها موردا اقتصاديا، وذلك بإعادة تدويرها لإنتاج العديد من المنتجات.[1]

ت/ الأهمية الاجتماعية:

- ❖ التخطيط البيئي يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من خلال صون الموارد الطبيعية وبالتالي يمكن أن يستفيد منها الأجيال القادمة.
- ❖ يساهم في القضاء على الفقر ويخفف من حدة المشكلة السكانية من خلال الموازنة بين النمو السكاني وكفاءة استخدام الموارد.[2]

ج/الأهمية البيئية:

- ❖ يؤدي تطبيق التخطيط البيئي إلى ترشيد عمل الإدارة البيئية: حيث يعد التخطيط البيئي هو الطريق الأمثل الذي يمكن أن تضمن الإدارة البيئية من خلاله بان الجهود التي تبذلها لحماية البيئة تسير بشكل منظم ومخطط، وستكون لها نتائج مرضية.
- ❖ يساهم التخطيط البيئي في حل والتخفيف من وطأة مختلف القضايا البيئية، فمثلا من خلال تقويمه للمشروعات التنموية بحيث لا تضر بالكائنات الحية يساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومن خلال تقويمه للمشروعات الصناعية بحيث يقلل من انبعاثاتها من الملوثات الهوائية إلى أدنى حد يساعد على التخفيف من حدة قضايا الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

---

[1] بوطالبي سالم، مرجع سابق،ص40.
[2] عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، مرجع سابق،ص07.

- يدعم التخطيط البيئي استخدام وتطبيق مختلف أدوات ووسائل حماية البيئة فمثلا، يدعم التوعية البيئية حين يضم في خططه الأنشطة والبرامج المتعلقة برفع مستوى الوعي البيئي، ويدعم التربية البيئية. كما يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1] بوطالبي سالم، مرجع سابق،ص41.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة:

3-1- مفهوم التنمية الستدامة: (Le développement durable)

وضعت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة ولكن يستند التعريف الشائع المستخدم على . والذي نص 0894نطاق واسع إلى تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي نشر أثناء عقد لجنة بورتلاند في عام بشكل أساسي على ما يلي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". قد تتنوع تعريفات التنمية المستدامة ولكنها قد تؤدي في نهاية المطاف إلى نفس النهج.[1]

- وفي **القانون الجزائري**: "هي التوفيق بين تنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تلبي حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.[2]
- وأما **المشرع في دولة قطر**: فقد عرف التنمية المستدامة في إطار آخر على أساس أنها السياسات والإجراءات التي تلبي احتياجات التنمية المستدامة في الدولة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وتحقق الأهداف والمبادئ التي من أجلها وضع القانون، بما فيها تحسين عناصر البيئة الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي والتراث التاريخي والأثري والطبيعي الحالي والمستقبلي بالدولة.[3]
- تعريف محمد كامل شرقاوي (2014):أن **التنمية المستدامة** هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعاب والحرص على احتياجات الاجيال القادمة.[4]

3-2-علاقة البيئة بالتنمية المستدامة:

أن التنمية المستدامة تتطلب وضع المبادئ البيئية لإطار تشكيل السياسة الاقتصادية وأن يعمل الاقتصاديون وعلماء البيئة مما لصياغة الاقتصاد الجديد ، وعلماء البيئة يدركون أن كل نشاط اقتصادي يعتمد على المنظومة البيئية لكوكب الأرض أي التركيبة المعقدة من أنواع الأحياء المختلفة التي تعيش

---

[1] فاطمة مبارك ،التنمية المستدامة أصلها ونشأتها ،مجلة بيئة المدن الإلكترونية ،العدد الثالث 10،يناير 2016،ص13.
[2] المادة 04 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة ، الجريدة الرسيمية عدد43 الصادرة بتاريخ 2003/07/20،ص09.
[3] بن عياش سمير ،السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات السياسية المقارنة،جامعة الجزائر 03،ص13.
[4] مدحت محمد أبو ناصر ،التنمية المستدامة أبعادها ،مفهومها ،المجموعة العربية للتدريب والنشر ،سنة 2017،ص81.

مما وتتفاعل فيما بينها وبين موطنها المادي ، وهذه الملايين من أنواع الأحياء موجودة في توازن متداخل تربطه معا حلقات الطعام ودورات الغذاء والدورة المائية ونظام المناخ ، ويستطيع الاقتصاديون وعلماء البيئة معا على تصميم وبناء اقتصاديات بيئية يمكنها الحفاظ على التقدم.[1]

3-3- مجلات التنمية المستدامة:

❖ تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتُجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي:

الصورة رقم(01): مجالات التنمية المستدامة

المصدر: كتاب التنمية المستدامة سنة2017ص92.

3-4 أهداف التنمية المستدامة:

أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام2015 تغطي 17 من أهداف التنمية المستدامة شاملة على العديد من القطاعات بدءا من التعليم إلى الاقتصاد الأخضر، وتغير المناخ إلى التنوع البيولوجي والحد من الفقر إلى البحث العلمي.

[1] بن عياش سمير،مرجع سابق ص14.

الصورة رقم(02): أهداف التنمية المستدامة

المصدر: مجلة بيئة المدن الكترونية العدد 13 يناير 2017 ص24.

خلاصة الفصل :

باعتبار أن البيئة قيمة من القيم التي يسعى القانون للحفاظ عليها من خلال التصدي إلى كل نشاط يمس أحد الجانب اللغوي ، عناصرها، كان لابد من الكشف عن هوية ومعنى البيئة من جميع النواحي والجوانب والاصطلاحي وحتى القانوني، بالإضافة إلى بيان كل العناصر التي تشكل خطر وضرر للبيئة وهو ما عرفناه بالمشكلات البيئية (التلوث، التصحر.....الخ.).

منه نجد أن التخطيط البيئي يعتبر منهجا وقائيا حديثا ،وليد التحولات العميقة التي شهدتها السياسة الوطنية في المجال البيئي لاسيما في إطار توجهها نحو تفعيل ووضع أهداف تخطيطه تعمل على تسيير وحماية البيئة وفق (أهداف ،مبادئ.....الخ).

ولأن البيئة والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة حيث هذه الأخيرة تهدف إلى ضمان حماية البيئة، كان من الضروري بيان مفهوم التنمية المستدامة وهذا ما أوردناه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

الفصل الثاني : دور الجماعات الاقليمية في حماية البيئة وفق التشريعات

مقدمة الفصل :

أصبحت مسألة حماية البيئة والحفاظ عليها من أهم القضايا الحديثة التي حظيت بإهتمام كبير من قبل الدولة الجزائرية ،ولهذا اولت اهتمامها بالمخططات والتشريعات والذي منح الجماعات الاقليمية دور هام في تنفيد سياسة حماية البيئة المسطرة من طرفها .

حيث اعتمدت على التخطيط البيئي القطاعي ،إد قامت بتخصيص لجان وهيئات وطنية مكلفة من خلال إصدار نصوص وقوانين تشريعية ،ترمي الى الحفاظ على البيئة من مختلف المجالات ،إلا أن هذه الجهود لم تستمر بالنجاح في ضل تفاقم المشكلات البيئية على الصعيد الوطني والجهوي ،وهذا ما دفعها الى المراجعة الى سياستها البيئية السابقة بإعطاء الادارة المحلية خصوصية أكثر، حسب الدستور 1996 خصوصا المادة 15 منه فالبلدية هي القاعدة على المستوى المحلي ،وهي مثال اللامركزية الادارية تلعب دور أساسيا في الحفاظ على البيئة فهي ممثلة للسلطة التنفيذية وتقوم بتنقيد القوانين الخاصة بحماية بالبيئة ،أما القاعدة الثانية الولاية التي شملت النظام اللامركزي في النظام السياسي الجزائري وهدا من خلال الصلاحيات المخولة لها وذلك بتوفير وسائل مختلفة من أجل الحفاظ والاهتمام بها كونها أقرب من المواطن للاستجابة الى مطالبه .

ولهذا سنتطرق في هدا الفصل ما مدى مساهمة القوانين التهيئة والتعمير وابراز دور الجماعات الاقليمية (البلدية والولاية) في حماية البيئة ومدى تأثيرها.

المبحث الاول :مخطط التهيئة الولائي :

1-1-:المخططات التوجيهية لتهيئة فضاء الحواضر الكبرى SDAAM :

تعتبر مخططات تهيئة الحواضر الكبرى محل المخططات التهيئة الولائية المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم حيث جاء في المادة 03 من القانون 01/20 المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة ان الحاضرة الكبرى هي تجمع حضري يشمل على الاقل ثلاثمائة الف (300.000) نسمة ،ولها قابلية لتطوير وضائف دولية ، لتهيئة زيادة على وظيفتها الجهوية والوطنية [1]،كما خصص المخطط الوطني لتهيئة الاقليم برنامج عمل PAT 12[2] من الخط التوجيهي03[3] لتأهيل وعصرنة المدن الاربعة الكبرى الجزائر، وهران ، عنابة ، قسنطينة ، وتتمثل هذه الاستراتيجية تكريسه في :

- ✓ العمل على تأهيل الخدمات الموجهة لتحديث المدن الاربعة الكبرى ،من خلال خلق اقطاب الامتياز الجامعية والبحث .
- ✓ تنمية اقطاب للجاذبية حول المدن الاربعة الكبرى.
- ✓ اطار حضري جذاب عبر التجهيزات الكبرى والخدمات في الحواضر.
- ✓ تحدد وتنفذ المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الكبرى من خلال برامج طموحة للتجديد الحضري، وتسمح بوضع حد للاختلالات الحالية وتشجيع انشاء مدينة مستدامة وجذابة .
- ✓ انجاز طرق ربط ناجعة من خلال : الربط البري البحري ،الجوي .
- ✓ انشاء شبكة تعاون بين المدن الكبرى ومدن منطقة جاذبيتها لتشكيل فضاء تنموي.[4]

الجدول رقم 02: أقطاب الجاذبية للمدن الاربعة الكبرى .

المدن الكبرى	أقطاب الجاذبية	الفروع
الجزائر	الجزائر، سيد عبد الله ،بوينان	تكنولوجيا الاعلام والاتصال– التكنولوجيا الحديثة ، البيو تكنولوجيا
وهران	وهران ،مستغانم، سيدي بلعباس ، تلمسان	الكيمياء العضوية ، الطاقة ، تكنولوجيا الفضاء ، المواصلات السلكية واللاسلكية
قسنطينة .عنابة	قسنطينة ،عنابة ، سكيكدة	البيو تكنولوجيا(الغذائية الصحة) ،الميكانيك – ،والبتروكيمياء

المصدر : ملخص المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ،ص79.

[1] المادة 03، من قانون 20/01ص 19 سالف الذكر.

[2] Programme d'action teritoinal

[3] الخط التوجيهي :هو خلق الجاذبية والتنافسية للاقاليم وتتمثل في 07 برامج جاء لهيكلة المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ويرتكز على رهانات لتنمية الاقليم الوطني،والسياسات القطاعية الاقليمية الجاري تنفيذها ،وبالتالي تدمج عدد كبير من الترتيبات والمشاريع الموجودة .

[4] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ،الملحق بالقانون 02/10 المتضمن المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ص80.

1-1-1- محتوى المخطط التوجيهي لتهيئة الحواضر الكبرى :

يتضمن المخطط التوجيهي لتهيئة المدن الكبرى اربعة محاور كبرى:

1- رسم حدود فضاءات المدن الكبرى .

2- التشخيص القطاعي والاقليمي والاجتماعي و الاقتصادي .

3 - المخطط التوجيهي لتهيئة المدينة الكبيرة والبرامج الاولوية للتدخل .

4 - اليات الانجاز والمتابعة .

الشكل(01):المحاور الاربعة المدعمة بوثائق على مستوى 50000/1

المصدر: تواتي صارة يسمين ، المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ،مذكر ماجستير ،جامعة الجزائر 1،ص86.

1-1-2- مخطط تهيئة اقليم الولاية(PATW):

هو أداة لتنفيذ سياسة التهيئة والتنمية المستدامة على مستوى اقليم الولاية تهدف الى ضمان الانسجام بين الأدوات المتسلسلة لتهيئة الإقليم والمحددة مسبقا ،(المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ،المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومخططات فضاء البرمجة الاقليمية ،المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل وانظمة تهيئة اقليم الكتل الجبلية)[1]. كما يعمل على:

- تجسيد توجيهات المخطط الجهوي المستمد من المخطط الوطني لتهيئة الاقليم .
- معرفة مناطق القوه والضعف في كل القطاعات على مستوى بلديات كل ولاية .

[1] المادة 2، من المرسوم التنفيذي رقم 16-83 المؤرخ في 1مارس 2016.

- تقدير المؤهلات الوسط الجغرافي والموارد الطبيعية واشكال شغل الاقليم والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبنى التحتية القاعدية.

وهو أداة للتهيئة والتنمية الاقليمية تقوم على تقدير المؤهلات الوسط الجغرافي والموارد الطبيعية واشكال شغ الأقاليم والتأثيرات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية والبنى التحتية القاعدية والتجهيزات المهيكلة وكذا قدرات تحامل الأنظمة البيئية.[1]

1-1-3- الاهداف العامة لمخطط تهيئة اقليم الولاية (PATW) .

تتمثل لا هداف العامة لمخطط تهيئة الاقليم الولائي في ما يلي :

- وضع سياسة ووطنية لتهيئة اقليم الولاية مثلما هو محدد في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم .[2]
- سياسة وطنية SNAT 2030 ومخطط تهيئة فضاءات البرمجة الاقليميةSEPT[3] .
- الوضع المحكم للسياسات القطاعية على مستوى الولايات المعنية، مثلما هو محدد من خلال مخططاتها التوجيهية القطاعية .[4]
- تحديد التعليمات الاقليمية والقطاعية من اجل تأطير ادوات التهيئة والتعمير ، للبلديات التي تشكل اقليم الولاية المعني ، التي يجب ان تندرج في ضمن توجيهات التهيئة والتنمية المستدامة وهذا المتعلق بالتهيئة والتعمير.

1-1-4- مراحل الاعداد :

طبقا الاحكام المادة 54 من القانون 20/01 يبادر الوالي مع المجلس الشعبي الولائي بإعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية ،وبهذه الصفة ينصب لجنة لمتابعة مشروع المخطط والاشراف عليه ويعين رئيسا للمشروع من بين أعضاء اللجنة.[5]

[1] المادة3 من المرسوم نفسه
[2] المادة 53 من القانون 20-01 مرجع سابق .
[3] المادة 53من القانون 20-01 مرجع سابق.
[4] المادة 22من القانون 20-01 مرجع سابق.
[5] المادة 05 من المرسوم التنفيدي رقم 16-83 المؤرخ في 21 جمادى الاولى 1437،الموافق لمارس 2016،العدد13،ص6.

الشكل رقم (02):مراحل إعداد مخطط مشروع لتهيئة إقليم ولاية

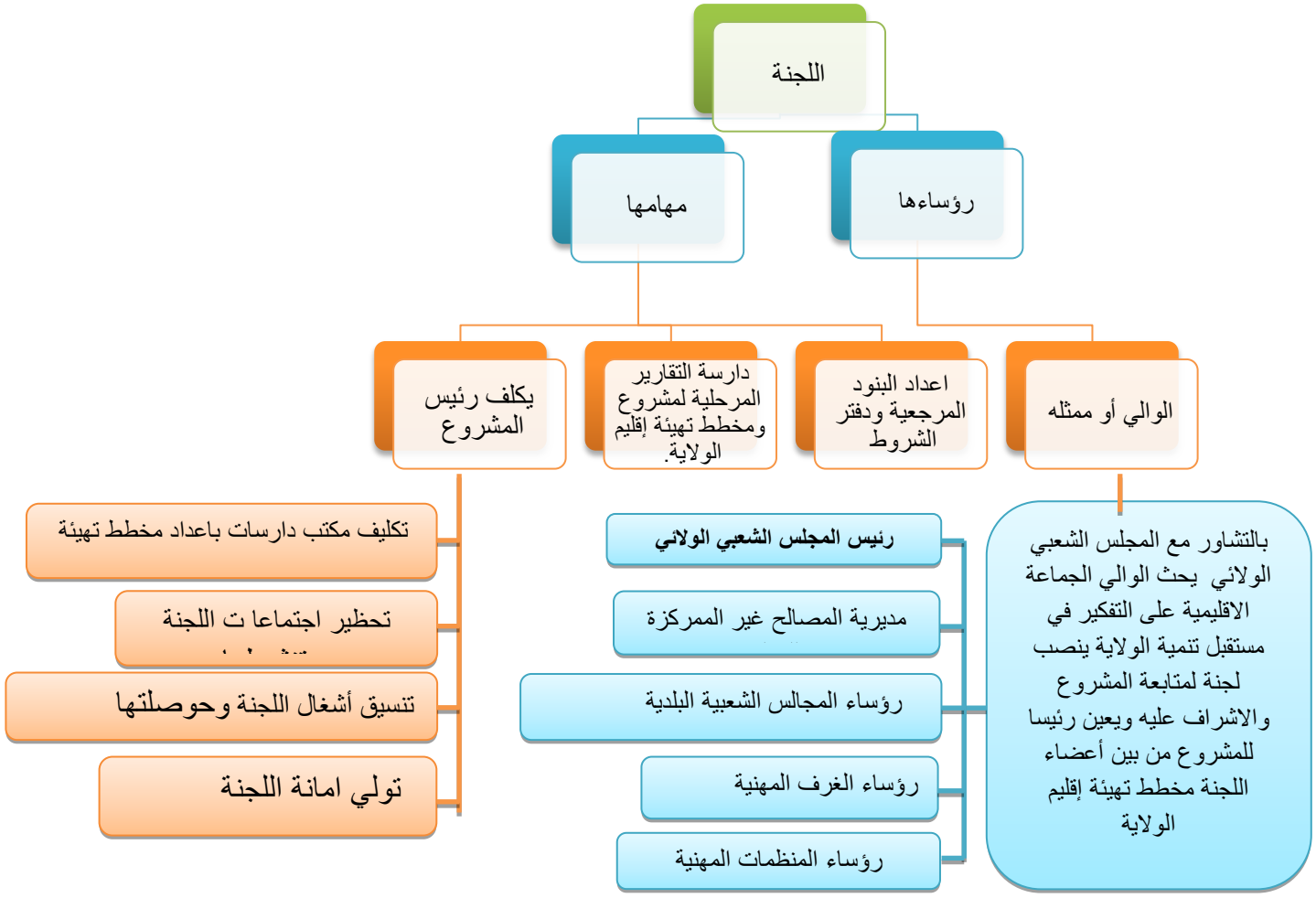

المصدر :راجع المواد 06.07 من القانون 20/01.

✓ ويمكن للجنة الاستعانة باي شخص او هيئة من شانها مساعدتها في اشغالها كما يعد المخطط في اطار مسعى ثلاثة(03) مراحل :[1]

المرحلة الأولى : المعاينة والتشخيص الاستشرافي وسيناريوهات التهيئة .

المرحلة الثانية : مخططة تهيئة إقليم الولاية.

[1] المادة 11من نفس القانون .

المرحلة الثالثة والأخيرة: لوحة القيادة لمتابعة تنفيذ مخطط تهيئة إقليم الولاية يكون موضوع اعداده (05) تقاريروهي :

الجدول (03): تقارير الاعداد لتنفيد مخطط تهيئة إقليم ولاية

المحتوى	دوره
تقارير الاعداد:	ويحدد إشكالية إقليم الولاية ورهاناته ويعرض كيفيات الرصد الإقليمي وتفاصيله خدمات الدارسات وكيفيات تنظيم جمع المعلومات والتقارير المسلمة . كما يحدد مخططا زمنيا لذلك.
تقرير التشخيص الاستشرافي :	ويحدد انطلاقا من الواقع الولاية ومن خلال مؤهلاتها والضغوط التي تطالها. الرهانات الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد. يحدد مجموعة من التوجيهات وفق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومخطط تهيئة الفضاء البرمجة الإقليمية . إعداد السيناريوهات الاستشرافية للتهيئة.
التقرير المتعلق بمخطط التهيئة إقليم الولاية :	ويقترح على أساس سيناريو التهيئة المعتمدة، برامج العمل الإقليمي على افاق مختلفة لمواجهة الرهانات المحددة بالنسبة لإقليم الولاية وتقييم الوسائل الاقتصادية والمالية الواجب رصدها.
الخاص بلوحة القيادة لمتابعة وتنفيذPATW :	تقرير يحدد مؤشرات متابعة تنفيذ مخطط تهيئة إقليم الولاية.
– التقرير الملخص	يستعرض النتائج التي خلصت اليها التقارير المذكورة أعلاه، ويقدم صورة دينامية عن مستقبل الولاية من ويجب ان توضح هذه التقارير بدعامة خرائطية لمخطط ،خلال الاستراتيجية ومخطط الاعمال المقترح تهيئة إقليم الولاية .

المصدر: راجع المادة 12 من نفس القانون.

1-1-5-المصادقة على مخطط تهيئة إقليم الولاية (PATW):[1]

تتم المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الولائي ويراقب تطبيقه ،ويعمل الوالي بالنشاطات المحلية او الجهوية او الوطنية الخاصة بتهيئة الاقليم ، وبقرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في اجل أقصاه اشهر، ابتداء من تاريخ ارساله من طرف الوالي المعني يتم تقيمه دوريا و ويتمه تحيين كل خمس سنوات(05) اما مداه (20) سنة .

ينشر هذا المرسوم في جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية طية الشعبية.[2]

1-1-6-المحاور التي يتناولها مخطط تهيئة إقليم الولاية (PAWT):

يتناول مخطط تهيئة إقليم الولاية العديد من الابعاد الحساسة للنهوض بالإقليم وتنميته ونذكر منه :

الشكل رقم (03): محاور مخطط تهيئة إقليم الولاية

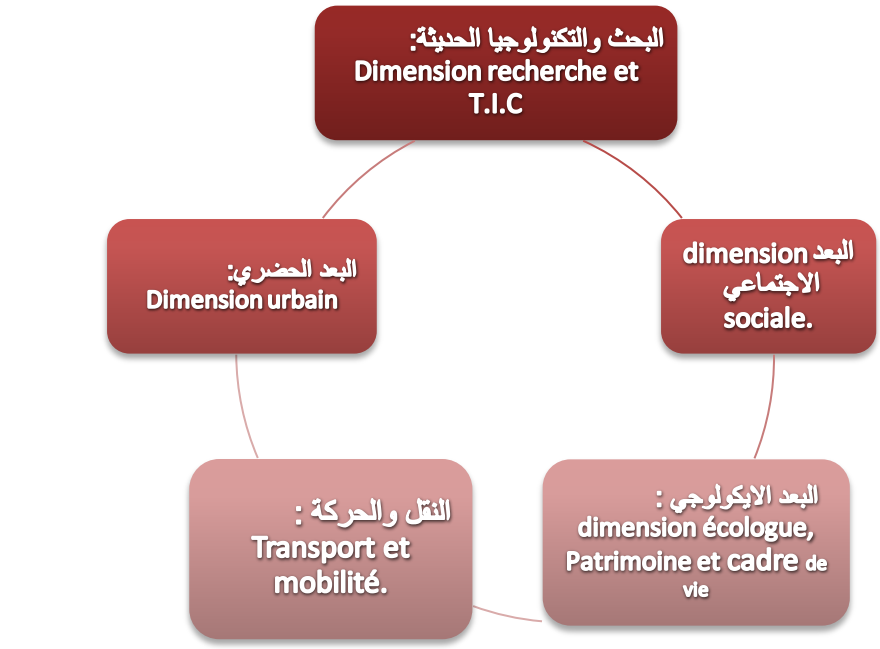

المصدر:حامد بدر الدين ،مرجع سابق ص.26،27

[1] المادة14، 15 من المرسوم التنفيذي 16-86 ،مرجع سابق .
[2] المادة 16 من نفس القانون .

1-1-7 مصادر تمويل مخطط تهيئة الولاية (PATW):

بما ان هذا المخطط يظم كل القطاعات والعديد من الميادين المهيكلة لاقليم ولاية الوادي يبقى فقط هضاب ساحل جنوب ، كما تختلف مصادر التمويل حسب البرنامج 22الفرق بين اي فضاء اقليمي المسطر من السلطة المركزية وفي قطاع موجهة اما عن الصناديق فهي :

- الصندوق الوطني للتهيئة العمرانيةFNA .
- الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوبDT.
- الصندوق الوطني لتنمية مناطق الحدودية
- الصندوق الوطني لتهيئة وجاذبية الاقاليمFNAAT .
- الصندوق الوطني للتجهيز والتنميةCNED .
- الميزانية الخاصة ببرامج العمرانية التهيئة(20 PAT du SNAT) Budget spécifiques .
- عقد التنمية العمرانية(entre Etat et Collectivités locales) Contrat de Développement territorial

1-1-8-التوجهات الكبرى للمخطط :

من بين التوجهات الكبرى للمخطط التنمية المستدامة والمنسجمة على المدى القريب والمتوسط و البعيد من خلال خصائص ومؤهلات تمكنها من تجسيد ما يلي :[1]

- ❖ خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة والتشغيل.
- ❖ تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بن جميع المواطنين .
- ❖ الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والاقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من اجل استقرار سكانها .
- ❖ إعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى.
- ❖ حماية الفضاءات والمجموعات الهشة اكو لوجيا واقتصاديا وتثمينها – حماية الأقاليم والسكان من الاخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية .
- ❖ الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفضها للأجيال القادمة.

[1] حامد بدر الدين، مرجع سابق ص.27

المبحث الثاني: المخططات والقوانين التشريعية:

2-1- أنواع المخططات البيئية :

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة تنموية من أجل النهوض بالقطاعات الاقتصادية تحقيقا لعدالة إجتماعية وهذا بفضل إعداد مخططات وطنية شاملة تمتد لعدة سنوات ،وهذا نضرا لارتباط الكثير من العناصر البيئية بقطاعات محددة بذاتها ،ومستقلة إداريا وهيكلها فقد استقر تسيير الكثير منها ضمن مخططات قطاعية ،كالتخطيط القطاعي المتعلق بالمياه إضافة الى التخطيط المتعلق بإدارة تسيير النفايات والمخطط البلدي لتسير النفايات وما شابهها، كما يوجد التخطيط البيئي في المجال العمراني من خلال ضهور قانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم ، الذي جاء مؤكد في مواده على تضمين البيئة وحمايتها وكذا قانون 01-20 المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة .[1]

2-1-1- تقسيم المخططات البيئية بالنضر الى البعد الإقليمي :

2-1-1-1- المخططات المركزية : تعد الوزاة المكلفة بالبيئة مخططا وطنيا للنشاط البيئي والتنمية المستدامة ،حيث يحدد هذا المخطط مجمل الانشطة التي تعتزم الدولة القيام لها في المجال البيئة ،وهوما يشكل المخطط التوجيهي العام ،حيث أعتمد المشرع 1996 مخططا مركزيا نظرا لمؤشرات التدهور البيئي يليه المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001،واخيرا المخطط الوطني لتهيئة الاقليم لسنة 2010.حيث تقوم وزارة التهيئة العمرانية بإعداد مخطط وطني للنشاط البيئي لمدة (05) سنوات .[2]

2-1-1-2-المخططات المحلية :

2-1-2-1 المخططات البلدية : وتتمثل أساسا في الميثاق البلدية للبيئة والتنمية المستدامة ،أعتمد أول مرة في إطار برنامج الانعاش الثلاثي 2004/2001،وجاء ضمن أهدافه تحديد الاعمال التي يجب أن تقوم بها السلطة البلدية من أجل الحفاظ على بيئية ذات نوعية جيدة ، حيث اوصى الميثاق البلدي لحماية البيئة على التخطيط البيئي المحلي أجندة 21 لعام 2004/2001.[3]

---

[1] بن بوعبد الله مونية ، بن بوعبد الله وردة ، تقييم الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري ،جامعة محمد الشريف مساعدية ،الجزائر سنة 2019،ص 292

[2] بن بوعبد الله مونية ، مرجع سابق ،ص 291.

[3] وناس يحي الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ،رسالة دكتوراه في القانون العام جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ص 58-59.

أ/ أجندة 21 المحلي العام 2004/2001:[1]

نتيجة العجز الكبير الذي آل اليه التدخل المحلي في مجال حماية البيئية والاهتمام المتزايد ،أدى الى تغيير منهج التدخل في تسيير وحماية البيئة بإدخال عنصر التنبؤ والتصور من خلال مخططه ،والذي نص عليه الميثاق البلدي حول البيئة ويهدف إلى :[2]

- تبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا مشتركا من خلال اليات التعاون .
- ضمان التسيير المستديم للموارد الطبيعية والبيولوجية .
- توسيع دائرة الشراكة والمشاورة مع المجتمع المدني .

ب/المخطط التوجيهي المياه :

يعمل المخطط على تطوير البنى التحتية الخاصة وحشد الموارد المائية ،السطحية والباطنية وكذلك توزيع هذا المورد بين المناطق طبقا للخيارات الوطنية في مجال شغل الاقليم وتطويره ،كما يشجع على تثمين المورد المائي والاقتصادي فيه ،حيث يهدف إلى واستعماله العقلاني[3]،لابد من القول إن مشكلة المياه أصبحت تشكل قاسما مشتركا بين الدول بسبب الصعوبات التي ستواجه العديد من المجتمعات سواء على المدى القصير أو المدى البعيد، وأصبح الاهتمام يتعاظم بالطرائق الكفيلة لاستدامة هذه الثروة وتبادل الخبرات والمعلومات من خلال المؤتمرات والندوات العالمية التي ترفع شعار المياه من أجل الحياة[4].

ويهدف هذا المخطط إلى :[5]

- تشخيص قطاع الماء المتضمن على التوالي الموارد التي يتم رصدها واستعمالها حسب نوع الاستعمال الخاص بكمية وكيفية هياكل الري الموجودة وكذا الجوانب المؤسساتية والتنظيمية.
- تحديد أهداف التنمية القطاعية على المدى البعيد، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة في قطاع المياه.
- تحديد المشاريع والبرامج المهيكلة على أساس التعرف عليها بالمخططات التوجيهية لتهيئة الموارد المائية، وكذا مشاريع تحويل الماء بين الوحدات الهيدروغرافية الطبيعية.

---

[1] بن بوعبد الله مونية ، بن بوعبد الله وردة،مرجع سابق ص291.
[2] محمد لموسخ ،مرجع سابق ص154.
[3] زهير صيفي، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة الحضرية من التلوث ،مجاة العلوم الانسانية العدد 6،جامعة محمد خيضر بسكرة ،سنة 2018،ص 418 .
[4] بروسي كريمة، مرجع سابق ص22.
[5] المادة 07-08-11 من المرسوم التنفيذي 10-01 المؤرخ في 04 يناير 2010 المتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء ج.ر عدد 01 ل06 يناير 2010ص04.

- تحديد المشاريع المهيكلة ذات الطابع الوطني التي تهدف إلى ضمان التسيير الدائم للموارد المائية وهياكل الري.

ج/ المخطط البلدي لتسيير النفايات:

يوضح قانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001/ أن البلدية تقوم بإنشاء مخطط بلدي لتسيير النفايات المنولية وما شابهها ،اذ يتم إعداده تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي وأن يغطي هذا كافة إقليم البلدية وأن يكون مطابقا للمخطط الولائي للتهيئة ويصادق عليه من طرف الوالي المختص إقليما،[1]

وقد عرف قانون النفايات في مادته الثالثة " **كل النفايات الناتجة عن عمليات الانتاج أو التحويل أو الاستعمال ،أو كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه ،وأن يلزم بالتخلص منه أو إزالته.**

حيث يتضمن المخطط البلدي لتسيير النفايات في :[2]

- ✓ جرد كمية النفايات المنزلية وماشابهها والنفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلدية مع تحديد مكوناتها وخصائصها .
- ✓ جرد وتحديد مواقع ومنشآت المعالجة الموجودة في أقليم البلدية .
- ✓ الاخد بعين الاعتبار القدرات المتوفرة مع الاحتياجات فيما يخص الوسائل المادية والبشرية .

د/-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):

لقد أقر المشرع الجزائري للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب القانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المعدل والمتمم بموجب القانون 05/04 المؤرخ في 14أوت 2004 المتضمن قانون التهيئة والتعمير في مواده من المادة 16 إلى المادة 30 حيث تنص المادة 16"**انه أداة التسيير والتسيير**

[1] زهير صيفي، مرجع سابق ، ص 418.

[2] تضمن المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية جرد كميات النفايات المنزلية و ما شابهها و النفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلدية مع تحديد مكوناتها و خصائصها، و كذا القيام بعملية جرد و تحديد لمواقع منشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية، و تحديد الاحتياجات فيما يخص قدارت معالجة النفايات لا سيما المنشآت التي تلبي الحاجات المشتركة لبلديتين أو مجموعة من البلديات مع الأخذ بعين الاعتبار القدارت المتوفرة، بالإضافة إلى الأولويات الواجب تحديدها لإنجاز منشآت جديدة، فضلا عن الاختيارات المتعلقة بأنظمة جمع النفايات و نقلها و فرزها مع مارعاة الإمكانيات الاقتصادية و المالية الضرورية لوضعها .

الحضري ،يحدد التوجيهات الاساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي".[1]

ويهدف هذا المخطط حسب **المادة01** من قانون التهيئة والتعمير إلى:

- تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم القواعد العامة إلى تنظيم إنتاج الاراضي القابلة للتعمير .
- وتكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي الاراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة.
- وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية.[2]

وهذا ما يبرز البعد البيئي للمخطط ت.ت.ت. في المحافظة على البيئة وحمايتها والحفاظ على الجانب الجمالي العمراني البيئي ومن بين الأهداف التي يرمي إليها هذا المخطط هو حماية البيئة والموارد الطبيعية ،وهذا بالوقاية من كل أشكال التلوث والمضار ومكافحتها لان التنمية الوطنية تقتضي التوازن بين المتطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على الإطار المعيشي للسكان .[3]

حيث ينقسم المخطط حسب المادة 19 إلى أربعة قطاعات محددة كما يلي :[4]

- القطاعات المعمرة .
- القطاعات المبرمجة للتعمير .
- قطاعات التعمير المستقبلية .
- قطاعات غير قابلة للتعمير.

فهي تشمل وفقا للمادة 23 من القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير ،كل الاراضي التي تكون لها حقوق البناء فيها محددة بدقة وبنسب تتلائم مع الاقتصاد العام لمناطق هده القطاعات ،فهي قطاعات من الاقاليم العمرانية للبلدية غير مخصصة للتعمير بسبب معوقات خاصة ،والتي قد تكون مناطق محمية في صورة اراضي ذات خصوبة فلاحيه عالية ،ويتضمن المخطط التوجيهي

[1] المادة16 من قانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير ،المعدل والمتمم بموجب القانون 05/04، الجريدة الرسمية ،العدد52.
[2] المادة 01، مرجع سابق ،الجريدة الرسمية،العدد52.
[3] بروسي كريمة ،مرجع سابق
[4] راجع المواد 02.21.22.23 من القانون90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير،الجريدة الرسمية ،العدد52.

للتهيئة والتعمير تطبيقا للنصوص القانونية التي تحدده إطار قانوني ،تقرير توجيهي مرفق بمستندات مرجعية.[1]

1- مراعات إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للجوانب البيئية.

1-1:مرحلة الإعداد :

وفقا للمادة 24 من القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعميرالمعدل والمتمم يتم إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية أو بمبادرة من المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات.[2]

1-2- مرحلة التحقيق العمومي :

استنادا للمادة 26 من القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير فإنه: "**يطرح مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الموافق عليه لتحقيق عمومي من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية خلال مدة(45) يوما**" وذلك من أجل القيام بالاطلاع على أراء المواطنين وتمكين السكان من تقديم ملاحظاتهم حوله وهذا لا يكون إلا بموجب قرار يتخذه رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية،[3] ويتم عرضه للمصادقة النهائية بعد القيام بتعديله عند الحاجة مصحوبا بالملف كاملا أمام المجالس الشعبية البلدية. [4]

هـ/ مخطط شغل الاراضي (POS):

من خلال الفقرة الأولى من المادة 31 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير فإن مخطط شغل الاراضي هو أداة من ادوات التعمير المحلية يحدد فيه بصفة مفصلة في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ،قواعد استخدام الاراضي والبناء .[5]

---

[1] تشريعات التعمير والبناء ،مجلة أكاديمية دولية فصيلة محكمة تعني بنشر البحوث والدراسات في المجال العمراني ،العدد الخامس ،سنة مارس2018 .

[2] تنص المادة 24 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير على أنه **"يجب تغطية كل بلدية بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير ،يتم اعداد مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته"**.

[3] قنانة سيلية ،جودي الويزة ،قانون التعمير لحماية البيئة ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الجماعات الاقليمية ،جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية- سنة 2018،ص36.

[4] راجع المادتين 26 و27 من القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، مرجع سابق.

[5] راجع المادة 31 الفقرة الاولى من القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، مرجع سابق.

1- مراعاة إعداد مخطط شغل الاراضي للجوانب البيئية :

يتم إعداد مخطط شغل الأراضي عن طريق مداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس البلدية المعنية، ويجب أن يتضمن الحد ود المرجعية لمخطط شغل الأراضي الواجب إعداده وفقا لما حدده المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المتعلق به، وبيانا لكيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات و المصالح العمومية والجمعيات في إعداد مخطط شغل الأراضي .[1]

أما فيما يخص **مرحلة التحقيق العمومي**، فإنها تتم كذلك بإتباع نفس خطوات إعداد مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما عدا المدة حيث مدة التحقيق العمومي لمخطط شغل الأراضي هي 60 يوما بدلا من 45 يوما .[2]

اذ نجد أن المخطط شغل الاراضي في مجال حماية البيئة دورا وقائيا لا يقل أهمية عن دور مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ،حيث يساهم هذا المخطط في وضع التطورات مستقبلية واحتياطية لحماية البيئة[3]، ويبين طريقة استغلال الاراضي وأنماط البنايات تحديد نوعية ولون المواد المستعملة، تحديد المساحات العمرانية والخضراء حفاظا على المظهر الخارجي والجمالي للبيئة العمرانية ويسعي أيضا إلى تحديد موقع المنشآت العمومية ذات المصلحة العامة، وتحديد الارتفاقات والأحياء، الشوارع وطريق المرور، المواقع والمناطق الواجب حمايتها.[4]

وأهم ما يهدف إليه هذا المخطط تنظيم العقار الصناعي وهذا من خلال الأخذ بالحسبان الاجراءات الضرورية لحماية البيئة ويتمثل هذا الاجراء في التخلص من النفايات أثناء تنظيم هذا العقار.[5]

2-1-2-2- المخططات الولائية:صدر النص حول هذه المخططات ضمن مقتضيات المادة 53من القانون 20/01 المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة .[6]

[1] المادة 2 من المرسوم التنفيذي 91-178 المؤرخ في 28 ماي 1991 يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الاراضي والمصادقة عليه والوثائق المتعلقة به ،الجريدة الرسمية ،عدد1991/26.

[2] قنانة سيلية ،جودي الويزة،مرجع سابق ،ص37.

[3] وناس يحي ،الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ،رسالة الدكتوراه في القانون العام ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2007،ص49.

[4] تركي شهرزاد ،صالحي صونية ،البعد البيئي للمخطط الوطني لتهيئة الاقليم وتطبيقاته في قانون التعمير ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ،تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الاقليمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عبد الرحمان –ميرة- بجاية ،سنة2015،ص 49.

[5] تركي شهرزاد ،صالحي صونية، مرجع سابق ،ص50.

[6] المادة 55 من القانون 20/01 المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة ،ج،ر، العدد 77لسنة 2001.

1-2-1 -المخطط الوطني لتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة (SNAT):

يعتبر المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية(2010-2030) أداة مفتاحية للاستراتيجية الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة التي ترسم جزائر الغد الذي تم تأسيسه من خلال القانون (02/10) المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم[1]،وآلية للتسيير المجالي والحضري ،[2] و مخطط مركزي، يعكس التوجهات والأدوات المتعلقة بالتهيئة والإقليم التي من طبيعتها تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة مستدامة، ويترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الاستراتيجية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة بالتوافق مع كل من المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل، والمخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر ومخططات تهيئة الإقليم الولائي والمخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى.[3]

حيث يشكل الإطار المرجعي للأعمال التي شرع فيها من طرف على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم السلطات العمومية، بحيث تلتزم كل القطاعات الوزارية وكذلك الجماعات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية والمحلية باحترام الضوابط والقواعد، والعمل بها في كل مشاريعها ومخططاتها. كما يجسد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني وتنظيمه على المدى الطويل، حيث تطرح من خلاله ملفات متعلقة بالديمغرافيا، الموارد الطبيعية، النشاطات الإنتاجية، المنشآت القاعدية و البيئية ، ويشكل الاطار الاستدلالي لتوزيع الاعمال التنموية وتوزيع امكنها فهو اذن بمثابة أداة استراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة الإقليمية، وبهذا فهو يدج بصفة الزامية الأهداف المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .[4]

حيث يحدد هذا المخطط مقاييس اعتمدت على أهداف الاساسية كالتالي :[5]

- الشغل العقلاني للمجال الوطني
- وضع قنوات للهياكل القاعدية بصفة منسقة وتعيين التجهيزات الكبرى .
- توزيع المخططات المعدة للسكان، والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية .

---

[1] تمت المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم حسب القانون 20/01 المؤرخ في2010/06/29 حيث جاء هذا المخطط كثمرة لنقاش وطني ،استغرق إعداده (05) سنوات وفي إطار ذلك تم الاشتراك مختلف الفاعلين (جميع قطاعات الوزارية والجماعات الاقليمية بما فيهم المجتمع المدني والاحزاب السياسية الكبرى من خلال تنظيم ندوات جهوية) وتمت صياغته في 37 جلسة عمل .

[2] المادة 19 من قانون 06/06 المؤرخ في 20فبراير 2006،يتضمن القانون التوجيهي للمدينة ،الجريدة الرسمية ،عدد15،صادره في 12مارس 2006.

[3] القانون 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بيهيئة الاقليم والتنمية المستدامة ،الجريدة الرسمية العدد2001/77ص20.

[4] حامد بدر الدين ،مخطط تهيئة إقليم الولاية بين الواقع والتجسيد ، مذكرة ماستر ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،سنة2019، ص6.

[5] راجع المواد 14.15.16 من القانون 20/01.مرجع سابق .

- تقييم الاستغلال العقلاني للموارد البشرية .
- حماية التراث الايكولوجي والثقافي والتاريخي الوطني وفي هذا الصدد فانه يحدد البرامج والنشاطات الكبرى بفترات زمنية تتناسب مع المجال التخطيطي الوطني، ويحدد سلم الأولويات وتخصيص الموارد النادرة والغير القابلة للتجديد، كما يحدد توجيهات التنمية والتهيئة على المستوى الجهوي .
- تشكل الخطة الوطنية للتهيئة الإقليمية، بصفتها المنظور الشامل والمنسجم طويل الأمد لشغل المجال الوطن، اطار التشاور بين القطاعات والتنسيق بين المناطق.

2-2-2 محتوى المخطط الوطني لتهيئة الاقليم :

لقد تمت المصادقة على مشروع المخطط الوطني لتهيئة الاقليم من خلال القانون (02/10)، المؤرخ في 29 جوان سنة 2010[1].الذي وضع في ملحق له وثيقة تفصيلية على كل مجالات وقطاعات التدخل لتحقيق تهيئة متوازنة وتنمية ، من خلال المحاور الرئيسية التالية [2]:

- التشخيص : الجزائر اقليم متباين .
- ا ربعة سيناريوهات لجزائر المستقبل.
- الرهانات الستة الكبرى للمخطط الوطني لتهيئة الاقليم .
- الخطوط التوجيهية الاربعة والبرامج العشرين للعمل الاقليمي.
- استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الاقليم .

2-3-اسس المخطط الوطني لتهيئة الاقليم :

يرتكز المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية على ثلاثة اسس وبثلاثة استحقاقات اساسية وهي :

- الرهان الديمغرافي وهو استحقاق مبرمج بدقة مع وصول الموجة الكبيرة من طالبي العمل .
- الرهان الاقتصادي بمضمونه المرتبط بالتنافسية وتأهيل الأقاليم ويتزامن هذا الرهان مع انشاء منطقة التبادل الحر والدخول الى المنظمة العالمية للتجارة .
- الرهان الايكولوجي الذي يتطلب الحفاظ على ارس المال الطبيعي والثقافي في ظل وضعية ندرة واضطراب المياه والتربة حيث تزداد المنافسة قوة بين الاستعمال واستدامة الموارد .

[1] القانون 02/10: يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة ،المؤرخ في 29جوان 2010.
[2] وثيقة المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ص07.

فالمخطط الوطني لتهيئة الاقليم هو فعل تعلن من خلاله الدولة عن مشروعها الاقليمي . ويبين ايضا الطريقة التي تعتزم من خلالها الدولة ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في الانصاف الاجتماعي ، الفعالية الاقتصادية والاسناد البيئي في اطار التنمية المستدامة على مستوى الجزائر في العشرين سنة المقبلة. وهو محصلة مسار طويل من النضج موسوم بعدة م راحل تم اعدادها وفق اهداف هذا المخطط.[1]

حيث تتولى الدولة إعداد المخطط الوطني لتهيئة الاقليم[2] ،ويصادق عليه عن طريق التشريع لمدة 20سنة.[3]

3-2 مامدى مساهمة قوانين التهيئة(01-20) والتعمير(29-90) المعدل والمتتم (04-05) في حماية البيئة .

أولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا لمشاكل العمران والبيئة محاولا إضفاء نوع من التوفيق العمراني والمحافظة على الجانب البيئي حيث كانت أدوات التهيئة والتعمير تسعى الى عقلنه استعمال المجال ومراقبة التوسع العمراني الحضري فالمشرع أوجب عليها ضرورة إدراج البعد البيئي في مضمونها وفي إجراءات المتبعة عند إعدادها ،فمخطط شغل الاراضي يهتم ويحدد القواعد التي تضم المظهر الخارجي للبنايات وفي دلك مراعاة لمقتضيات النظام العام الجمالي للمدينة وهو أحد اهتمامات قانون حماية البيئة ،وهو جمال المحيط ،كما أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عن طريق مراسيم تنفيذية عام 1991 مفصلة وواضحة ،وضف كآلية تخطيطية لتنظيم المجال من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى وذلك وفق المشاكل التي يثيرها البناء الفوضوي حيث يتضمن :

- الرخص العمرانية لضبط حركة النشاط العمراني .
- يتولى مسؤولية عامة في تنظيم العقار الاصطناعي والأخذ بجميع الاحتياطات اللازمة الضرورية لحماية البيئة .
- تقدير الافاق المستقبلية والتنبؤ بالمشاكل المحتمل وقوعها وكذا السعي نحوا ايجاد حلول على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

[1] حامد بدر الدين ،مرجع سابق ،ص15.
[2] المادة 19،من القانون 20/01 ،المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة ،ص 23.
[3] المادة 20. من القانون 20/01.ص23.

بعد انتهاج الدولة لسياسة الاقتصاد الحر وتطبيق اللامركزية الادارية وتنامي الاهتمام بالتنمية المستدامة اعتمدت الجزائر استراتيجية جديدة لمواجهة الرهانات المستقبلية والقضاء على الاختلالات المرتبة على الماضي فتبنت في مجال التهيئة العمرانية سياسة جديدة معتمد فيها على اسلوب التنمية المستدامة والتي تجلت في القانون رقم 01-20 المتعلق بالتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة ، له دورا رئيسيا في تنظيم وتوزيع السكان على الاقاليم بالتناسب والتناسق مع الموارد الطبيعية والامكانيات المتوفرة ،بالتالي يعد قانون التوقعات والتخطيط والبرمجة على المدى المتوسط والبعيد ،ليعتبر هدا القانون الدعامة الرئيسية لصدور قانون البيئة الحالي وفق مبادئ مختلفة :[1]

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي .
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.
- مبدأ الاعلام والمشاركة .
- مبدأ الحيطة .

بإدراج مختلف المبادئ التي تمثل احد العناصر الفعالة ضمنه من خلال إسهامه في تفعيل السياسة الاقليمية ،وهذا بالاشتراك الجماعات الاقليمية وحتى المواطنين والفاعلين في جميع القطاعات غرض أيجاد التوازن بين الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال المستقبلية .

ومن هنا تظهر أهمية المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة في نظرته المستقبلية التي تصل الى 20 سنة الى الامام حيث تتجلى تلك النظرة الاستشرافية ذات طابع الوقائي تارة والعلاجي تارة اخرى مما يسمح بعلاج المشاكل البيئية والحد قدر الامكان من إستنزاف المواد بما يضمن حقوق الاجيال الحاضرة والمستقبلية .[2]

ولهذا أعتبر قانون التهيئة والتعمير وسيلة مكملة وأساسية من أجل تحقيق أهداف التنمية العمرانية وهذا من خلال تحديده للمبادئ والأسس السياسة الوطنية لتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة التي تضمن اعتبارات في أدوات التخطيط والتنمية العمرانية عموما

[1] قانون رقم 01-20 المتعلق بالتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة
[2] ملخص مجلة تشريعات التعمير والبناء ، مرجع سابق ص23.24.25.28.29.30.

المبحث الثالث: دور الجماعات الاقلمية في حماية البيئة:

تمهيد:

تولي الجماعات الاقليمية (الولاية والبلدية)،أهمية ودور فعال في حماية البيئة ، لذلك قام المشرع الجزائري بالاعتراف بمجموعة من الاليات القانونية ، التي تمكن من تأدية دورها على أحسن وجه ،عن طريق عملية التخطيط الذي يهدف إلى تفادي الاضرار التي قد تلحق بالبيئة ،وهدا ما حثنا على وضع تراخيص تعتبر وسيلة ضرورية لمعرفة مدى التأثير النشاط المراد إنجازه على البيئة وبهذا تجلى اهتمام كل من صلاحيات الولاية والبلدية في حماية البيئة وفق قوانين ونصوص تشريعية منوطة.[1]

3-1- دور الولاية :

صدر أول ميثاق ينظم الولاية في الجزائر في 23 مارس 1963 الذي لم يشير الى القضايا البيئة بقدر ما كان مهتما كل الاهتمام بدور الولاية في دفع العجلة الاقتصادية [2]،وهذا طبقا لنص المادة 16 من الدستور لسنة 1996 فإن الولاية الجماعة الاقليمية والتي تشارك في حماية البيئة على المستوى المحلي وهذا من خلال اجهزتها المتمثلة في الوالي بصفته هيئة تنفيدية وكذا المجلس الولائي بإعتباره هيئة تداولية [3]، ولقد خول قانون الولاية الجديد رقم12-07 صلاحيات لكل من الوالي والمجلس الشعبي الولائي في مجال تسيير حماية البيئة والحفاظ عليها .

---

[1]

[2] تعرف الولاية على أنها عبارة عن جماعة إقليمة تتمتع بالشخصية تتمتع بالشخصية المعنوية بالاضافة الى الاستقلال المالي والقانوني وهي تشكل مقاطعة إدارية للدولة ومنه فإنها تقوم بالاشراف على مجموعة من الدوائر والبلديات يقوم بتسييرها شخص يدعى الوالي نقلاعن : قنانة سيلية ،جودي الويزة ، قانون التعميرلحماية البيئة ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الجماعات الاقليمية ،جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية- سنة 2018،ص55.

[3] المادة 02 من القانون رقم 12-07 مؤرخ في 21 فبراير سنة 2012، يتضمن قانون الولاية ،الجريدة الرسمية عدد12 صادرة في 29فبراير 2012.

3-1-1-دور الولاية في حماية البيئة: (صلاحيات الوالي)

الشكل (04):صلاحيات الوالي بالنسبة للولاية والدولة

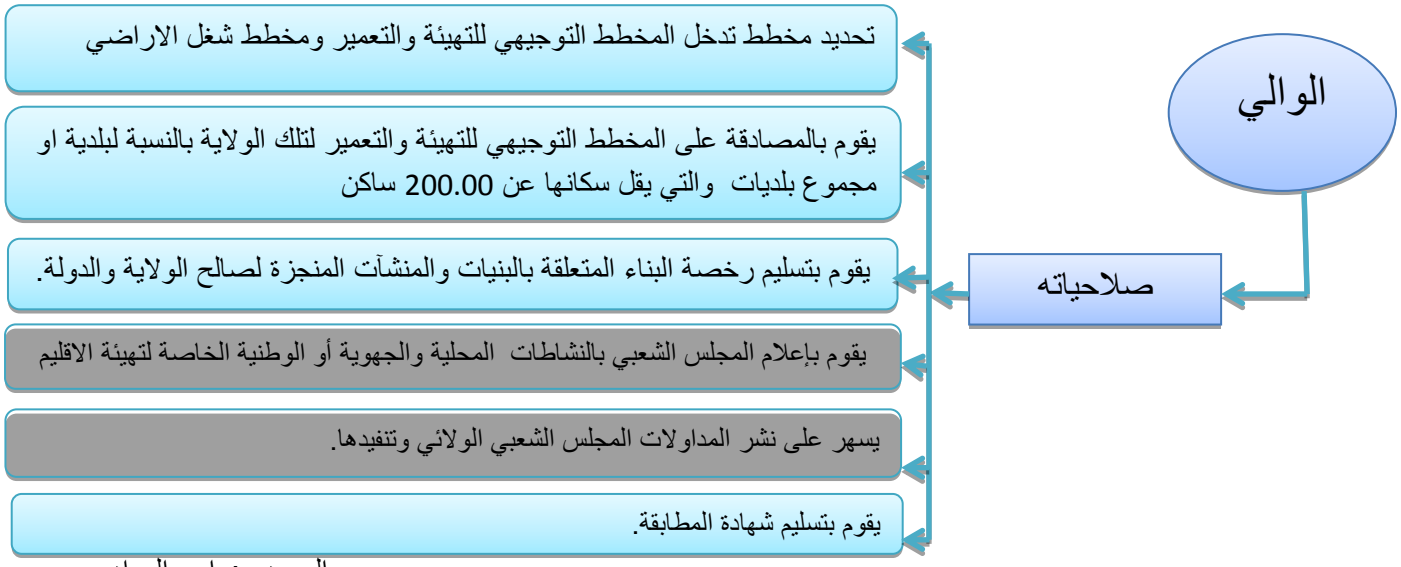

المصدر :راجع المواد

3-1-2- دور الولاية في حماية البيئة: (صلاحيات المجلس الشعبي الولائي):

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة تداولية على مستوى الولاية كما نصت علية المادة من قانون الولاية الذي خول له عدة صلاحيات في مجال حماية البيئة ومن بينها :

- يمارس المجلس الشعبي الولائي في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين ،تمثلت في السياحة ،الاعلام والاتصال ،السكن والتعمير وتهيئة الولاية ،حماية البيئة ،التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .[1]
- يساهم في إعداد مخطط التهيئة الاقليم الولاية ،ويراقب تطبيقه حسب القوانين والتنظيمات المعمول بها .[2]
- ينشأ على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع الدراسات والمعلومات والاحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية.[3]
- يبادر في وضع حيز تنفيد كل عمل يدخل في مجال حماية وتوسيع وترقية الاراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي.[1]

[1] المادة 77،من القانون 12-07،مرجع سابق
[2] المادة 78،نفس المرجع .
[3] المادة 81، نفس المرجع.

- يسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية .[2]
- يساهم بالاتصال مع البلديات في تنفيذ كل الاعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الاسعافات والكوارث والآفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها.[3]
- يقوم بدعم البلديات لتطبيق برامجها السكنية والتي يتم تشييدها على تراب الولاية وفق القوانين والأنظمة المتعلقة بالبناء والتعمير .[4]

3-1-2- دور المصالح التابعة للدولة على مستوى الولاية في حماية البيئة :

هناك مجموعة من المصالح والهيئات التابعة للدولة على المستوى الولائي في مجال التعمير المصالح التابعة لوزارة السكن والعمران المدينة ،المفتشية البيئية الولائية ،مديرية السياحة والثقافة.

1-2-1- دور وزارة السكن والعمران والمدينة:

أشارت المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 13-13[5]، المحدد لقواعد تنظيم وتسيير المصالح الخارجية لوازرة السكن والعمران المدينة إلى مصالح التابعة لوزارة السكن المتمثلة في :

مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، مديرية السكن ، مديرية التجهيزات العمومية [6]،والتي تساهم في حماية البيئة ،عن طريق تقييدا بمجموعة من النصوص التشريعية والاحكان التنظيمية المتمثلة فيما يلي :

- تنفيدها لاحكام 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير ،حيث تقوم بتشييد بنايات عمرانية مع مراعاة البعد البيئي كإقامة المباني بعيدا عن الأراضي الزراعية .[7]
- منع أي بناء في الغابات وفي حالة البناء في هده المناطق يجب الحصول على ترخيص مسبق من الوزارة المكلفة بالغابات.[8]

---

[1] المادة 84،نفس المرجع.
[2] المادة 94،نفي المرجع .
[3] المادة 95،نفس المرجع .
[4] المادتين ، 100،101 نفس المرجع السا بق .
[5] راجع نص المادة 02 من المرسوم التنفيدي رقم 13-13 مؤرخ في 15يناير 2013،يحدد قواعد تنظيم وتسيير المصالح الخارجية لوزارة السكن والعمران ،الجريدة الرسمية ،عدد 3 الصادرة في 16 يناير 2016.
[6] قنانة سيلية ،جودي الويزة ،قانون التعميرلحماية البيئة ،ص58 .
[7] راجع المادة 11من القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير ،مرجع سابق .
[8] راجع المواد من 27-32 من القانون رقم 84-12 مؤرخ في 23-06-1984،المتضمن القانون العام للغابات،ج،ر عدد26 مؤرخ في 06-06-1984.

- العمل على حماية السواحل عن طريق توسيع المناطق الحضرية بعيدة عنها .[1]
- وفقا لنص المادة 15 من القانون 06-07 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتثمنها تمنع كل بناء أو إقامة منشأة على مسافة تقل عن 100 مترمن حدود المساحات الخظراء .
- تساهم في حماية المناطق المحمية وذلك من خلال منع القيام بأي نشاط ،كتسطيح الارض ،الحفر بانواعه .[2]

1-2-2- دور مفتشية البيئة الولائية :

لقد تم استحداث هيئة ولائية في المرسوم التنفيذي رقم 96-60،[3] المتضمن أحداث مفتشية البيئة في الولاية المعدل والمتمم ،حيث يتجلى مهام هذه المفتشية فيما يلي :[4]

- مراقبة التطبيق القوانين ،والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتعلق بها .
- تتكفل بتنفيد برامج الحماية البيئية على كامل التراب الولاية وهذا من خلال القيام بإتصال مع الهيئات الاخرى في الدولة والولاية والبلدية .
- وضع تدابير إجبارية والتي تسعى إلى الوقاية من كل أنواع تدهولر البيئة ومكافحتها وهذا وفقا للمادة 2 من المرسوم 96-60 المتضمن إنشاء المفتشية البيئية على مستوى الولاية.

1-2-3- مديرية السياحة والثقافة :

تحتل مديرية الساحة والثقافة مكانة سامية ضمن الاشخاص المتدخلين في القواعد التهيئة والتعمير وهذا من خلال الالية القانونية المتمثلة في القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة حيث يبن هذا القانون صلاحية ومهام مديرية السياحة والثقافة التي تسعى إلى تحقيقها :[5]

- إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية .
- المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية .

---

[1] راجع المادتين 3و4 من القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه
[2] راجع المادتين 8و9 من القانون 02-11 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة .
[3] مرسوم تنفيدي رقم 96-60 مؤرخ في 27 يناير 1996،المعدل والمتمم بموجب مرسوم تنفيدي رقم 03-494 مؤرخ في 17 ديسمبر 2003،ج،ر،عدد80صادر في 21-12-2003.
[4] تركي شهرزاد ،صالحي صونية ،مرجع سابق ص 63-64.
[5] القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة:

- إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الاقليم والعمران وتثمين مناطق ومواقع التوسع السياحي .

3-1-2 دور البلدية :

أشارت المادة 15 من دستور 1996 أن البلدية هي الجماعة القاعدية، وهي مكان مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية[1]، صدر أول قانون للبلدية بموجب الامر رقم 67-24 المؤرخ في 18يناير 1967،والذي لم يحمل في طياته نصوص قانونية صريحة تبين دور البلدية في حماية البيئة ،بل اهتم فقط الجانب التنموي وهذا لدفع عجلة الاقتصاد إلى الامام للقضاء على التخلف[2] ،إلى غاية صدور قانون البلدية الجديد رقم 11-10 هو الوحيد الذي ادرج من خلاله البعد البيئي في التنمية المحلية مند الاستقلال، ولهذا تضمن القانون مجموعة من الصلاحيات التي تسمح لرئيس المجلس البلدي دورا هاما في مجال الحفاظ على البيئة .[3]

3-1-2-1 دور البلدية في حماية البيئة :

1-2-1-1- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي :[4]

- إتخاد كل التدابير الاحتياطية والوقائية لضمان سلامة وحماية الاشخاص والممتلكات في الاماكن العمومية التي تحدث فيها أي كارثة .
- بموجب أحكام المادة 94 من نفس القانون يضمن السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي .
- السهر على نضافة المحيط وحماية البيئة .
- إتخاد التذابير المتعلقة بشبكة الطرق .
- يسلم رئيس المجلس العبي البلدي رخص البناء ،الهدم والتجزئة وفقا للشروط والكيفيات المحددة في التشليع والتنظيم المعمول به .
- يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على وضع مصالح والمؤسسات العمومية البلدية وسيرها .

[1] قنانة سيلية ،جودي الويزة ،قانون التعمير ،مرجع سابق، ص05.
[2] أمر رقم 67 -24 مؤرخ في 18 يناير 1967،المتضمن القانون البلدي ،ج،ر عدد06 صادرة في 18 يناير 1967 .
[3] قنانة سيلية ،جودي الويزة ،قانون التعمير ،مرجع سابق ،ص07.
[4] راجع المواد 89،90،95،82،83 ، 84 من القانون البلدية11-10 نفس المرجع السابق،

1-2-1-2- صلاحيات المجلس الشعبي البلدي :[1]

للمجلس الشعبي البلدي صلاحيات هامة في مجال حماية البيئة العمرانية المتمثلة في :

- السهر على المراقبة الدائمة لمدى مطابقة البنايات للشروط القانونية والتنظيمات المعمول بها .
- يسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولا سيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية .
- يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته.
- يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات والموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها ، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونيا .
- يشارك في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بها.

إن للبيئة مكانة خاصة في التشريعات الجزائرية ،خصوصا منها تلك المتعلقة بالجماعات الاقليمية المتمثلة في كل من الولاية والبلدية وهذا إدراك المشرع الجزائري للدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه الجماعات الاقليمية في سبيل الحفاظ على البيئة ، حيث صدر عدة تشريعات تخص كل من الولاية والبلدية على حد سواء وهذا في عدة مراحل وبصدور مراسيم تنفيذية مختلفة ، والذي قام بتفعيل دور الجماعات الاقليمية في حماية البيئة والذي تم تكريسه بموجب التعديلين اللذان مسا قانوني البلدية والولاية سنة 1981،حيث نصا بصفة صريحة وواضحة على دور الولاية والبلدية في مجال حماية البيئة ،

وهذا من خلال قانوني 90-08 و 90- 09 على التوالي والذين وسعا من صلاحيات إلا انه شهدت مرحلة الالفية ظهورا لفكرة التنمية المستدامة ولقيت انتشارا كبيرا على الصعيد الدولي وهو ما اجبر المشرع الجزائري بإجراء تغيرات جذرية على السياسة التنموية في الجزائر من خلال أدخال البعد البيئي في المجال التنموي وهو ما يحققه من توازن وضمان بيئة سليمة للأجيال المستقبلية .

[1] راجع المواد 107،108،109،110،111،من قانون البلدية 11-10 نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

باعتبار مسألة حماية البيئة قضية محلية إقليمية أكثر منها قضية مركزية وذلك نظرا لقرب الهيئات المحلية من الواقع وخصوصيات البيئة التي تتميز بها ،تطرقنا في هذا الفصل الى دراسة مدى مساهمة الجماعات الاقليمية في حماية البيئة وفق تطبيقات التهيئة والتعمير ،إذ نستخلص أن المشرع أولى إهتماته بحماية البيئة عن طريق منح للجماعات الاقليمية الاستقلالية التامة في إعداد التهيئة العمرانية المحلية ،وهذا من الاساس القانوني لمخططات التعمير وقانون التهيئة وقانوني البلدية والولاية ،إذ تطرق كل منهما الى المرسومين التنفيذيين رقم 91- 177 و 91-178 ،التي تظهر الانشغالات البيئة ضمن الجماعات المحلية وفق المادة 110 من قانون البلدية [1]"على ان يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الاراضي الفلاحية والمساحات الخضراء" ،وتضيف المادة 114"يقتضي إنشاء أي مشروع يحتمل الاضرار البيئية والصحة العمومية على اقليم البلدية موافقة المجلس الشعبي البلدي باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية"[2] .

ومن خلال قانون رقم 01-20 المتعلق بالتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة في المادة 02 "التي تضهر مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق أهداف خطط التهيئة والاستدامة "[3].الذي أعطى أهمية كبيرة للبيئة بعناصر متنوعة في إطار التنمية المستدامة في إعداد المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ،كآلية لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة باستنادها على دعامات اساسية تجتمع على المحافضة على البيئة الطبيعية وعلى التراث الثقافي والتوزيع العادل للتنمية .

إلا ان رغم الجهود التي قامت بها الجماعات الاقليمية لحماية البيئة والسعى لتطوير من مشاريع التنمية في ضل التشريعات القانونية وتعزيز دور كل من البلدية والولاية في مواجهة التغيرات البيئة وما ينتج عنها من كوارث تهدد المحيط يبقى هناك نقص في تطبيق مختلف القوانين ،وليست كفيلة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة بطريقة مستدامة .

[1] المادة 110من قانون البلدية ،مرجع سابق.
[2] المادة 114من قانون البلدية ،مرجع سابق
[3] المادة 02 من قانون 01-20

الفصل الثالث: التحليل و التقييم لمنطقة الدراسة ولاية ورقلة

مقدمة الفصل :

قبل التطرق إلى موضوعنا أساسا بمدى تحقيق البعد البيئي لمخطط التهيئة الولائي ، إرتأيت الى دراسة الميدانية للولاية ورقلة الي عرفت نطاق واسع على مختلف بلدان الجزائر ،اذ يمكن القول من أهم ولايات الجنوب لما تحتويه من ثروات هامة تجعلها شريان الاقتصاد والتي سعت إلى تطوير ذاتها من أجل الحصول على بيئة تنموية مستديمة .

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تحليلية للولاية تليها تقيم كل قطاع حسب الاولوية ومعرفة أهم الثروات والخصائص البنية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للوصل أهم المشاكل والصوعابات التي واجهت المخطط التوجيهي لها وأسبابه .

أولا: الدراسة الطبيعية :

ورقلة هي أحد الولايات الجزائرية ،لامتدادها التاريخي فهي أحد أهم المدن في دولة الاسلامية في المغرب العربي الكبير ،حيث كانت المدينة تسمى وقتها وركلان لتتغير لكنة نطقها بالبربرية الآن ب"وراجن" أي بمعنى الرجل الحر قديما حيث جمع سكانها الذين عمروا المدينة "وركلان" أحد القصور الصحراوية ثروة كبيرة من خلال الخط التجاري الذي نشطوه مع إفريقيا العميقة وثانيا لأنها مصدر الثروة البترولية للجزائر، وسميت مدينة ورقلة حديثا ،التي سكنت منذ الفجر التاريخ .

حيث شكلت العاصمة الاقليمية للجنوب الشرقي منذ الفترة العثمانية ،سميت ولاية الواحات إبان الاستقلال ضمت جميع مدن **الجنوب الشرقي** من **الأغواط** شمالا الى **تمنراست** جنوبا التي اعتبرت قطبا هاما من أقطاب الصناعة ،تبتعد عن العاصمة الجزائرية ب820 كلم ،ولازالت آثارها القديمة والتاريخية راسخة في سكانها حيث تلمس الصيغة المتأصلة لثراتها بمجرد زيارة القصر العتيق الذي يتوسط المدينة المصنف ضمن التراث العالمي ومن خلال زيارة قصورها الستة لتكتفي بعد التقسيم الاداري لعام 1984 م، بثلاثة (03) مدن كبرى هي :واد مئة ،ووادي ريغ ،وحاسي مسعود، تضم 21 بلدية .

1- الاطار الطبيعي:

عرفت ولاية ورقلة ثلاثة مناطق رئيسية عرفت هده المناطق مراحل تاريخية متنوعة تمثلت في :

1-1- منطقة ورقلة وضواحيها (واد مئة).

عرفت المنطقة حضارة تاريخية عريقة ،تمركزت في ملالة و سيدي خويلد، حيث عثر الفرنسيون سنة1878 م على مقالع للحجارة المنحوتة و رؤوس السهام ، بيض النعام بقايا أواني فخارية. ومما يؤكد ذلك الدراسات التي قام بها بعض المؤرخون في هدة المنطقة ،أجتمع المؤرخون الناجون من القتل والاعتقال لإعادة بناء ورقلة ،فتم ذلك وهي المدينة الشاهدة على ذلك اليوم والمتمثلة في القصر القديم لمدينة ورقلة .

التي أصبحت بوابة الصحراء ونقطة عبور القوافل التجارية من الشمال غلى السودان وباقي افريقيا وذلك بفضل المحافظة على الامن وحرمات القوافل وضمان الراحة والتبادل التجاري. حيث خرج سكان مدينة ورقلة سنة 1962م في مظاهرات عارمة ترفض فصل الصحراء عن الشمال وفي هذا التاريخ كانت تجري مفوضات أيفيان بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية حول قضية الصحراء.

1-2-منطقة تقرت :

تعتبر منطقة تقرت عاصمة وادي ريغ التي لعبت دورا هاما في المنطقة ،حيث أطلق عليها المؤرخون صحراء قسنطينة ،. أما تسمية واد ريغ فأصلها يرجع –حسب المؤرخين – الى قبيلة ريغة وهي فرع من القبيلة الكبيرة من زناتة بالمنطقة.

تقع البهجة تقرت في الجنوب الشرقي شمال ولاية ورقلة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتبعد تقرت عن مقر الولاية ب 160 كم وعن العاصمة ب 620 كم وعن ولاية الوادي ب 95 كم وعن ولاية بسكرة ب 220 كم. ترتفع تقرت عن مستوى سطح البحر ب 70 متراً وتتميز بالجفاف صيفاً، وبرودة في الشتاء. تتربع تقرت على مساحة إجمالية قدرها 481 كم مربع ويقطنها حوالي 120.000 نسمة.

1-3 – منطقة حاسي مسعود:

اشتقت مدينة حاسي مسعود من اسم الشيخ مسعود رابح الوافد الى المنطقة سنة 1919م من مدينة متليلي الشعانبة بحثا عن الماء والكلاء. إذ تعد مدينة حاسي مسعود بولاية ورقلة ،من أهم المدن الصناعية على المستوى الوطني ،والتي انشئت منذ سنوات السبعينات من القرن ،ببناء سكنات جاهزة من طرف شركة سوناطراك والشراكة الوطنية الاخرى العاملة في المجال النفطي ،وهذا خصيصا لعمال الشركات وبالرغم من تصنيف المنطقة كمنطقة ذات اخطار كبرى ،الا ان المدينة سرعان ما تشبعت وازداد العمران بها لتصبح من بلدية الى دائرة من دوائر الولاية ورقلة .

2- الموقع :

2-1-الموقع الجغرافي :

تقع ولاية ورقلة في الجنوب الشرقي من الوطن وتعتبر البوابة الصحراء الجزائرية الكبرى من جهة الشرقية حيث يعبرها الطريق الوطني رقم (3) الذي يربط بين الشمال الشرقي للوطن بالجنوب الشرقي وكذا الطريق الوطني رقم (49) الذي يتصل مباشرة مع الطريق الوطني رقم (01) الذي يربط الشمال الجزائري بأقاصي الصحراء الكبرى .

حيث تملك مدينة ورقلة موقعا جوهريا لواحات من الوطن و تتربع على مساحة شاسعة تقدر بـ: 163.233 كلم^2 اي بنسبة (06,85%) من المساحة العامة للقطر الجزائري تحدها من :

- من الشمال : ولايات الجلفة و الوادي .
- من الشرق : الحدود مع الجمهورية التونسية.
- من الجنوب: ولايات تمنراست و إليزي .
- من الغرب :ولاية غرداية .

الخريطة رقم (01):الموقع الجغرافي لولاية ورقلة .

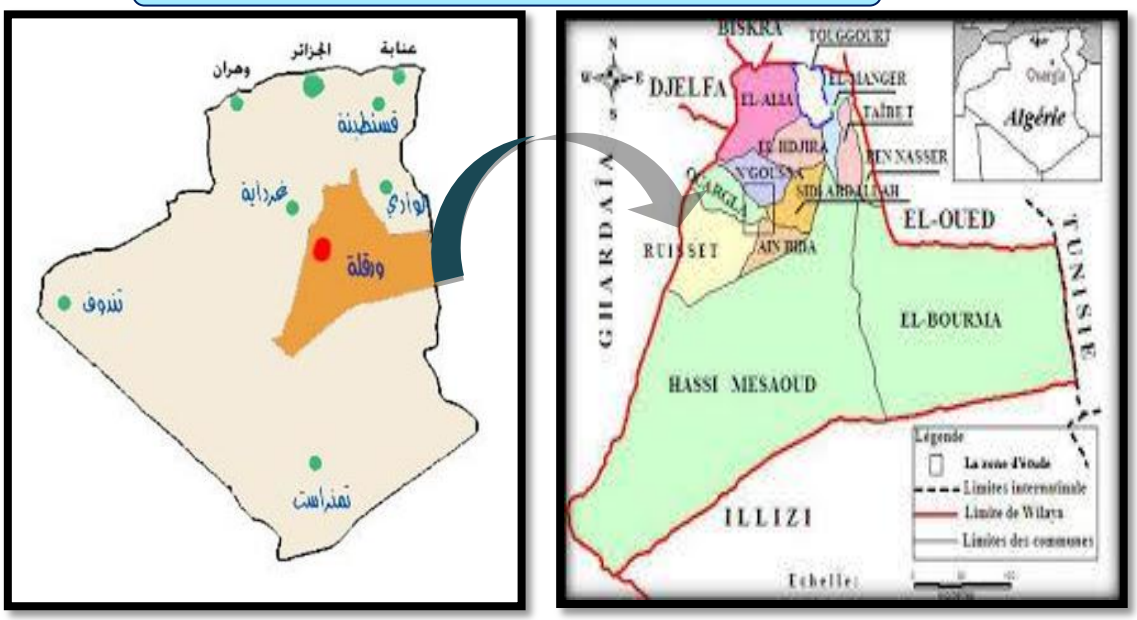

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة سنة2018 .

2-2-الموقع الاداري :

لم تكن مدينة ورقلة ذات أهمية كبيرة من الناحية الادارية رغم وقوعها في منطقة تزخر بإمكانيات بترولية وزراعية تقع على مفترق الطرق وطنية (الطريق الوطني 49،الطريق الوطني رقم 03) إلا بعد تصنيفها إلى صنف ولاية ،شهدت المدينة تغيرات مست كل الجوانب خاصة بعد التقسيم الاداري لسنة 1984 حيث انقسمت الى 10 دوائر و 21 بلدية كما يلي :

الخريطة رقم (02): الموقع الاداري لولاية ورقلة .

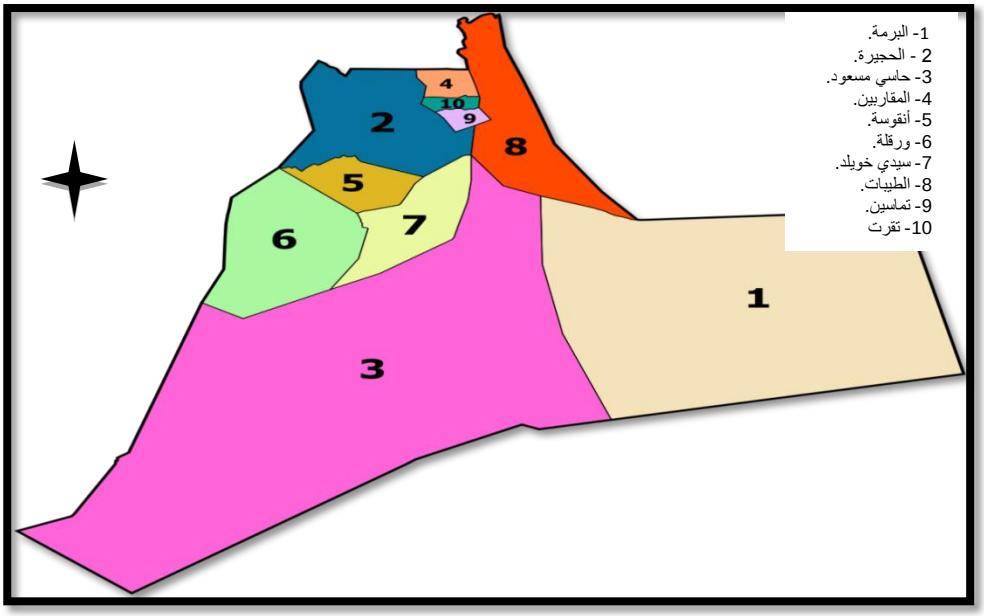

المصدر : تقرير (PATW)لولاية ورقلة.

الجدول رقم (04): التقسم الاداري لولاية ورقلة.

الدائرة	البلدية	المساحة كلم^2	صنف البلدية
ورقلة	الرويسات	7331	حضرية
	ورقلة	2887	حضرية
سيدي خويلد	سيدي خويلد	131	ريفية
	عين البيضاء	1973	ريفية
	حاسي بن عبد الله	3060	ريفية
البرمة	البرمة	47261	ريفية
حاسي مسعود	حاسي مسعود	71237	حضرية
تقرت	تقرت	216	حضرية
	تبسبست	26	حضرية
	النزلة	132	حضرية
	الزاوية العابدية	30	حضرية
تماسين	تماسين	300	حضرية
	بلدة عمر	250	حضرية
المقارين	المقارين	285	حضرية
	سيدي سليمان	635	ريفية
الحجيرة	الحجيرة	2429	ريفية
	العالية	6589	ريفية
الطيبات	الطيبات	4562	ريفية
	بن ناصر	2590	ريفية
	المنقر	8399	ريفية
أنقوسة	أنقوسة	2907	حضرية

المصدر:من أعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات المونوغرافيا للولاية ورقلة سنة2018.

3- الإطار المادي:

3-1-المناخ: تتميز ولاية ورقلة بمناخ صحراوي جاف بحرارة عالية جدا في فصل الصيف بمعدل ومعتدل شتاءا ولدراسة التغير المناخي للمدينة يستوجب علينا إضافة الرطوبة والنسبية ودرجة الحرارة والتساقط لمعرفة تغيراتها على مدار السنة .

الجدول رقم (05): التغيرات المناخية لولاية ورقلة 2018.

الشهر	درجة الحرارة	تساقط الامطار		الرطوبة%
		عدد الايام	كمية الامطارب مم	
جانفي	°12.6	00	Trace	47
فيفري	°13.1	05	5.3	49
مارس	°19.2	00	0.0	29
أفريل	°23.8	00	0.0	27
ماي	°27.6	02	4.8	28
جوان	°32.6	00	0.0	21
جويلة	°39.1	00	0.0	13
أوت	°33.6	02	0.9	28
سبتمبر	°31.6	01	11.0	30
أكتوبر	°23.1	00	Trace	37
نوفمبر	°16.6	01	0.8	46
ديسمبر	°11.9	00	00	52
المعدل	°23.7			34

المصدر: من إعداد الطالبة أعتمادا على المعطيات ديوان الارصاد الجوية لسنة 2018.

الشكل رقم (05): التغيرات المناخية تساقط الامطار لولاية ورقلة 2018

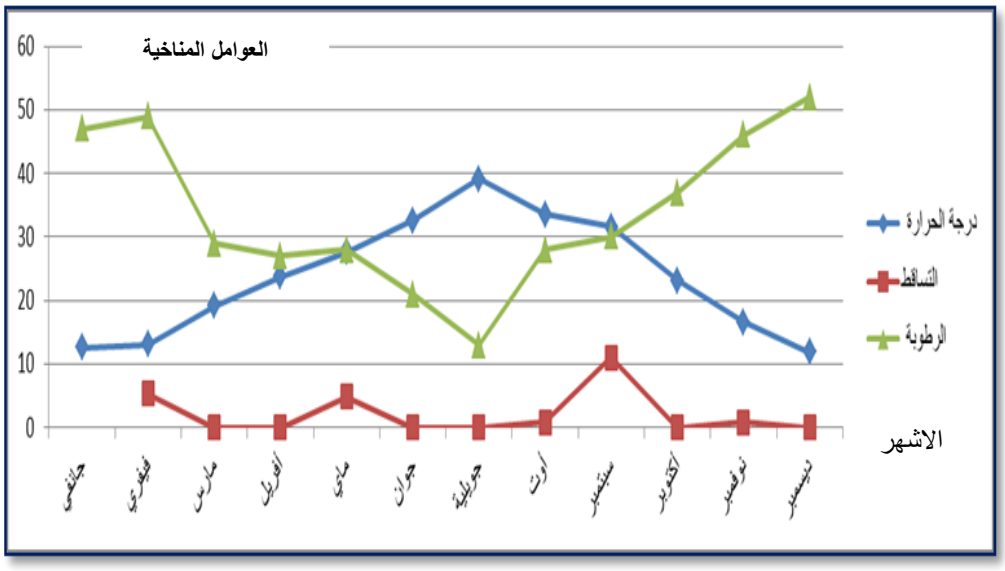

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول أعلاه لسنة2018.

الجدول رقم (06): التغيرات المناخية لحاسي مسعود.

الاشهر	درجة الحرارة	تساقط الامطار		الرطوبة%
		عدد الايام	كمية التساقط بمم	
جانفي	°12.7	01	0.6	54
فيفري	°12.8	03	7.3	55
مارس	°19.5	00	0.0	32
أفريل	°24.4	00	0.0	31
ماي	°28.3	01	1.1	29
جوان	°32.9	00	0.0	26
جويلة	°39.4	00	0.0	18
أوت	°34.0	04	4.0	34
سبتمبر	°32.0	01	0.2	31
أكتوبر	°23.4	03	2.6	44
نوفمبر	°16.7	01	3.2	57
ديسمبر	°11.9	00	0.0	59
المعدل	°24.0			39

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات ديوان الارصاد الجوية لسنة 2018

الشكل رقم (06) : التغيرات المناخية لحاسي مسعود .

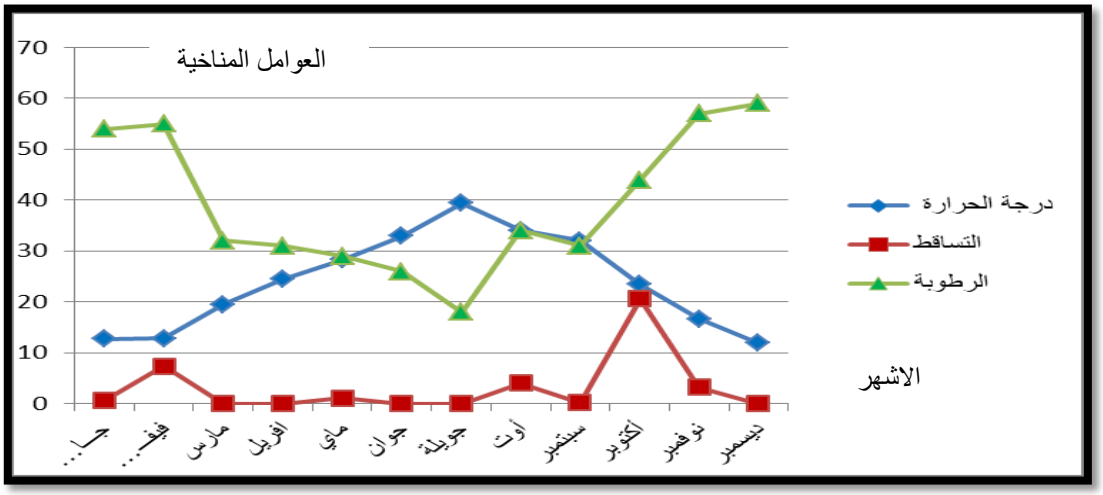

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول أعلاه لسنة2018.

الجدول رقم (07) : التغيرات المناخية لمدينة تقرت .

الاشهر	درجة الحرارة	تساقط الامطار		الرطوبة %
		عدد الايام	كمية الامطار ب مم	
جانفي	°12.5	01	0.3	56
فيفري	°12.1	05	9.8	59
مارس	°18.2	02	4.2	42
أفريل	°22.4	01	2.4	40
ماي	°26.0	05	7.2	43
جوان	°30.8	00	0.0	35
جويلة	°37.7	00	0.0	26

أوت	°32.0	01	2.0	43
سبتمبر	°30.1	01	5.0	43
أكتوبر	°22.5	01	0.1	48
نوفمبر	°16.0	01	0.6	58
ديسمبر	°11.6	00	Tarce	62
المعدل	22.7			46.3

المصدر : من إعداد الطالبة أعتمادا على المعطيات ديوان الإرصاد الجوية لسنة 2018.

الشكل رقم (07) : التغيرات المناخية لمدينة تقرت سنة 2018.

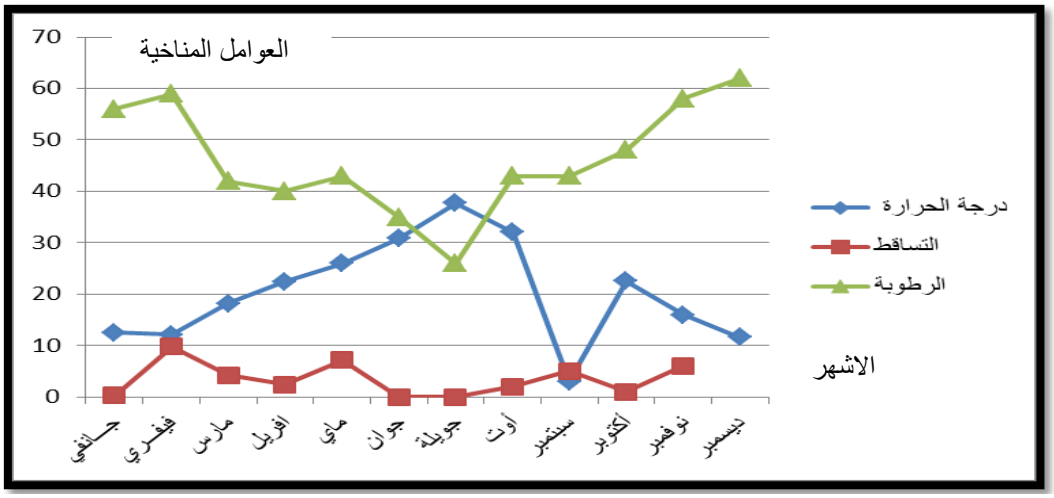

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول أعلاه لسنة2018.

أ)- درجة الحرارة:

يبلغ متوسط درجات الحرارة الشهرية المسجلة في أكثر الشهور حرارة في شهر أغسطس بنسبة (35.10) درجة مئوية في ورقلة وبنسبة(35.60) درجة مئوية في حاسي مسعود. في حين أن أبرد الشهور ديسمبر هي (10.30)درجة مئوية في تقرت و (10.90)في ورقلة.

ب)- التساقط :

هطول الأمطار نادر وغير منتظم ويتراوح بين 1 مم و 180 مم لكل سنة استثنائية. يبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 76.40 مم / السنة في تقرت و في حاسي مسعود 09.9 مم / السنة.

ج)- الرياح الموسمية :

تهب على ورقلة عواصف رملية موسمية بين شهري (فبراير وأفريل)،و تبلغ ذروتها في شهر مارس، وغالبا ما تتسبب في خسائر فادحة تصيب الزرع والماشية، ويبدأ الجو في التحسن ابتدأ من شهر سبتمبر عندما

يتغير اتجاه الرياح ،لتصبح شمالية شرقية، وهي معروفة محليا باسم (البحري)، وهي غالبا ما تكون محملة بشيء من الرطوبة فتعمل على تلطيف الجو ولاسيما ليلا. ويرحب سكان المنطقة كثيرا بهذه الرياح فهي تساعد على تلقيح أشجار نخيلهم، كما يرحبون بالحرارة أثناء النهار لكونها عاملا أساسيا في نضج تمارها.

في هذه المنطقة هي رياح NNE و SSE بسرعة تصل في بعض الأحيان إلى 20 م / ث. يمكن ملاحظة سيروكو (الرياح الساخنة والجافة) في أي وقت من السنة.

د)- الرطوبة :

تتراوح **الرطوبة** النسبية من 24 إلى 64%. بينما التبخر مهم جداً (517)مم في ورقلة و 497 مم في حاسي مسعود.

الخريطة رقم (03): التغيرات المناخية لولاية ورقلة .

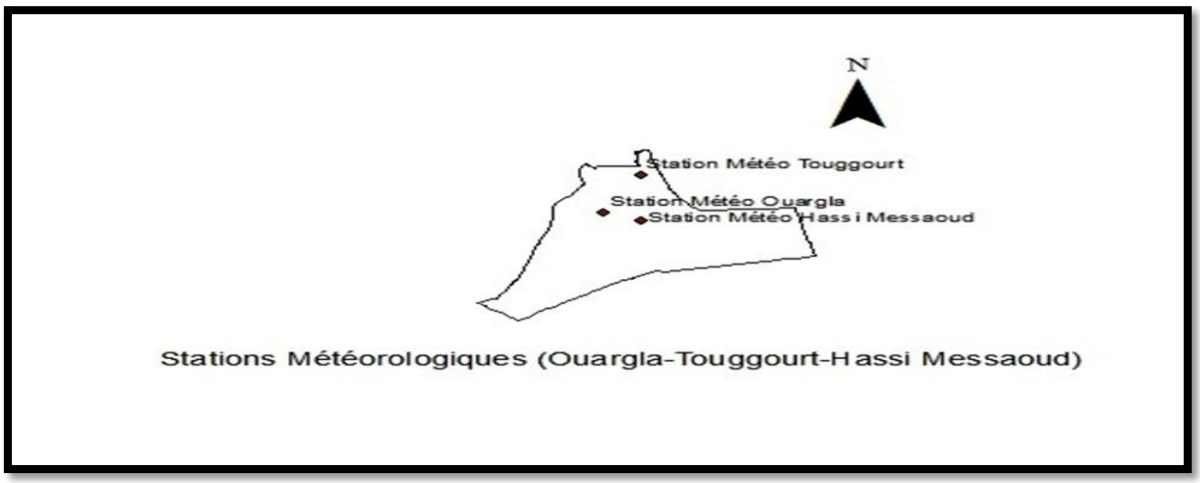

المصدر:موقع التغيرات الجوية لولاية ورقلة إعتمادا على المعطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية سنة20018م

من خلال التحليل **نستنتج** ان ولاية ورقلة تتميز بمناخ صحراوي جاف بحرارة عالية جدا في فصل الصيف بمعدل يفوق 35 درجة و معتدل شتاءا بمعدل 20 درجة مئوية. التساقط: نقص كبير في تساقط الأمطار بمعدل سنوي لا يتعدى 40 ملم موزعة على 12 يوم في المجموع خلال فصل الشتاء فقط. كما تتميز ولاية ورقلة برياح رملية كثيفة بين شهري مارس و ماي.

2-2 التضاريس: بإعتبار ولاية ورقلة منطقة صحراوية يغلب على تضاريسها الطابع الصحراوي وهوكما يلي:

- **العرق الشرقي الكبير :**عبارة عن بحر من بحر رمل حقيقي أو كثبان يمكن أن يصل ارتفاعها إلى 200 متر ، ويمتد على حوالي 3/2 من أراضي الولاية.
- **الحمادة :**مسطح حجري يوجد في المنطقة الكبرى من غرب وجنوب ورقلة .

- **الاودية:** هناك العديد من الاودية التي تمر بولاية ورقلة منها : واد مئة ،واد ريغ، وادي نسأ، واد ميزاب ،هده الاودية معظمها ليست قوية وفيضاناتها قليلة جدا.
- **السهول:** صغيرة جدًا ، تلتقي عند الحد الغربي للولاية ، تمتد هذه السهول من الشمال إلى الجنوب.
- **المنخفضات:** تعد ضئيلة وتتمركز في وادي ريغ.

2-2 الغطاء النباتي:

إن النباتات الطبيعية ترجع إلى حقيقة طبيعة التربة وبنيتها وكذلك المناخ. إنه موجود بشكل أو بآخر حسب المنطقة. وهكذا وجدت نبات شجيرة أكاسيا على وجه الخصوص في الأسرة كما هو معلوم المناخ الصحراوي يتميز بغطاء نباتي خفيف فنجد في العروق نباتات حبيبة و علفية و الشجيرات الصغيرة هذا فضلا عن ما يمارسه الانسان من فلاحة خاصة أشجار النخيل في شكل واحات تتمركز حول التجمعات السكانية.

2-3- منسوب المياه:

إن وفرة المياه بولاية ورقلة مكنتها من انتعاش الفلاحة الصحراوية وعلى رأسها زراعة النخيل التي تمثل (90%) الموزعة على منطقتين حوض ورقلة وواد ريغ حيث تمثل واحات النخيل ثروة وطنية اقتصادية هامة تعتمد أساسا على نظام صرف المياه السقي عبر العديد من القنوات الثانوية والرئيسية ، بكونها مكسب هام للحفاظ على التوازن البيئي لهذه الثروة .

2-4 - الخصائص جيولوجية:

تقع أراضي مدينة ورقلة في الحوض الصحراوي الهائل ، الذي يتميز بغلبة الترسبات الرباعية ، ويصادف الإيوسين والنتوءات الطباشيرية في الشرق.

يمكن تمييز ثلاث مناطق:

- العرق الشرقي الكبير: رواسب شاسعة من رمال الايول في الشرق والجنوب.
- في المركز: مناطق الوادي حيث تسود رواسب الطمي.
- هضبة مزاب إلى الغرب.

اما من وجهة النظر الصخرية والبتروغرافية ، نجد في النتوءات المنتشرة عبر أراضي الولاية ، الغرينيات الحالية ، السبخات والقشور الملحية ، رمال الرياح المتنقلة ، الريح والشرفات ، القملة.

الخريطة رقم (04): الخصائص الجيولوجية لطبقات الارض لولاية ورقلة

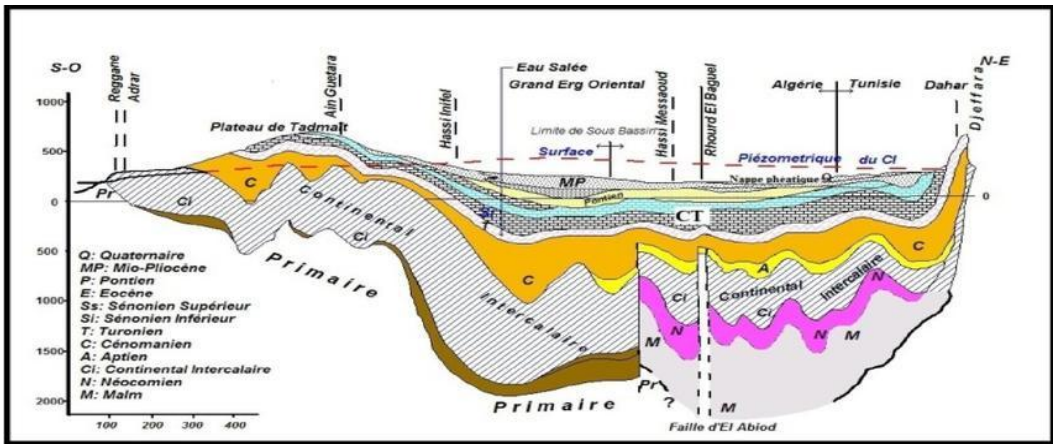

Source: IMPACT DES PRATIQUES D'IRRIGATION SUR L'ENVIRONNEMENT : CAS DE LA CUVETTE DE OUARGLA : Mlle. KHIREDDINE Saida

2-5- الخصائص الهيدروغرافية:

بالنظر إلى الموقع الجغرافي وتخفيف الولاية ، فإن الشبكة الهيدروغرافية بطبيعتها داخلية. على الرغم من عددهم المرتفع إلى حد ما ، فإن الأودية صغيرة مع القليل من الفيضانات. الوديان الأكثر أهمية.

الخريطة رقم(05): خصائص الموارد المائية لولاية

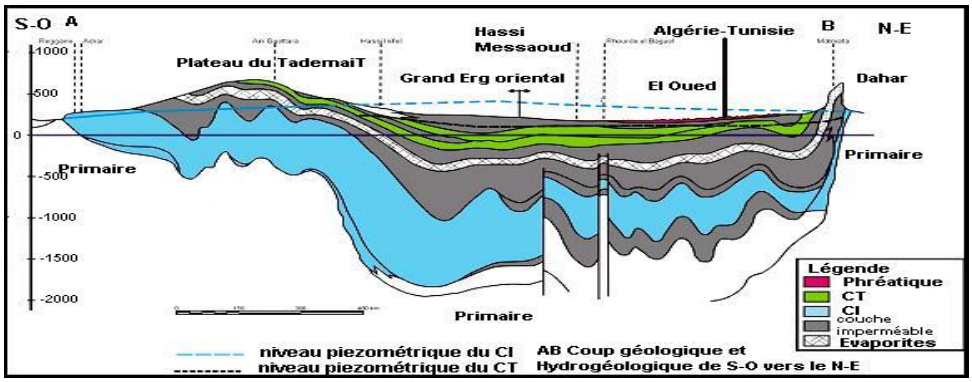

Source: IMPACT DES PRATIQUES D'IRRIGATION SUR L'ENVIRONNEMENT : CAS DE LA CUVETTE DE OUARGLA : Mlle. KHIREDDINE Saida

ثانيا : الدراسة السكانية.

تعتبر الدراسة السكانية من أبرز الظواهر الديمغرافية ،والتي أعتبر الطريقة المبدئية لفهم المجتمع والمنطلق الاساسي لأي عملية تهئية أو تخطيط يدرس مختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية .....الخ والهدف منها توفير مرجعية معلوماتية تتعلق بالوضع السكاني للمجتمع بما يعطي صورة واقعية عن خصائص السكان واعتبارها مصدر مهم للتخطيط اي اقليم مدينة والتنمية لتلافي ما سيحدث من مشاكل مستقبلا ولهذا سنتطرق الى دراسة التوزيع السكاني لولاية ورقلة .

1- تعداد السكان :

شهدت مدينة ورقلة نمو ديمغرافي كبير خلال السنوات الماضية حسب إحصائيات سنة 2008بلغ عدد سكانها حوالي 558561 نسمة ،في حين بلغ تعداده سنة 2019م حوالي 74199نسمة بمعدل نمو1.5% .

الجدول رقم (08): التوزيع السكاني بين سنتين 2017 و2018 حسب نتائج POP RGPH2008

البلدية				Taux Acoroissement%	عدد السكان لسنة2017	عدد السكان لسنة 2018
	السكان العادين و الجماعيين	السكان الرحل	مجموع السكان			
ورقلة	133024	-	133024	1.5	153301	155601
الرويسات	58112	-	58112	1.5	72559	73647
سيدي خويلد	8803	-	8803	5.4	15264	16088
عين البيضة	19039	-	19039	2.8	24411	25095
حاسي بن عبد الله	4950	-	4950	3	6458	6652
النقوسة	16581	-	16581	2.2	20169	20613
الحجيرة	14970	293	15263	1.6	17607	17889
العاليا	7509	787	8296	1.4	9402	9534
تماسين	20067	-	20067	2.4	24842	25438
بلدة عمر	14540	-	14540	1.9	17224	17551
تقرت	40378	-	40378	2.1	48684	49706
النزلة	51674	-	51674	2.5	64534	66147
تبسبت	35032	-	35032	1.6	40412	41059
الزاوية	19993	-	19993	2.7	25409	26095
المقارين	13751	-	13751	2.3	16874	17262
سيدي سليمان	80751	-	80751	1.7	9394	9554
الطيبات	20174	474	20648	3.6	28386	29408
بن الناصر	10330	-	10330	2.9	13362	13749
منقر	13210	-	13210	1.7	15374	15635

حاسي مسعود	45147	-	45147	1.1	49818	50366
البرمة	3205	1204	4409	4.9	6782	7114

المصدر :من إعداد الطالب إعتمادا على المعطيات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية سنة2018.

الشكل رقم (08) : التوزيع السكاني لولاية ورقلة حسب سنتين 2018/2017.

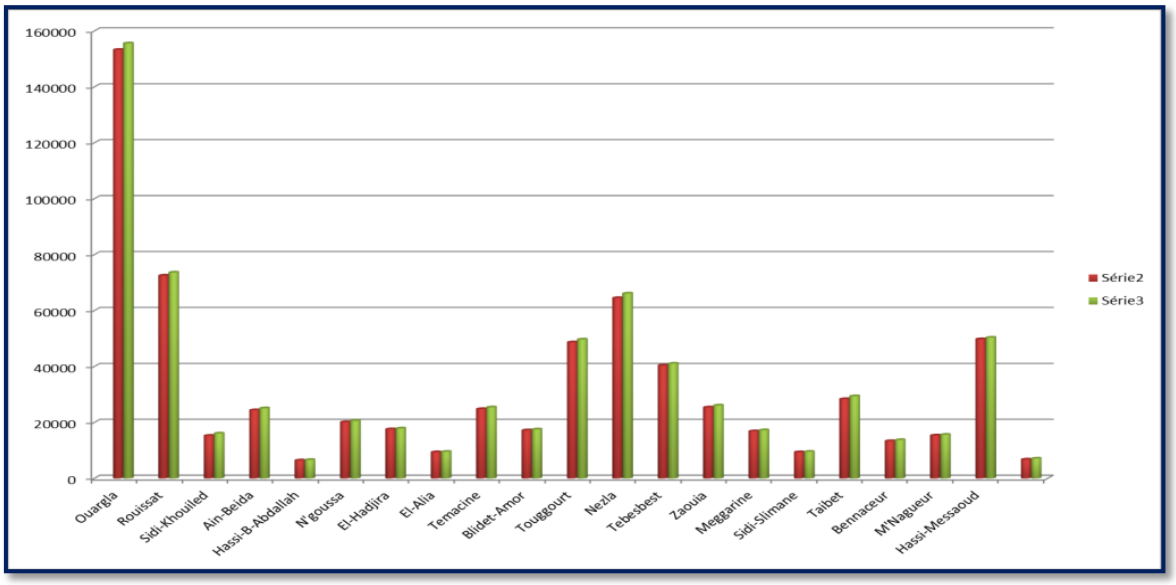

المصدر :من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات منوغرافيا ولاية ورقلة سنة 2018.

يمثل الشكل رقم التطورات السكانية لتوزيع السكان لسنتي 2017و2018 لمختلف البلديات حيث نلاحظ إرتفاع نسبة سكان الولاية في بلدية ورقلة بشكل (40%)وحاسي مسعود(20%) وتقرت والنزلة(10%) بشكل مختلف بينما تمثل مختلف البلديات تغيرات ظعيفة على مستوى مدار السنة بنسبة (30%).

ب): التوزيع السكان حسب الجنس والعمر :

الشكل رقم (09): توزيع السكان حسب الجنس .

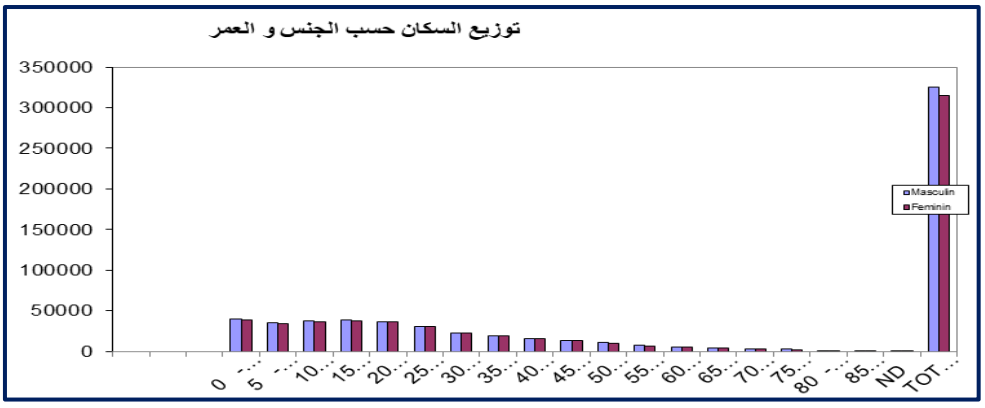

المصدر : من أعداد الطالبة أعتمادا على معطيات منوغرافيا الولاية(2018) .

يمثل الشكل إرتفاع في الفئة العمرية بين الاناث والذكور من (00إلى 25 سنة) بنسب متفاوتة وتبدأ في التراجع من 30سنة إلى غاية 80سنة .

ج) تطور السكان حسب السنوات لولاية ورقلة سنة2018:

الشكل رقم (10) : تطور عدد السكان حسب السنوات لولاية ورقلة.

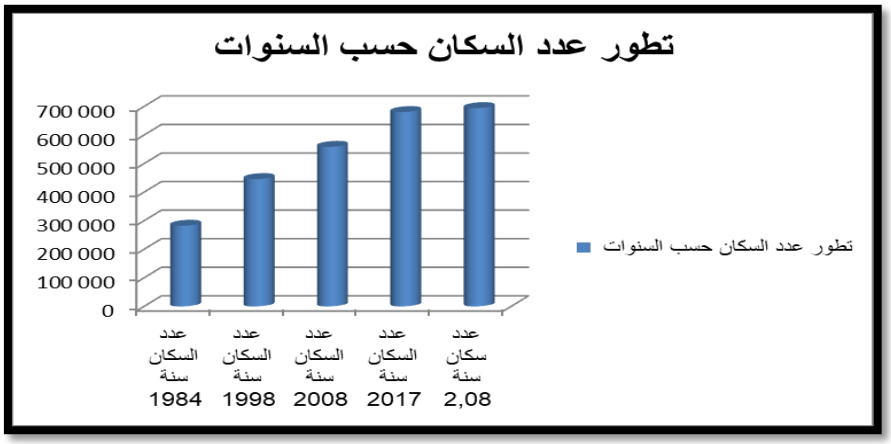

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على المعطيات المونوغرافيا لولاية ورقلة سنة 2018م.

يمثل الشكل التطورات السكانية لإحصاء سنة 1998 الى غاية 2018 سنة والذي يوضح أن السكان في زيادة ونمو كبير خاصة في السنوات الاخيرة .

❖ **التركيب الاقتصادي :**

للتركيب الاقتصادي أهمية كبيرة في تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وإرتباطه ارتباطا ووثيقيا بالتركيب العمري والنوعي والتعليمي للسكان ضمن ظروف بيئية وجغرافية .وهذا من خلال التعرف على نسبة البطالة والعمالة ومهن العاملين .

1- الشغل :

الشكل رقم (11): توزيع السكان القادرين على العمل للولاية .

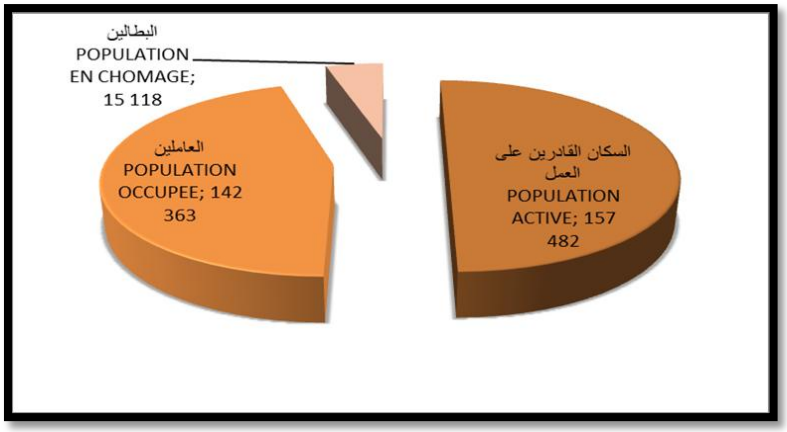

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على المعطيات المونوغرافيا لولاية ورقلة سنة 2018م.

من خلال الشكل رقم () أن نسبة السكان القادرين على العمل حوالي 50% من السكان أما نسبة العاملين 70%. بالمقابل نجد نسبة البطالة 30% من السكان وهدا ما يجعل الولاية في حركة اقصادية نشطة .

الشكل رقم (12): توزيع السكان النشطين حسب كل قطاع

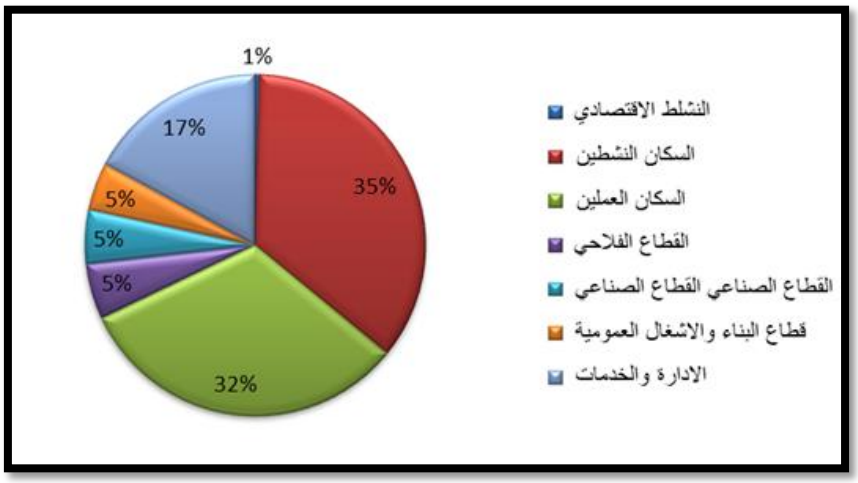

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على المعطيات المونوغرافيا لولاية ورقلة سنة 2018م.

من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن السكان النشطين 35% والعمليين32% بنسة أكبر من القطاع الفلاحي5% والقطاع الصناعي 5% مقارنة بالقطاعات الاخرى ،وهذا راجع الى ان الولاية في حالة نشاط أي توفر اليد العاملة والمؤهلة من أجل رفع إقتصاد البلاد .

2- السكن العمراني :

أ) مختلف برامج السكن العمراني :

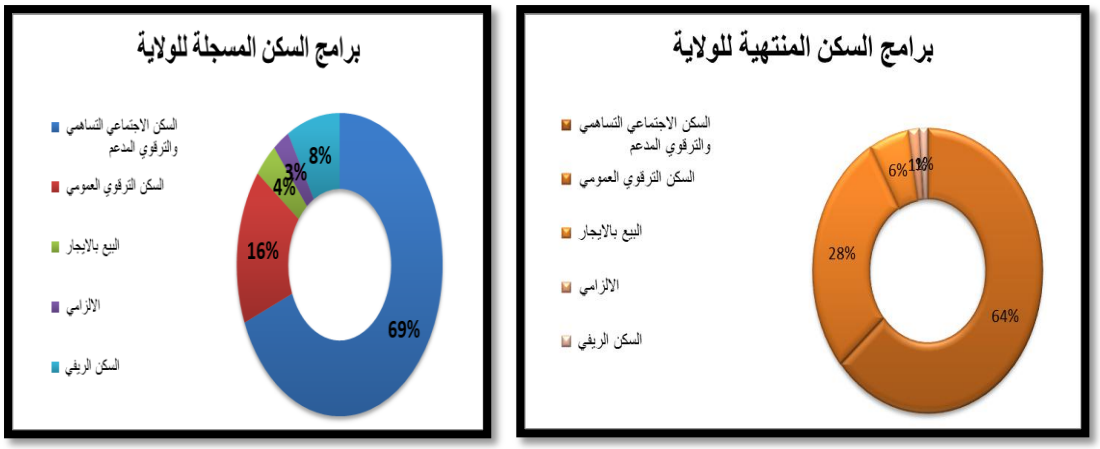

المصدر :من إعداد الطالبة إعتما داعلى المعطيات المونوغرافية لولاية ورقلة

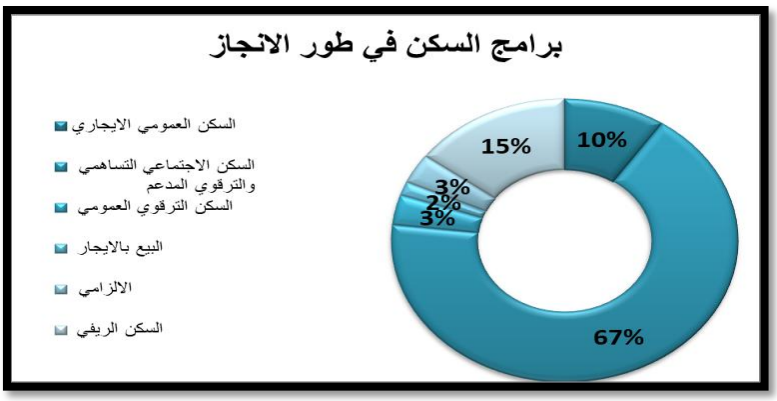

المصدر : من إعداد الطالبة مونوغرافيا ولاية ورقلة سنة 2018

نستخلص من خلال التحليل أن مختلف المشاريع البرامج السكن الاجتماعي والترقوي بنسبة أكثر سواء عند المشاريع المنتهية(64%) أو المسجلة (69%) أو في طور الانجاز(67%) مقارنة بالسكن العمومي الترقوي في المشاريع المنتهية 28% والمسجلة 16% وفي طور الانجاز 10% أم بقية المشاريع متفاوة فيما بينها وهذا ما نستنتجه أن ولاية ورقلة تعمل على زيادة المشاريع الاجتماعية الترقوية .

الصور رقم (03): بعض الصور لمشاريع ترقوية

المصدر : صور من إلتقاط الطالب .

❖ الامكانيات الاقتصادية :

1) قطاع الفلاحة :

1-1- الأراضي الزراعية :

عرف قطاع الفلاحة بورقلة سنة 2019 تطورا "ملحوظا" من حيث قدرات الإنتاج المحقق والمردود "الجيد" في الزراعات الإستراتيجية ، حسب التقرير السنوي لمديرية القطاع ولهذا فإن النشاط الفلاحي الرعوي المهيمن عليه بالخصوص زراعة النخيل وبدرجة أقل الزراعات المسقية وتربية المواشي وخاصة منها الأغنام يبقى دون المستوى المطلوب لكن يمكنه التطور والتحسن للولاية من إمكانات هائلة من الطاقات الأرضية والمائية.

الجدول رقم (09): التوزيع العام للاراضي الفلاحية للولاية

الاراضي الزراعية			المساحة (هـ)
الأراضي الزراعية	الاراض الصالحة للزراعة	الأراضي العشبية	5485.22
		الأراضي في راحة	21507.05
		مساحة مغروسة	23428.67
	الاراضي الزراعية الصالحة المستغلة		28913.89
اراضي أخرى	أراضي وغابات		337.00
أراضي فلاحية غير مستغلة			4750000
المجموع العام لمساحة الولاية			16326300

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على المعطيات المونوغرافيا لولاية ورقلة سنة2019.

الشكل رقم (14): التوزيع العام للاراضي الفلاحية.

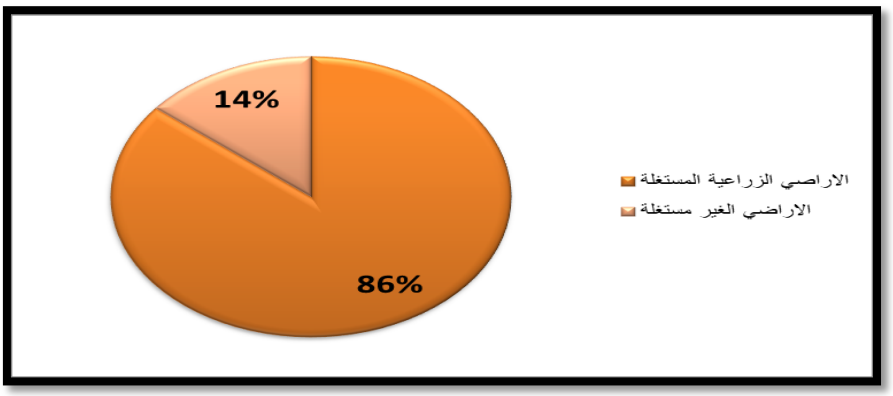

المصدر : من إعداد الطالبة .

من خلال الشكل نلاحظ أن المساحة الصالحة للزراعة والمستغلة بشكل كبير جدا بنسبة 86% مقارنة بالمساحة الاراضي الغير مستغلة بنسبة 14% من المساحة الاجمالية وهدا ما يدل على أن الولاية تزخر بالنشاط الفلاحي مما جعلها تمتلك مؤهلات اخرى تمثلت في إنتاج المحاصيل الزراعية مثل اللاشجار المثمرة والمنتجة ....إلخ.

الجدول رقم (10): التوزيع المساحة المستغلة للزراعة سنة

أنواع الزراعة سنة 2019	المساحة (الهكتار)	الانتاج (قنطار)	المعدل (%)
زراعة النخيل	22.512 هكتار	1.6 مليون قنطار	72.9
زراعة الحبوب	2.883 هكتار	96.900 مليون قنطار	9.33
زراعة الخضروات	3.19 هكتار	431.716 مليون قنطار	10.32
زراعة محمية	2.300 هكتار	93.829 مليون قنطار	7.44
المجموع	30.885 هكتار	624.045 مليون قنطار	%100

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على المعطيات الغرفة الفلاحية لولاية ورقلة سنة2019.

الشكل رقم (15): تقييم نسبة المحاصيل الزراعية

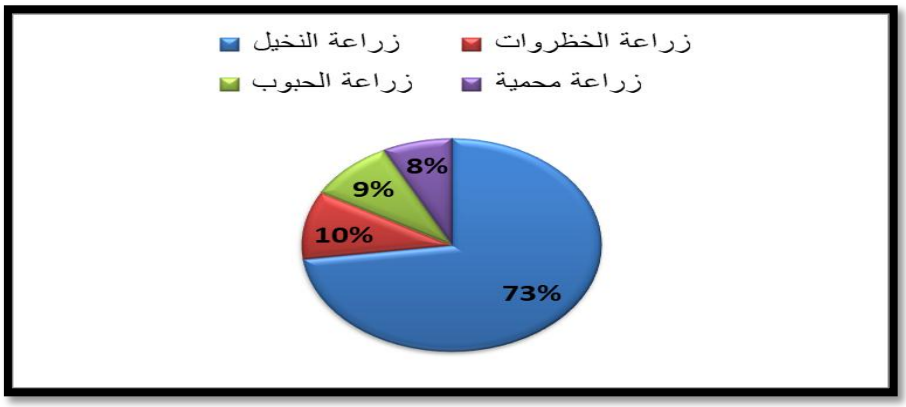

المصدر : من إعداد الطالبة .

إن وفرة المياه بولاية ورقلة مكنتها من انتعاش الفلاحة الصحراوية وعلى رأسها زراعة النخيل الموزعة على منطقتين حوض ورقلة ووادي ريغ حيث تمثل واحات النخيل ثروة وطنية اقتصادية هامة تعتمد أساسا على نظام صرف مياه السقي عبر العديد من القنوات الثانوية والرئيسية ، ناهيك عن كونها مكسب هام للحفاظ على التوازن البيئي لهذه الثروة بذلك أصبح النشاط الفلاحي الرعوي المهيمنة عليه بالخصوص زراعة النخيل بنسبة 73% من مجمل المساحات المغروسة وإنتاج التمور بلغ فيه 1.6 قنطار من مختلف أصناف التمور، بما في ذلك الأصناف الرئيسية الثلاثة وهي(دقلة نور والغرس و دقلة البيضاء)على مساحة 22.512.وبدرجة أقل الزراعات الخظروات بنسبة 10 % أد بلغ الانتاج 9ر1مليون قنطار من مختلف المحاصيل، على غرار البطاطس (الموسمية وغير الموسمية) التي تسعى إلى احتلال مكانة من بين الشعب الفلاحية الرئيسية والتي تمارس على نطاق واسع بالولاية. تليها بنسبة أقل زراعة الحبوب 9 % وزراعات

محمية 8% التي يخصص لها أزيد من بنسبة وتربية المواشي وخاصة منها الأغنام يبقى دون المستوى المطلوب لكن يمكنه التطور والتحسن لما للولاية من 2.300 هكتار من المساحة الاجمالية .

لهذا سجل قطاع الفلاحة بولاية ورقلة تطورا أيضا فيما يتعلق باتساع المساحة الصالحة للزراعة التي قفزت من 54.238 هكتار سنة 2018 إلى 58.000 هكتار سنة 2019.

- **الإنتاج الحيواني :**

أما الإنتاج الحيواني في ولاية ورقلة فهو ذو أهمية كبيرة حيث بلغ عدد رؤوس الأغنام 803 119 وحدة والماعز 600 173وحدة والبقر 447 وحدة والجمال966 28 وحدة. فيما يخص إنتاج اللحوم وحسب حصيلة الموسم(2012-2011) فكان الإنتاج كالتالي:

- قنطار من اللحوم الحمراء.
- قنطار من اللحوم البيضاء
- 000 922 13 لتر من الحليب.

الجدول رقم(11): الانتاج الحيواني .

الحليب (لتر)	اللحوم	
13922000	البيضاء	الحمراء
	1677	59438

المصدر : وثيقة مخطط تهيئة إقليم الولاية ص10.

2)- قطاع الصناعة:

تتميز ولاية ورقلة بأكبر المناطق الصناعية خاصة البترولية، مما يجعل من قطاع صناعة المناولة و توفير قطع الغيار و الحلول الصناعية لهذا القطاع ذو مردودية جيدة و خالقا للثروة.

حيث يتكون النسيج الصناعي لولاية ورقلة من عدة وحدات مختلفة أهم نشاطاتها تدور حول الخدمات والصناعات المتوسطة مثل إنتاج مواد البناء. أما النشاط المنجمي فيطغى عليه استغلال وتنقيب الحقول البترولية المتواجدة بحاسي مسعود وبالمناطق المتاحة لها كالبرمة ومصدر وقاسي الطويل... التي شجعت النشاطات الخدماتية. فبالإضافة إلى المحروقات التي تطبع الولاية، تتميز منطقة تقرت بنسيج صناعي معتبر أضفى تنوعا كبيرا للأنشطة الصناعية عبر الولاية. أما الصناعات خارج قطاع المحروقات فجلها ملك للخواص فيما يتكفل القطاع العام بتوزيع منتجات المؤسسات الوطنية. أما قطاع الطاقة فيختص أيضا بإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية

فوق تراب ولاية ورقلة، لا توجد إلا منطقة صناعية واحدة بمدينة تقرت تتربع على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 213 هكتار مقسمة إلى 47 جزء موزع أما باقي الوحدات الصناعية فإنها تتواجد خارج المنطقة الصناعية.

الجدول رقم (12): المناطق الصناعية النشطة للولاية.

مشاريع الحضائر والصناعة	المناطق الصناعية	مناطق النشاط	الأنشطة الرئيسية في الولاية	المناجم الموارد الأولية الموارد المنجمية
الحظيرة الصناعية حاسي بن عبد الله	المنطقةالصناعية تقرت	منطقة النشاط عين البيضاء منطقة النشاط النزلة منطقة النشاط تماسين منطقة النشاط المقارين منطقة النشاط الزاوية العابدية منطقة النشاط ورقلة منطقة النشاط تقرت منطقة النشاط سيدي خويلد منطقة النشاط الحجيرة منطقة النشاط الاستثمار حاسي بن عبد الله	مواد البناء صناعات غذائية الصناعات التحويلية (البلاستيك صناعة المعادن)	الرمل الحصى لطين التيف

المصدر : مونوغرافيا ولاية ورقلة .

بالمقابل توجد العديد من مناطق النشاطات على مستوى البلديات مستخدمة أيضا من طرف القطاع الصناعي. تتميز مناطق النشاطات الاثني عشر (05 منها بحاسي مسعود وحدها) بمساحات تتراوح بين 10 و 581 هكتار أي ما يعادل حوالي 1311 هكتار و 926 جزء موزع. بصفة عامة فان الأراضي الصناعية تشكل عائقا بالنسبة للقطاع لكن هنالك مشروع ذو أهمية كبيرة يتمثل في إنشاء منطقة صناعية ببلدية حاسي بن عبد الله تقدر مساحته المنتظرة ب 500 هكتار.

3- قطاع السياحة :

تعرف السياحة والصناعات التقليدية والحمامات المعدنية لولاية ورقلة الغنية عن التعريف في هذا المجال. بتوفر العديد من الاستقطابات الطبيعية والتاريخية والثقافية مثل وادي مية ووادي ريغ وتيماسين. فمدينة تقرت والبلديات المحاذية لها تعد من أهم أقطاب الجذب بالنسبة للسياحة الصحراوية. أما مدينة ورقلة فهي معروفة بتاريخها وسكنها الصحراوي و سوقها الخاص بورود الرمال.

3-1- الامكانيات السياحية :

تمتلك الولاية عدة مواقع طبيعية (الكثبان الرملية ، حمداس ،التنوع الفلكلوري) القصور ، بالإضافة الى الحرف التقليدية (صناعة الفخار ،النسيج ،الجلود). مما أدرجت عدة مشاريع بهدف ترقية قطاع السياحة والصناعة التقليدية بولاية ورقلة على تكثيف آليات الترويج للمنتوج السياحي المحلي لضمان تفعيل وترقية السياحة الصحراوية بما يسمح باستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح (وطنيين وأجانب) ويتجلى هذا التوجه في الجهود التي يبذلها القطاع خلال السنوات الاخيرة من خلال المخطط الخماسي المقبل (2015-2019) بحثا عن الآليات المختلفة والوسائل الكفيلة بتطويرها .

حيث يقدر عدد الاماكن السياحة حوالي 16 ممنطقة سياحية نذكر بعضها :

الجدول رقم (13):المناطق الاثرية والمواقع التاريخية والطبيعية لولاية

البلديات	الامكانيات السياحية
ورقلة	قصر ورقلة العتيق (مساحة 30ه يقطنه حوالي 8000ساكن ،عدد مساكنه 2300 مسكن).
تقرت	قصوء النولة – قصر تيبسبست – حي مستاوة
عين البيضاء	عجاجة – الشط
أنقوسة	قصر أنقوسة .
ورقلة – بامنديل	بن إدريس

تماسين	المسجد العتيق (الكبير) . مسجد باعيسى ، مسجد عبد المغراوي .
سيدي خويلد	ضريح سيدي خويلد 1680م
الزاوية	قصر الزاوية العابدية

المصدر : مديرية السياحة لولاية ورقلة .

من خلال الجدول نستنتج أن قطاع السياحة لولاية ورقلة والتراث مرتبطان فيما بينهما وهذا من خلال تعاقب الحضارات والاحداث للمنطقة أكسبتها ميزة سياحية ،بما تحتويه من الشواهد والاثار والمعالم والتي منها قصر ورقلة العتيق وقصر تماسين وسدراته ،وكذلك لالة كريمة وبرج ملالة وقصر سيدي خويلد وقصر تقرت وغيرها من المعالم السياحة والتاريخية والمتاف والبحيرات والحمامات والياناابيع الطبيعية الاستشفائية.

3-2-الامكانيات الثقافية:

ساهم قطاع الصناعة التقليدية بمختلف الانشطة الحرفية في توفير ما لايقل عن 18.815 منصب شغل دائم ، وتمثل المرأة 31% من بين العدد الاجمالي لمناصب الشغل إذ تمارس أنشطة الطرز على القماش والصوف وصناعة الالبسة التقليدية والتحف الفنية علاوة على صناعة الحلويات بشتى أصنافها .

الصورة رقم (04): بعض الصور للعادات والتقاليد

المصدر: مديرية الثقافة لولاية ورقلة .

عرفت سنة 2019 تنظيم عدة نشاطات ثقافية وفنية مختلفة عبر بلديات الولاية بالتنسيق مع المؤسسات الثقافية ومكتبات المطالعة العمومية باشراك الجمعيات الثقافية الفاعلة على مستوى دوائر وبلديات ولاية ورقلة وكذا شارك القطاع في إحياء المناسبات الأعياد الوطنية وتنظيم عدة مهرجانات ثقافية محلية

اما في مجال تسيير المشاريع التنموية فقد عرفت سنة 2019 تجهيز ووضع حيز الخدمة كل من :المكتبة الحضرية رفيعة بتقرت،و مكتبة الحضرية الطيبات ، و مكتبة الحضرية العالية ،واقتناء مؤلفات لفائدة ثمانية(08) مكتبات قطاعية و مواصلة أشغال ترميم مسجد بني جلاب بتقرت.

اما في مجال الفنون والآداب تم توزيع حصص معتبرة من المراجع و العناوين على المكتبات القطاعية ومكتبات البلديات عبر الولاية ومختلف المؤسسات و القطاعات.

القطاعات الإجتماعية:

✓ **التعليم الجامعي :**

- الجامعات : 01 (جامعة قاصدي مرباح ورقلة).
- المراكز الجامعية: (الكليات:10، عدد الطلبة:(30 425).
- المدارس العليا: 01 المدرسة العليا للأساتذة.

✓ **التربية الوطنية :**

❖ القطاع العمومي:

- المدارس الابتدائية: 314.
- المتوسطات: 113.
- الثانويات 49 + ملحقة.

❖ القطاع الخاص:

- المدارس الابتدائية:01.
- المتوسطات : 00
- الثانويات :00

✓ **التكوين المهني:**

- مراكز التكوين المهني و التمهين: 17
- المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني: 05
- المعاهد الوطنية للتكوين المهني: 01

3-3-البنية التحتية السياحية: تزخر ولاية ورقلة بالمرافق السياحية والترفيهية كالفنادق والمطاعم والمخيمات السياحية والوكالات السياحية العمومية والخاصة.

❖ 3-4-مقومات العرض السياحي:

الجدول رقم (14): ذكر بعض المرافق المصنفة والغير المصنفة للولاية

اسم المؤسسة	التصنيف	المرافق	عدد الاسرة
لينتال – ورقلة	4*	حي الشرفة بني ثور	100
المهري – ورقلة	3*	مطعم – مقهى – حظيرة السيارات صالة إستقبال – ملعب تنس.	120
مرحبا – ورقلة	3*	نهج سي الحواس	55
الواحات – تقرت	3*	مطعم – مقهى – حظيرة السيارات – مسبح	160
النخيل – تقرت	3*	مطعم – مقهى – حظيرة السيارات	80
البستان – ورقلة	غ.م	مطعم – مقهى .	60
سدراته –ورقلة	غ.م	مطعم – مقهى .	90
الاوري الذهبي	غ.م	مطعم – مقهى – حظيرة السيارات– كشك– حمام – حلاقة نسائية	123
البترولي – حاسي مسعود	غ.م	نهج مقدم عبد القادر حاسي مسعود	66
الزهراء – ورقلة	غ.م	نهج شيغيفارة بني ثور	95
السعادة – ورقلة	غ.م	نهج الجمهورية	30
الهقار – تقرت	غ.م	ساحة الحرية	64
نزل الواحات – ورقلة	غ.م	مطعم – مقهى .	34

المصدر : مديرية السياحة ولاية ورقلة .

يمثل الجدول بعض الفنادق المصنفة والغير المصنفة في الولاية وتتميز هده الفنادق بمحدودية خدماتها وإمكانياتها نوعا ما باستثناء بعض الفنادق إلى اختلاف الكبير في السعر وهذا راجع إختلاف في الخدمات المقدمة مما تعمل على الجذب السياحي .

الصور رقم (05) : المركب السياحي إجداغ تور بور الهيشة.

المصدر: مديرة السياحة والصناعة التقليدية لولاية ورقلة .

الصور رقم (06) : صورفندق المغارة بولاية ورقلة

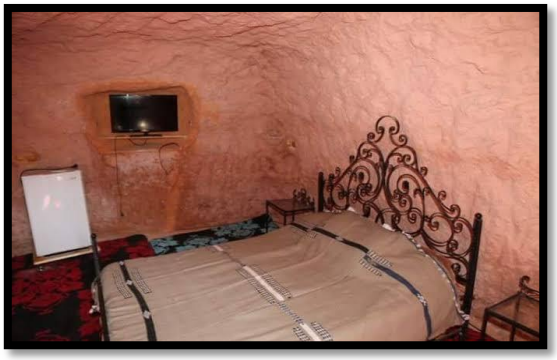

الصورة رقم (07) : فندق المهري.

المصدر : مونوغرافيا ولاية ورقلة.

أما بالنسبة للمطاعم فهي بكثرة متوفرة ومتواجدة في كل مناطق الولاية ولكن نلاحظ أن اوكلات الشعبية غير موجودة بكثرة ، وإنما تتوفر على الانواع العامة على مستوى الجزائر بأكملها وهذا راجع الى غالبية المطاعم يمتلكها أشخاص من خلارج الولاية .

بعض مشاريع الاستثمار السياحي :

ذكر بعض عمليات جاري أنجازها وفق المخطط الخماسي(2010-2014).

الجدول رقم (15):بعض عمليات جاري أنجازها وفق المخطط الخماسي(2010-

عنوان العملية	التحديد	المساحة (ه)	الغلاف المالي	نسبة التقدم المادي	نسبة التقدم المالي
دراسة إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات بتماسين	تماسين	10	51.000.000.00	%90	%87.72
دراسة أشغال تأهيل و إعادة الاعتبار لمنطقة التوسع السياحي (لمقارين	لمقارين	25.7855	107.000.000.00	%90	%52.54
دراسة تأهيل و إعادة الاعتبار وتطوير منطقة النشاطات بتقرت	تقرت	105.6812	62.521.000.00	%90	%70.16
دراسةإعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات بالزاوية العابدية	الزاوية العابدية	33.4274	200.000.000.00	%25	%11.67

المصدر : مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولية ورقلة سنة 2019.

تحصي ولاية حاليا 40 مشروع سياحي من بينهم 22 مشروع في طور الانجاز عبر العديد من المناطق على ورقلة وتقرت وأنقوسة وغيرها ، مما يسمح بالرفع من قدرات الاستقبال من 1.700 سرير حاليا الى 2.100 مع نهاية 2019 .

حيث ترتكز الجهود في الوقت الراهن على تفعيل السياحة الصحراوية بالمنطقة وتنشيطها من خلال البحث في الاليات والوسائل الكفيلة بترقية المورد الاقتصادي ،اذ نجد ان 6 مناطق اقترحت ضمن التدابير المنصوص عليها وفق 03/03 المتعلق بمناطق التوسع والمناطق السياحية من بينها منطقة وادي النسا ببلدية(أنقوسة 100هكتار ،وبرج ديفيك ببلدية تبسبست 12.9 هكتار وبحيرة المير بالحجيرة 10 هكتارات).

4-قطاع الاشغال العمومية :

يعتبر قطاع الاشغال العمومية من بين القطاعات الهامة والاستراتيجية من حيث البنية التحتية للبلاد لكون الطريق هو شريان الحياة ومصدر النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي .

وبما أن ولاية ورقلة من بين ولايات الوطن الهامة سواء بموقعها الجغرافي و الاستراتيجي وبساحتها الشاسعة (163.230 كلم مربع)وبثرواتها وبمواردها الباطنية تعتبر مركزا للا قتصاد الوطني ومحور التبادلات التجارية مع ولايات الوطن او خارجه ، وهذا ما يترجم حركة المرور.

4-1- الهياكل القاعدية :

- **أ -شبكة الطرقات (كلم).**

✓ الطرق السريعة 367 كلم طرق وطنية و 47.7 كلم ولائية .

✓ الطرق الوطنية 1484 كلم .

✓ الطرق الولائية 209 كلم .

✓ الطرق الثانوية : غير موجودة .

الخريطة رقم (06): شبكة الطرق لولاية ورقلة .

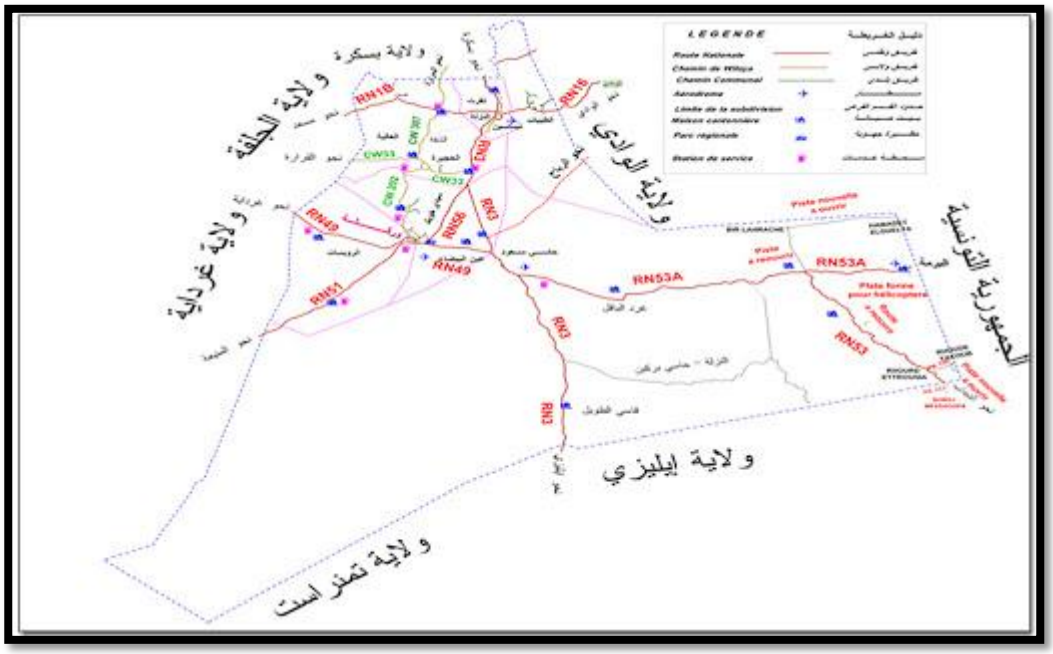

المصدر : منوغرافيا ولاية ورقلة .

ب)- شبكة السكك الحديدية :

✓ عملت ولاية ورقلة على وضع مشروع خط السكة الحديدة تقرت –حاسي مسعود حيوي يمتد على مسافة 150كلم الذي يساهم كغيره في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجهة واحداث مناصب شغل جديدة بالاضافة الى تخفيف العبئ على شبكة الطرق بالجهة التي تتحمل أكثر من طاقتها حيث خصص له إستثمار مالي يقدر ب70 مليار دج بلغت نسبة تقدم الاشغال به 52% شملت إنجاز 101 كلم من أشغال تسوية الارضية .

الصورة رقم (08): خط السكة الحديدية –تقرت –حاسي

المصدر : منوغرافيا ولاية ورقلة .

✓ **ترامواي ورقلة :**

يعد الترام شبكة النقل العصرية التي تخدم مدينة ورقلة ، يبلغ طوله حاليا 9.6كلم ب16 محطة يربط بين حي النصر والمدينة القديمة .

- محطات نقل المسافرين PK217+340 مسافرين.
- PK207+400 المقارين(موقف للمسافرين)
- محطات السلع: محطة نقل البضائع و الفرز.

الصورة رقم (09): ترامواي ولاية ورقلة.

المصدر : مونوغرافيا ولاية ورقلة .

- ✓ **شبكة المطارات :**
- ✓ مطار ورقلة: (عين البيضاء).
- ✓ -الخطوط الداخلية(الجزائر، قسنطينة، عين أميناس، ايليزي، تمنراست، المنيعة، أدرار).
- ✓ –الخطوط الخارجية(جدة المملكة السعودية)
- ✓ **مطار حاسي مسعود**: (كريم بلقاسم):
- ✓ –الخطوط الداخلية(الجزائر، قسنطينة، عين أميناس، ايليزي، تمنراست، المنيعة، أدرار، وهران، عين صالح، بجاية، يافتيTFT)
- ✓ –الخطوط الخارجية(مدريد اسبانيا)
- ✓ **مطار تقرت**: (سيدي مهدي): –الخطوط الداخلية(الجزائر، قسنطينة، عين أميناس، الودي، حاسي الرمل).

التزود بالطاقة:

- نسبة الربط بالكهرباء: 98%.
- نسبة الربط بغاز المدينة: 81%.

البيئة و التهيئة العمرانية:

✓ شبكات التطهير: * محطات التصفي.

*محطات الضخ :

- المفرغات الولائية : 18 مفرغة
- مراكز الردم التقني : 05 مراكز (02 في طور الانجاز)
- الطاقة الأحفورية:00
- الطاقة الشمسية: محطة الحجيرة للطاقة الشمسية 30ميقاواط.

- طاقة الرياح:00
- الطاقة المائية.

جدول رقم (16) :بعض المشاريع المنجزة والغير منتهية للولاية .

المشاريع	التاريخ	المبلغ	مدة إنجازها
دراسات لـ(03) محطات نقل (01) صنف "ب" بأنقوسة و (02) صنف "ج" بتماسين و الطيبات (05) محطات حضرية: (01) بورقلة، (01) بتقرت، (01) بالطيبات، (01) بالحجيرة و(01) بسيدي خويلد	06/03/2019	149 57دج	في طور الانجاز
تدعيم الطريق الوطني رقم 49 من ن ك 500+192إلى ن ك 000 +202	06/03/2019	821 779 دج	في طور الانجاز
تحديث الطريق الوطني رقم 53 أ بين بئر أحمد والبرمة على مسافة 50 كلم	29/08/2018	1 325 536 دج	منتهية

المصدر: مديرالسياحة والصناعة التقليدية للولاية .

وعليه فإن الهياكل القاعدية لولاية ورقلة عرفت إنجازات هامة وكبيرة أثرت إيجابيا في حياة المواطنين ومحيطهم المعيشي وخاصة مستعملي الطريق بفضل التكفل بتحديث وإنجاز عدة مشاريع هامة واستراتيجية بفضل ميزانية التجهيز ضمن برامج قطاعية مركزية ولامركزية وميزانية الولاية .

خلاصة الفصل :

يعتبر هذا الفصل من أهم الفصول المهمة لدراسة أي دراسة أقليمية ،حيث تطرقنا في هدا الفصل الى تقديم دراسة تشخيصية والتعريف بالولاية ، مع معرفة العناصر المهيكلة ،والركائز الاساسية للتنمية والتي تمثلت في دراسة السكانية ودراسة طبيعية وإقتصادية للمنطقة ، حيث نستخلص بعد التحليل لمساحة المنطقة نستنتج أن الولاية الزيادة المتسارعة في النمو السكاني، تزخر بثروات هائلة خاصة في القطاع الصناعي والفلاحي والسياحي ، ممانجد أن كل هده النشاطات غير متحكم فيها وخاصة قطاع الصناعة الذي يمس بالبيئة والفلاحة العشوائية للولاية ،ولهذا اوجب المخطط التهيئة الولائي بوضع توجيهات ومحاور كبرى واستراتيجات تنموية على الندى المتوسط والبعيد ،للحد والقظاء على الاختلالات الاقليمية التي سنترق إليها في الفصل الاخير .

الفصل الرابع: التوجيهات الكبرى للتهيئة

مقدمة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى الدور الذي قام به مخطط تهيئة إقليم الولاية ورقلة الذي يعتبر الوسيلة البينية الرابطة عموديا الدراسات الاستشرافية(SNAT) و (SEPT)بوسائل التهيئة والتعميرفي إطار التقييم والتحليل والتخطيط والبرمجة بالنسبة لإقليم الولاية[1].

وذلك بالقيام بالمرحلة التشخيصية و الاخد بعين الاعتبار التوجيهات الإستراتيجية للمخططات التي تعتبر المنبع الرئيسي لمخطط الولاية، حيث يبرز المخطط كل الجوانب التي لها علاقة بنقاط القوة والضعف والقدرات والتهديدات التي تخص الإقليم والتي تسمح بإظهار المشاكل العمرانية للولاية التي تمس بالمجتمع . ومحاولة تطوير القطاعات والاختلالات التي تتضمنها من جهة وتحقيق التوازن من جهة أخرى ،الذي أدى إلى دراسة مختلف المحاور الاستراتيجية للتنمية البيئية على مستوى المتوسط والبعيد آفاق (2030) من خلال الأخذ بعين الاعتبار توصيات المخطط التهئية بكل أبعاده سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو تجهيزية أو ديمغرافية لها علاقة بالولاية أو بالمساحات الوظيفية.

[1] وثيقة وخطط تهيئة إقليم الولاية .

4-1- التوجيهات الكبرى للمخطط التهيئة الولائي لولاية ورقلة .

يعتمد توجيهات مخطط التهيئة إقليم ولاية ورقلة إلى الوصول إلى التناغم والانسجام بين كل العناصر المكونة للإقليم قصد إضفاء شرعية متوازنة مقبولة من كل الفاعلين وعلى كل المستويات، تجمع بينها من خلال محاور تسمح بحرية إرادية كبيرة في ما يتعلق بالمناحي البيئية ومشاكل المياه والمحافظة على المحيط ومشاكل التعمير وتنمية المجموعات المحلية ومختلف الأنشطة التي لها علاقة بالديمغرافيا وبالجوانب الاجتماعية والثقافية والتراثية. التي تخص مخطط التهيئة ولاية ورقلة .

4-1-1- البيئة ومشاكل المياه المحافضة على المحيط:

المقومات	التوصيات
المشاكل البيئية	• الاستثمار ضد التلوث (مصنع الأجر، محطة التزفيت). • إدماج محطات مصغرة لتصفية المياه على مستوى الوحدات الصناعية الضارة بالبيئة. • محطات تصفية المياه المستعملة. • مراكز الردم التقني للنفايات المنزلية، الصناعية بالإضافة إلى نفايات المستشفيات .
مشاكل الشرب ومشاكل الصرف الصحي	• إنشاء أو إنهاء مشاريع تحويل المياه • التحسيس المتواصل للسكان بضرورة حماية الأوساط والثروات الطبيعية • تحسين أنظمة تصفية ومعالجة المياه المستعملة للحصول على نتائج مجدية.
مياه السقي	• استعمال الطرق التقنية والتكنولوجية العصرية للسقي وتلك لاستدامة المياه(بطريقة التقطير) • إنشاء محطات تخزين والتنقيب ومحطات التصفية لتوجيهها للإستعمال الفلاحي
المياه الموجهة للصناعة	• إنشاء محطات رسكلة (إعادة تصفية المياه المستعملة) ومحطات تصفية مصغرة. • استعمال طريقة (نظام اقتصاد المياه الصناعية).
تفعيل دورا لمواطن في اقتصاد المياه	• ادماج المواطن والعمل على تحسيسه عن طريق الإعلام والجمعيات الناشطة في هذا المجال.
إشكالية تسييرا لمياه	• رسكلة المياه وإعادة استعمالها(زراعة ، صناعة). • وضع استراتيجية ناجحة تعتمد على اقتصاد المياه الموجهة للمواطن ومياه الزراعة والصناعة (تجهيزات خاصة في المنازل نظام التقطير للسقي أو الاستعمال الزراعي ورسكلة المياه الموجهة للصناعة.

4-1-2- العمران والشبكة المجالية وتنمية الجماعات المحلية .

المقومات	التوصيات
مراكز ولاية ورقلة	• تنمية المراكز القيادية حول مقرالولاية وترقية المراكز المقومة لربط البلديات بالبلديات الكبرى وذلك للتحكم أكتر بالولاية
تنمية الجماعات المحلية	• التكفل بجميع البلديات على جميع المستويات (الجانب الديمغرافي ، التجهيزات،الجانب الإجتماعي الإقتصادي ،....)ودلك لتوازن الجماعات المحلية
جاذبية مدينة ورقلة	• التصحيح الداخلي لعوالم الجاذبة المشتركة بين المراكز السبعة التوازن والتنافس الإقليمي داخل إقليم البرمجة –جنوب شرق–
التغطية الطاقوية	• تعزيز شبكة الإنارة الريفية (السكان،الإستغلال) وتحسين الخدمات • –تنمية الطاقة المتجددة (شمسية، هوائية)ودلك للاستعمال الفلاحي
التغطية من حيث الهياكل القاعدية وفك العزلة عن المناطق النائية	• تجديد الطرق الولائية المتدهورة والطريق المزدوج ط و 3 • فك العزلة عن كل المناطق النائية في الولاية • تجسيد مشروع السكة الحديدية الرابطة بين توقرت، حاسي مسعود،ورقلة،غرداية. • انشاءالطريق المزدوج للطريق الوطني رقم 3 حتى مفترق الطرق) الطريق الوطني رقم 65 الطريق الوطني رقم3 • إضافة إلى الطريق المزدوج طو49و ط و 65.

4-1-3-السكان و النشاطات الفلاحية والصناعية و غيرها.

المقومات	التوصيات
النمو الديمغرافي	
الزراعة والتطور الريفي	• تحقيق نتائج مشجعة من خلال تقنيات جديدة (زيتون، بطاطا،بطيخ). • تطوير تربية الدواجن (دجاج لحم، دجاج بيض، ديك رومي). • الزيادة في حجم الأراضي المسقية بفضل السياسة الجديدة المتبعة فيما يخص تسيير المياه الجوفية • تنوع النشاط الزراعي; • التنمية المدمجة للمجال الريفي • طوير تربية الأسماك
القطاع الصناعي	• سياسة جديدة لتطوير قطاع الصناعة • تشجيع الاستثمار خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الاستغلال الأمثل للمناجم الحالية
القطاع التجاري	• مراجعة خريطة السوق اليومية والأسبوعية . • تنظيم وإعداد تجارة .

	• تنظيم قطاع. • إنشاء شبكة بمساحات كبيرة.
القطاع الصناعة التقليدية	• إنشاء صندوق لترقية وتنمية قطاع الصناعات التقليدية; • إنشاء معهد متخصص في الحرف على ممستوى مدينة ورقلة • الشروع في سياسة ضريبية لتشجيع قطاع الصناعات التقليدية
القطاع السياحة	• ترقية السياحة البيئية في اطارسياسة تنموية • إدماج السياحة كمادة في مراكز التكوين المهني; • الشروع في دراسات تنموية التي يمكن إجراءها فيما يخص السياحة الصحراوية • إنشاء متحف الفنون الجميلة; • إنشاء ديوان السياحة في التجمعات السكانية الكبرى للولاية; • تنمية قدرة الاستقبال، وضع سياسة سياحية خاصة بالولاية (، تنظيم محاضرات...) .

4-1-4-التنمية و المشاكل الإجتماعية و الثقافية و التراثية.

المقومات	التوصيات
حماية وتثمين التراث والمواقع التاريخية	• ترميم المواقع التاريخية والأثرية • إجراء أبحاث والتعريف بالمواقع الأثرية الجديدة • إشراك الحركة الجمعوية.
تحسين النمط المعيشي وتجديد البنية الحضرية	• اقتراح تشريعات المتضمنة لخصوصيات المنطقة على المستوى الثقافي. • وضع ميكانيزمات تسمح بمشاركة سكان ولاية ورقلة للنهوض بالإطارالمعيشي والثقافي.
أثريات	• إجراء أبحات على الأتريات ودمجها في برنامج التنمية.

4-2- الإستراتيجيات المتفق عليها بالنسبة لبرامج العمليات القطاعية.

4-2-1- الإيكولوجيا و البيئة و الري.

بالنسبة للمياه الصالحة للشرب فإن الإسقاطات الخاصة بكل المساحات الوظيفية تحسب على أساس توفير 170 لتر للساكن في اليوم الواحد بالنسبة للمدى المتوسط و 200 لتر للساكن في اليوم الواحد بالنسبة للمدى البعيد (2030) و يكون تحديد الشبكات و قدرات التخزين وفق هذه الأهداف.

أما فيما يخص تصريف المياه القذرة فتقديرها يكون حسب % 80 من المياه الصالحة للشرب المستعملة التي تستوجب حلولا لمعالجتها. و تكون المعالجة بطرق متعددة :

- محطات تصفية المياه العادية (STEP) بالنسبة للمؤسسات البشرية الكبرى.
- محطات LAGUNAGE إذا توفرت الشروط لذلك.
- محطات التصفية عن طريق النباتات بالنسبة للمؤسسات البشرية الصغيرة و الريفية التي يكون عدد سكانها حوالي 10000 ساكن.

لهذه المحطة القدرة على الإدماج في الوسط العمراني دون مشاكل التأثير على المحيط(عديمة الروائح الكريهة و غياب الحشرات).

4-2-2- الإعمار و الشبكة العمرانية و الإطار الحياتي و التراث .

- إحصاء و معرفة المناطق الاركيولوجية .
- دراسة و تقييم هذه المناطق.
- إصلاح و حماية و تثمين هذه المناطق.
- إشراك الجمعيات الناشطة .
- فيما يخص العمارة و العمران لابد من الحد من:
- التوسعات الفوضوية والعشوائية ..
- البنايات الغير مكتملة.

و تكون العمليات الضرورية بالنسبة لهذا الباب هي:

- احترام القوانين الموجودة حاليا بحذافيرها.

- احترام الطابع المعماري المحلي.
- مراجعة PDAU و POS.

4-2-3- النشاط الفلاحي الرعوي .

يرتكز تثمين هذا القطاع على مبادئ الاقتصاد المستدام (فلاحة مستدامة) و المشاركة الجماعية الانخراط و المردودية الاقتصادية و يتعلق الأمر بـــ:

- تكثيف إنتاج التمور باستعمال المناهج العلمية و الأخذ بعين الاعتبار انشغالات العاملين في المجال و وضع برنامج تنمية فلاحية محكم.
- تثمين هذا النشاط بتنمية نشاطات مابعد الإنتاج .
- توسيع مساحات التشجير و المساحات المسقية
- إعادة تأهيل الفلاحة الصحراوية و تشجيعها.
- الأخذ بعين الاعتبار قطاع تربية المواشي و الدواجن.
- إدخال و تنمية تربية النحل في الواحات.

4-2-4- القطاع الصناعي.

تصبوا السياسة الصناعية المنتهجة من طرف ولاية ورقلة إلى الأخذ بعين الإعتبار لهذا القطاع الحساس و تنميته وفق برنامج مدروس. و يتعلق الأمر بإعادة إحياء النسيج الصناعي الموجود عن طريق إعادة التمويل و فتح رأس المال و الاستثمار في عصرنة التجهيزات و الاستفادة من ANDI و CALPI و برمجت هذه المهمة على المدى المتوسط 2010 – 2015.

بالنسبة للمدى البعيد لابد من وضع شبكة صناعية حقيقية النشاطات التي لابد من القيام بها في ولاية ورقلة هي:

- تشجيع الاستثمار في المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة
- إنشاء وحدات للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة باستعمال المواد الأولية المستقدمة من مناطق أخرى .
- إعادة تأهيل النسيج الصناعي الموجود.

تنمية فرع مواد البناء و الصناعات الغذائية لما لها من مزايا خاصة تلك المتعلقة بتوفير اليد العاملة و المواد الأولية المحلية الخ...

- وضع برنامج استثماري في الصناعة
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية و مناطق النشاطات و خلق أخرى.

4-2-5- القطاع السياحي.

في هذا المجال تمتاز ولاية ورقلة بتراث متنوع و هام لابد من أخذه بعين الاعتبار في إطار تنمية سياحة متجددة تعتمد على:

- وضع استراتيجية تنموية سياحية تخص سياحة الآثار و سياحة الملتقيات و المحاضرات و الحفلات المحلية الخ ....
- تنمية قدرات الاستقبال كالفنادق و المطاعم
- تنويع أشكال السياحة (السياحة الشعبية، السياحة الدولية، السياحة البيئية، السياحة العلمية الخ ...).
- حماية و تنمية المعالم و المتاحف و الآثار
- تنمية الإتصال السياحي (إدارات سياحية، الصور البريدية و الإشهار).
- الإشهار لكل المنتجات المحلية.
- وضع مناطق السياحة بالولاية.
- تشجيع الصناعات التقليدية .

4-2-6- قطاع الطرقات .

يرتكز قطاع الطرقات على المبادئ الأساسية المنشقة عن السياسات الوطنية SNAT و SEPT و إيجاد شبكة عمرانية متزنة لولاية ورقلة و برامج فك العزلة عن كل مناطق الولاية و يستلزم الأمر بـ:

- إنجاز الطرقات على المستويين الوطني و الدولي مثل الطرق السريعة و السكك الحديدية.
- إنجاز الطرقات على المستوى الولائي مثل الطرقات الولائية و البلدية.
- إنجاز الطرقات على المستوى المحلي مثل المسالك و غيرها لفك العزلة.
- مشاريع فك العزلة عبر كل تراب الولاية.

4-3 – البرامج الانشطة السياسات القطاعية والمجالية لولاية ورقلة.

4-1- المجالات الوظيفية لولاية ورقلة:

أظهرت نتائج الخبرة سبعة مساحات وظيفية مكونة لولاية ورقلة. و تعتبر هذه المساحات كمجالات برمجة و تخطيط تحت قيادة سبعة مدن رئيسية: ورقلة- تقرت- الحجيرة- تماسين-طيبات-حاسي مسعود والبرمة.

الخريطة رقم (07):المناطق الوظيفية لمخطط تهيئة إقليم السبعة لولاية ورقلة.

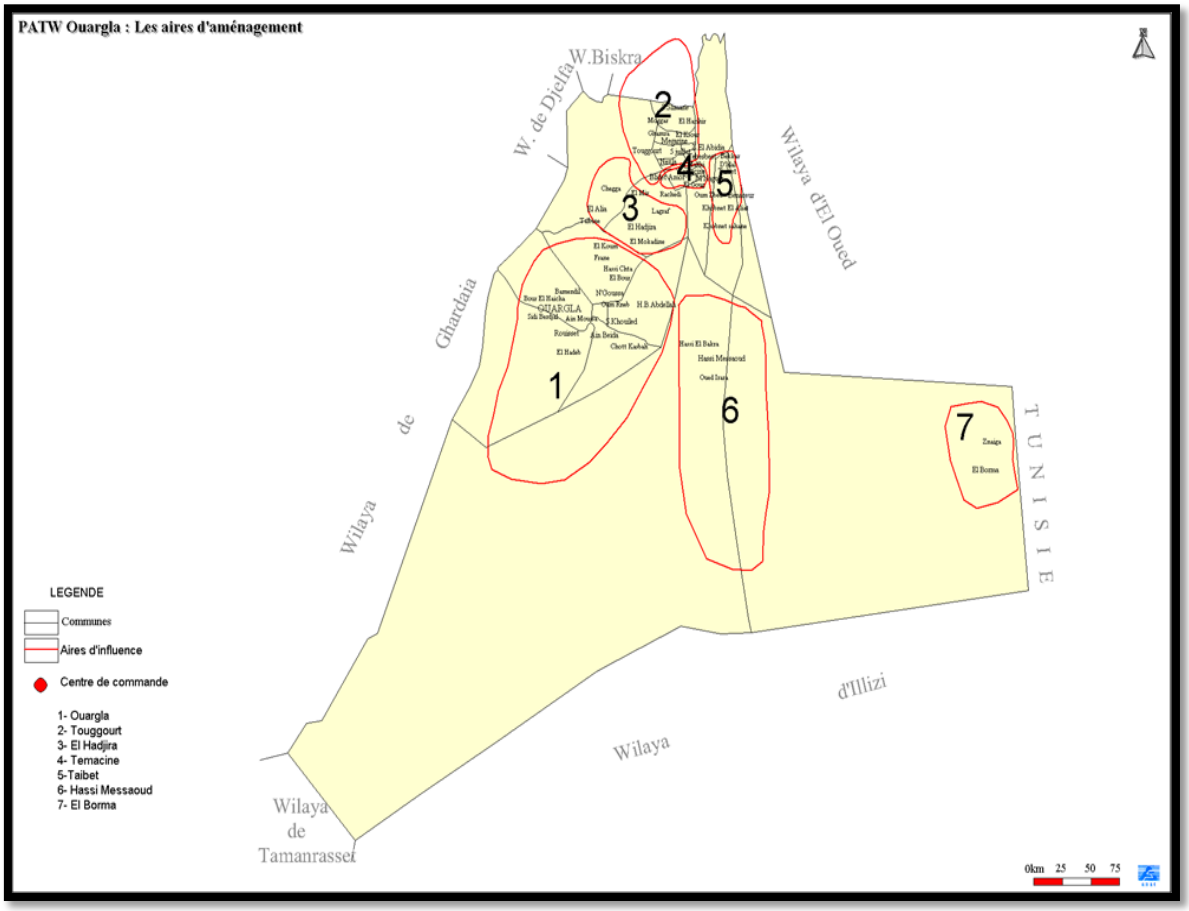

المصدر : وثيقة مخطط تهيئة إقليم الولاية .

توضح الخريطة تقسيم إقليم الولاية إلى سبعة مناطق وضيفية تمثلت كالتالي (1- ورقلة ، تقرت ،الحجيرة ،تماسين ،طيبات ،حاسي مسعود ،البرمة) ، وهذا القيام بعملية تشخيص الولاية ومعرفة إمكانياتها الاستراتيجية ومؤهلاتها لكل نوع من المستويات والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، والمؤهلة للتنمية المستدامة .

4-3-1- المجال الوظيفي رقم 01:

يحتوي المجال الوظيفي رقم 01 لورقلة على العديد من المراكز المتواجدة في المنطقة الوسطية و الجنوبية لإقليم الولاية . ويحدها من الجهة الشمالية المجالات الوظيفية رقم 03 و 05 و من الجهة الغربية ولاية غرداية و من الجهة الشرقية الغربية ولاية الوادي و من الجنوب الشرقي الجمهورية التونسية و من الجنوب ولايتي تمنراست و اليزي . ويشمل هذاالمجال الوظيفي المنطقة الهضابية (الحمادة) في الغرب و في الشمال أما في وسطها فيوجد منخفض ورقلة و في جنوبها العرق الشرقي الكبير . و يحتوي هذه المجال الوظيفي على 25 مركز بشري منها مقر الولاية و 07 مقرات بلديات.

الخريطة رقم (08):المجال الوظيفي رقم 01

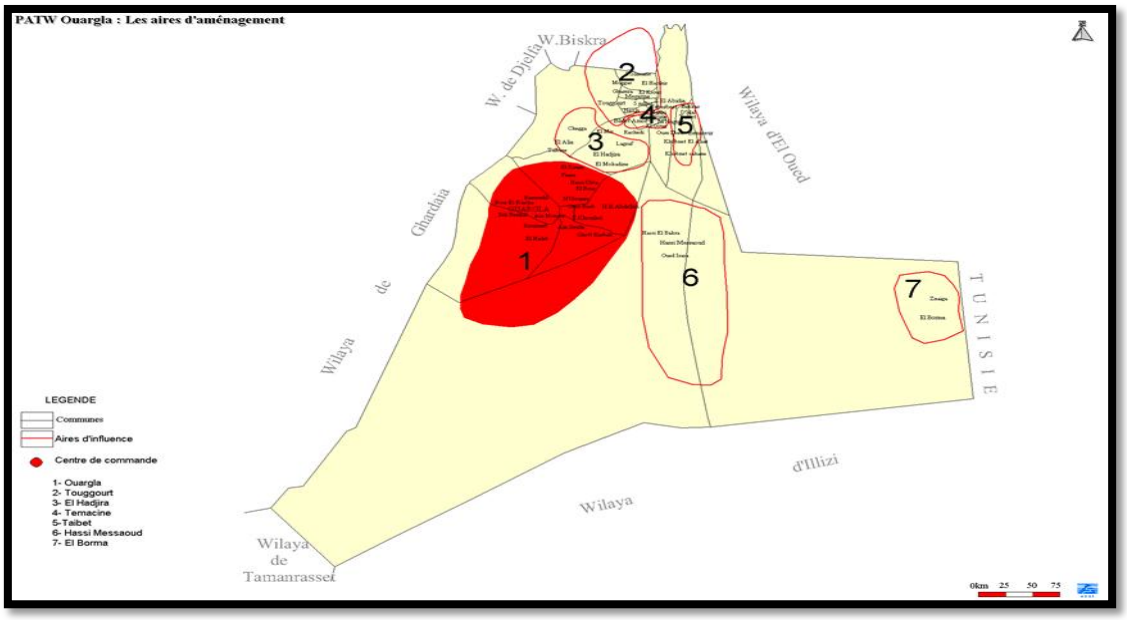

المصدر : وثيقة مخطط تهيئة إقليم ولاية ورقلة .

❖ **الايكولوجيا و البيئة و الري.**

- ✓ الاستثمار ضد التلوث (وسائل التصفية على مستوى محطات التزفيت).
- ✓ إنشاء محطات التصفية الصغيرة بالنسبة للمياه القذرة.
- ✓ إنشاء محطات التصفية عن طريق النباتات بالنسبة للتجمعات السكنية الصغيرة
- ✓ إنشاء محطات مصغرة مدمجة على مستوى الوحدات الصناعية الملوثة.
- ✓ مكافحة التلوث و منابعه (التلوث الهوائي و المائي و الأرضي).
- ✓ مكافحة زحف الرمال عن طريق غرس الأشجار
- ✓ تدعيم قطاع المياه الصالحة للشرب

- ✓ تدعيم محطات التصفية للمياه القذرة
- ✓ التسيير المحكم لكل مكونات المحور(المياه الصالحة للشرب و المياه القذرة و التلوث).
- ✓ الحل النهائي لمشكل ظاهرة صعود المياه في منخفض ورقلة
- ✓ إنشاء مراكز الردم التقني للقاذورات المنزلية و الصناعية و الاستشفائية

❖ **الإعمار، الشبكة العمرانية، مستوى المعيشة و التراث.**

- ✓ تنمية مراكز القيادة حول مقر الولاية و ترقية مراكز الربط البلدي من اجل التحكم الأفضل في إقليم الولاية.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار للفضاءات التاريخية و السياحية فيما يخص إعادةإصلاحها.
- ✓ إعادة إصلاح القصور القديمة (ورقلة و سدراتة و غيرها...).
- ✓ تدعيم البحث في ميدان علم الآثار، و دمجه في التنمية المستدامة.
- ✓ ترتيب المناطق الرطبة.
- ✓ مراجعة خريطة الأسواق اليومية و الأسبوعية.
- ✓ إنشاء شبكة مساحات تجارية كبرى.
- ✓ إنشاء مجالات ترفيهية و مجالات خضراء لتحسين المحيط المعيشي .
- ✓ إيجاد توازن الشبكة العمرانية عن طريق تنمية مستويات المراكز البشرية المختلفة و خاصة مركز الحياة الموجود على مستوى طريق المنيعة و إمكانية خلق مراكز حياة جديدة غرب الطريق الوطني رقم 48 في اتجاه ورقلة وفي الشمال في اتجاه الحجيرة و حاسي مسعود.

❖ **النشاط الفلاحي.**

- ✓ إدخال زراعات جديدة مثل الزيتون و البطاطس
- ✓ تنمية تربية الدواجن (الديك الرومي، الدجاج بمختلف أنواعه).
- ✓ توسيع المساحات المسقية و وضع سياسات تثمين استعمال المياه الجوفية
- ✓ تنمية مدعمة للفلاحة
- ✓ التحكم في قطاع تربية المواشي خاصة تربية الأغنام و الأبقار و الجمال و الماعز
- ✓ تنمية الفلاحة عن طريق استعمال المساحات المسقية بالمياه الجوفية و المياه القذرة بعد تصفيتها.

❖ **القطاع الصناعي.**

- ✓ إنشاء الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة باستعمال المواد الأولية المستقاة من مناطق أخرى.
- ✓ تنمية الصناعات الغذائية.

- ✓ استغلال المناجم المعروفة .
- ✓ القيام بدراسات خاصة بالمناجم الجديدة.
- ✓ إنهاء أشغال المنطقة الصناعية الجديدة لسيدي عبد الله.
- ✓ خلق صندوق خاص بتنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ إعادة تثمين المهن المطلوبة عن طريق التكوين المهني.
- ✓ الاستثمار الصناعي على مستوى المنطقة الصناعية المنتظرة ببلدية حاسي بن عبد الله.
- ✓ التحكم في القطاع الفوضوي قصد اجتناب عرقلة مجهودات التنمية في القطاع المنتج.

❖ **القطاع السياحي.**

- ✓ التنمية الشاملة للقطاع السياحي
- ✓ خلق معهد مختص في الصناعات التقليدية بمدينة ورقلة
- ✓ انجاز محطات معدنية في انقوسة، حاسي لخفيف و غيرها
- ✓ ترقية السياحة الايكولوجية في إطار سياسة التنمية المستدامة.
- ✓ تنمية هياكل الاستقبال.
- ✓ وضع سياسة سياحية خاصة بالمجال الوظيفي لورقلة.

❖ **الطرقات والتجهيزات المهيكلة.**

- ✓ دعم و تقوية الشبكات الكهربائية الريفية.
- ✓ تعميم التغطية الكهربائية و الغازية .
- ✓ تنمية الطاقة للاستهلاك الفلاحي.
- ✓ تدعيم الطرقات الولائية المتضررة.
- ✓ توسيع شبكة الطراموي(Tramway) .
- ✓ العمل على فك العزلة عن طريق انجاز الطرقات البلدية و الولائية و المسالك الفلاحية.
- ✓ مشروع السكة الحديدية (توقرت–ورقلة–حاسي مسعود–غرداية).
- ✓ مضاعفة الطريق الوطني رقم 03 إلى غاية التقاطع مع الطريق الوطني رقم 56
- ✓ مضاعفة الطرق الوطنية رقم 49 و 56.
- ✓ خلق مراكز الإنقاذ للحماية المدنية على محاور الطرقات.
- ✓ دراسة و انجاز طريق سريع موازي للطريق الوطني رقم 03.
- ✓ إنهاء الأشغال بالمستشفى الجامعي لورقلة.
- ✓ إنشاء مكتبة رئيسية بورقلة .

الجدول رقم (17): لوح برامج للمنطقة الوظيفية 01 برنامج آفاق

مراكز	برنامج آفاق 2030.	
	عدد سكان	التجهيزات
ورقلة	155630	معهد مختص، فندق دولي، مركز إستشفائي جامعي، حديقة مدنية، حديقة مائية، روضة، مركب مائي، قطب رياضي، حي العلوم، مسجد قطب، مسرح جهوي، مكتبة جهوية، مركز جهوي للأرشيف، مركب سينمائي، محطة السكة الحديدية
حي النصر	10770	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مسجد، روضة، مساحة لعب، ملعب،
بامنديل	11160	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مسجد، مساحة لعب، ملعب،دار الشباب، روضة
بور الهيشة	2020	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مسجد، مساحة لعب، ملعب،
سيدي برجل	1000	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
عين البيضاء	26980	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، روضة
شط القصبة	7360	دارالشباب، ملعب
انقوسا	10950	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، روضة
البور	6170	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مسجد، مساحة لعب، ملعب، روضة
فران	5330	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مسجد، مساحة لعب، ملعب، روضة
حاسي شطا	2300	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مسجد، مساحة لعب، ملعب، روضة
الكوم	2740	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مسجد، مساحة لعب، ملعب، روضة
مساعدية	1900	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مسجد، مساحة لعب، ملعب، روضة
عقلة الأربعاء	700	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
رويسات	88200	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، روضة، مدارس مختصة، بنك، تـامينات، مركب رياضي، مكتبة، حديقة التسلية
الحادب	10100	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مسجد، مساحة لعب، ملعب، روضة
سيدي خويلد	10470	إكمالية، عيادة متعددة، روضة، صيدلية، فندق، قاعة متعددة النشاطات ، قاعة سينما، محطة بنزين
عين موسى	1110	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
أم رانب	1080	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء.
حاسي بن عبد الله	11060	دار الشباب، إكمالية، عيادة متعددة، روضة، صيدلية، فندق، قاعة متعددة النشاطات ، قاعة سينما، محطة بنزين.

المصدر : وثيقة مخطط تهيئة إقليم ولاية الوادي .

4-3-2-المجال الوظيفي 02:

يقع المجال الوظيفي رقم 2 (تقرت) في منطقة وادي ريغ ويحدها من الشمال ولاية الوادي و من الشرق المجال الوظيفي رقم 05 و من الغرب المجال الوظيفي رقم 03 و من الجنوب المجال الوظيفي رقم 04. و يتكون هذا المجال الوظيفي من منطقة هضابية في الشمال الغربي و من سهل وادي ريغ في الشمال و يحدها من الجنوب الشرقي العرق الشرقي الكبير، و يحتوي على 12 مؤسسة بشرية منها 06 مقرات بلديات.

الخريطة رقم (09):المجال الوظيفي رقم02

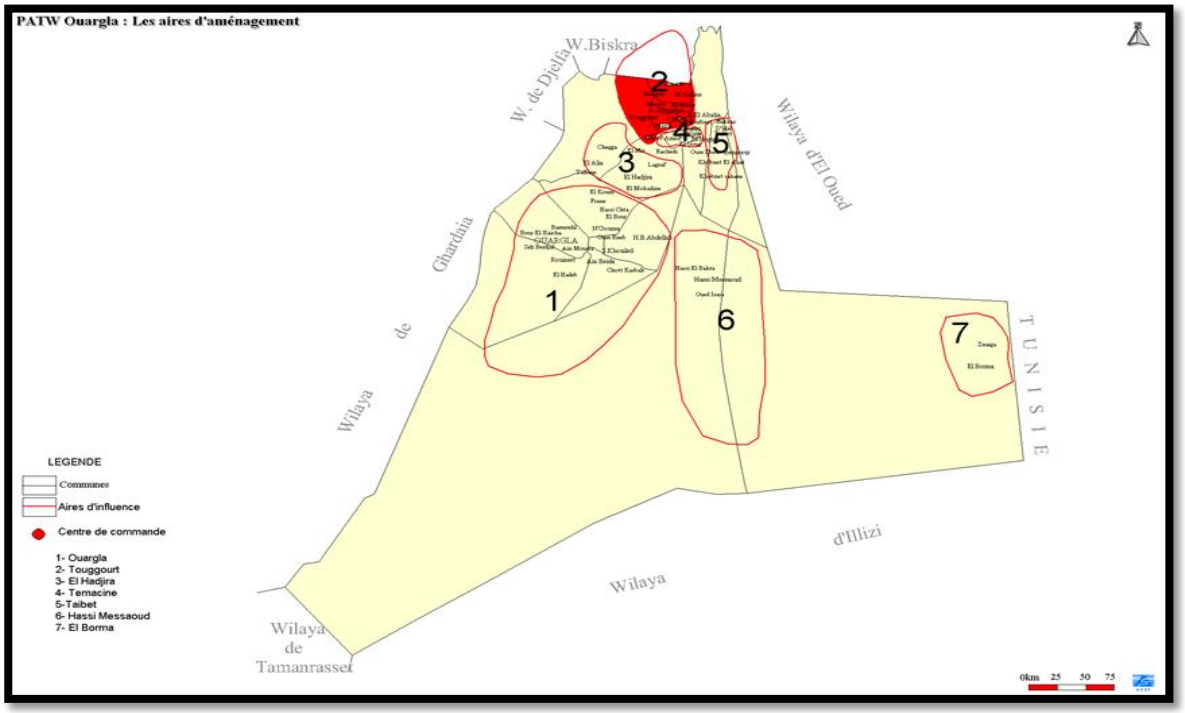

المصدر : وثيقة مخطط التهيئة إقليم ولاية .

❖ الايكولوجيا و البيئة و الري

- ✓ الاستثمار ضد التلوث (وسائل التصفية على مستوى محطات التزفيتومصانع الآجر).
- ✓ إنشاء محطات التصفية الصغيرة بالنسبة للمياه القذرة
- ✓ إنشاء محطات التصفية عن طريق النباتات بالنسبة للتجمعات السكانية الصغيرة
- ✓ إنشاء محطات مصغرة مدمجة على مستوى الوحدات الصناعية الملوثة.
- ✓ مكافحة زحف الرمال عن طريق غرس الأشجار .
- ✓ إنشاء مراكز الردم التقني للقاذورات المنزلية و الصناعية و الاستشفائية.

❖ **العمار، الشبكة العمرانية، مستوى المعيشة و التراث.**

- ✓ تنمية مراكز القيادة حول مقر دائرة توقرت و ترقية مراكز الربط البلدي من اجل التحكم الأفضل في إقليم الولاية.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار للفضاءات التاريخية و السياحية فيما يخص إعادةإصلاحها
- ✓ إعادةإصلاح القصور القديمة (الزاوية و النزلة و غيرها).
- ✓ تدعيم البحث في ميدان علم الآثار، و دمجه في التنمية المستدامة

❖ **النشاط الفلاحي .**

- ✓ إدخال زراعات جديدة مثل الزيتون و البطاطا .
- ✓ تنمية تربية الدواجن (الديك الرومي، الدجاج بمختلف أنواعه).
- ✓ توسيع المساحات المسقية و وضع سياسات تثمين استعمال المياه الجوفية
- ✓ تنويع الفلاحة.
- ✓ تنمية تربية الأسماك.

❖ **القطاع الصناعي.**

- ✓ إنشاء الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة باستعمال المواد الأولية المستقاة من مناطق أخرى
- ✓ تنمية الصناعات الغذائية
- ✓ استغلال المناجم المعروفة
- ✓ القيام بدراسات خاصة بالمناجم الجديدة
- ✓ إعادةتأهيل المنطقة الصناعية لتوقرت

❖ **القطاع السياحي.**

- ✓ ترقية السياحة الايكولوجية في إطار سياسة التنمية المستدامة.
- ✓ تنمية هياكل الاستقبال.
- ✓ وضع سياسة سياحية خاصة بالمجال الوظيفي لتقرت.
- ✓ إعادةتأهيل السياحة المعدنية.

❖ **الطرقات والتجهيزات المهيكلة.**

- ✓ دعم و تقوية الشبكات الكهربائية الريفية.
- ✓ تعميم التغطية الكهربائية و الغازية.
- ✓ تنمية الطاقة للاستهلاك الفلاحي.
- ✓ تدعيم الطرقات الولائية المتضررة.

الجدول رقم (17):لوح برامج للمنطقة الوظيفية 02 برنامج آفاق 2030.

مراكز	برامج آفاق 2030	
	سكان2030	التجهيزات
توقرت	62800	مركز جامعي، مستشفى، روضة، معاهد مختصة، حديقة مائية، حديقة مدنية، مسرح، قاعة سينما، مركب رياضي، محطة برية جديدة
مقارين	17500	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، روضة
القصور	2390	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
غمرة	2600	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
حي الأمل	1000	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
النزلة	73420	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، روضة، مدارس مختصة، بنك، ـامينات، مركب رياضي، مكتبة، حديقة التسلية
سيدي مهدي	4120	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
سيدي سليمان	7200	إكمالية، عيادة متعددة، روضة، صيدلية، فندق، قاعة متعددة النشاطات، قاعة سينما، محطة بنزين
المقر	4800	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مسجد، مساحة لعب، ملعب، دار الشباب
الحريحير	2070	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
الزاوية العابدية	34000	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، روضة
تيبسبست	67200	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، روضة

المصدر : وثيقة مخطط التهيئة إقليم ولاية ورقلة .

4-3-3-المجال الوظيفي رقم 03:

يقع هذا المجال الوظيفي في الشمال الغربي من الولاية، و يحده من الشمال ولايتي بسكرة و الوادي و من الشرق ولايتي الجلفة و غرداية و من الجنوب المجال الوظيفي رقم 01 و من الغرب المجالات الوظيفية رقم 02، 04 و 05 . و يتكون من منطقة هضابية في الشمال الغربي و في الشرق و الجنوب من مناطق مستوية تتخللها الكثبان الرملية. و يحتوي هذاالمجال الوظيفي على 08 مراكز منها 02 مقرات بلديات.

الخريطة رقم (10): المجال الوظيفي رقم 03 لمخطط إقليم ولاية .

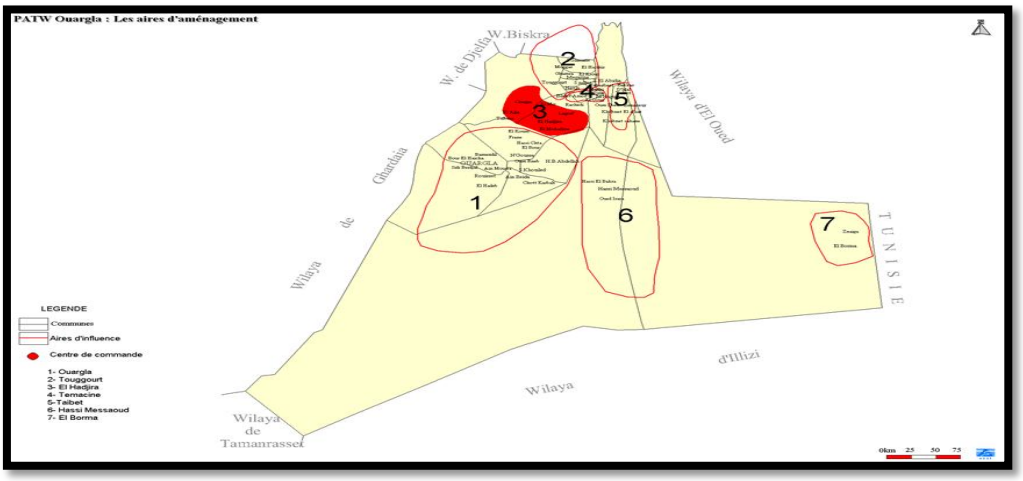

المصدر : وثيقة مخطط إقليم ولاية.

❖ **الايكولوجيا و البيئة و الري.**

- ✓ إنشاء محطات التصفية الصغيرة بالنسبة للمياه القذرة
- ✓ إنشاء محطات التصفية عن طريق النباتات بالنسبة للتجمعات السكنية الصغيرة
- ✓ مكافحة زحف الرمال عن طريق غرس الأشجار
- ✓ إنشاء مراكز الردم التقني للقاذورات المنزلية و الصناعية و الاستشفائية
- ✓ إنشاء أماكن رمي القاذورات مراقبة على مستوى التجمعات السكانية الصغيرة

❖ **العمار، الشبكة العمرانية، مستوى المعيشة و التراث.**

- ✓ تنمية مراكز القيادة حول مقر المجال الوظيفي و ترقية مراكز الربط البلدي من اجل التحكم الأفضل في إقليم المنطقة.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار للفضاءات التاريخية و السياحية فيما يخص إعادةإصلاحها
- ✓ إنشاء شبكة مساحات تجارية كبرى
- ✓ إنشاء مجالات ترفيهية و مجالات خضراء لتحسين المحيط المعيشي
- ✓ إعادة وإصلاح الجوانب العمرانية و المعمارية
- ✓ انجاز مركزي الحياة للدزيوة و حاسي معمر من اجل خلق مدينة جديدة.

❖ **النشاط الفلاحي .**

- ✓ ادخال زراعات جديدة مثل الزيتون و البطاطا.
- ✓ تنمية تربية الدواجن (الديك الرومي، الدجاج بمختلف أنواعه).
- ✓ توسيع المساحات المسقية و وضع سياسات تثمين استعمال المياه الجوفية
- ✓ تنويع الفلاحة.

❖ **القطاع الصناعي.**

- ✓ إنشاء الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة باستعمال المواد الأولية المستقاة من مناطق أخرى و خاصة في منطقة حاسي معمر
- ✓ تنمية الصناعات الغذائية
- ✓ استغلال المناجم المعروفة
- ✓ خلق صندوق خاص بتنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

❖ **القطاع السياحي.**

- ✓ ترقية السياحة الايكولوجية في إطار سياسة التنمية المستدامة.
- ✓ تنمية هياكل الاستقبال.
- ✓ وضع سياسة سياحية خاصة بالمجال الوظيفي.
- ✓ تنمية السياحة بدزيوة و حاسي معمر.

❖ **الطرقات والتجهيزات المهيكلة.**

- ✓ دعم و تقوية الشبكات الكهربائية الريفية.
- ✓ تعميم التغطية الكهربائية و الغازية.
- ✓ تنمية الطاقة للاستهلاك الفلاحي.
- ✓ العمل على فك العزلة عن طريق انجاز الطرقات البلدية و الولائية و المسالك الفلاحية مثل: طريق دزيوة.
- ✓ رأس الميعاد، طريق الحجيرة– المدينة الجديدة لحاسي مسعود، طريق الحجيرة –ورقلة على 80كم، طريق القفاف – بليدة عمر على 45 كم، طريق الشقة – بليدة عمر، طريق الحجيرة – زلفانة على 65 كم.
- ✓ مشروع السكة الحديدية (توقرت–ورقلة–حاسي مسعود–غرداية).

الجدول رقم (19):لوح برامج للمنطقة الوظيفية 03 برنامج آفاق 2030.

مراكز	برنامج آفاق 2030	
	سكان 2030	تجهيزات
الحجيرة	12600	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، روضة
لغراف	4010	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
المير	1320	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
المقدمة	920	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
راشدي	840	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
حاسي معمر	9100	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء، مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مساحة لعب،محطة برية صغيرة، حديقة التسلية، ملعب، دار الشباب، محطة السكة الحديدية، روضة
العالية	6500	ثانوية، مركز التكوين المهني، قاعة متعددة النشاطات، مسبح، روضة
طيبين	2800	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
الشقة	1500	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء

المصدر :وثيقة إقليم تهيئة الولاية.

4-3-4-المجال الوظيفي رقم 04:

يقع المجال الوظيفي رقم 04 في شمال الولاية، و يحده من الجهة الشمالية المجال الوظيفي رقم 02 و من الجهة الشرقية و الجنوبية الشرقية المجال الوظيفي رقم 05 و من الجنوب والجنوب الغربي المجال الوظيفي

رقم 03. و يتكون تراب هذاالمجال الوظيفي من مناطق مستوية تتخللها الكثبان الرملية و العرق الشرقي الكبير. و تحتوي على 03 مراكز منها 02 مقرات بلديات.

الخريطة رقم (11): المجال الوظيفي رقم 04 لمخطط إقليم الولاية

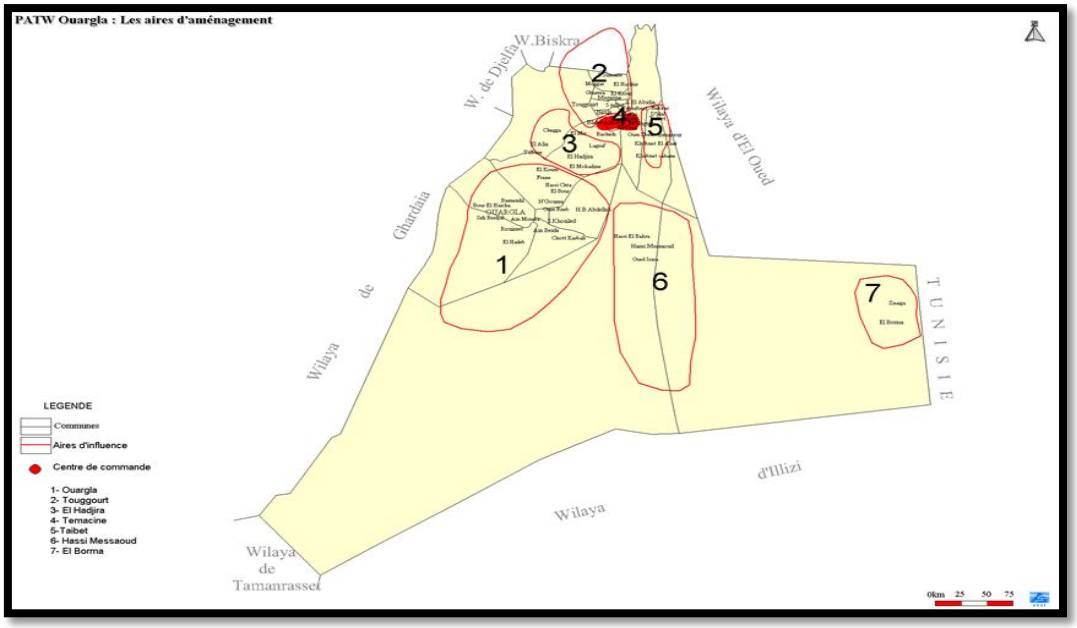

المصدر : وثيقة إقليم مخطط الولاية .

- **الايكولوجيا و البيئة و الري.**
  - ✓ الاستثمار ضد التلوث (وسائل التصفية على مستوى محطات التزفيت).
  - ✓ إنشاء محطات التصفية الصغيرة بالنسبة للمياه القذرة
  - ✓ إنشاء محطات مصغرة مدمجة على مستوى الوحدات الصناعية الملوثة
  - ✓ إنشاء محطات التصفية عن طريق النباتات بالنسبة للتجمعات السكنية الصغيرة.
  - ✓ إنشاء مراكز الردم التقني للقاذورات المنزلية و الصناعية و الاستشفائية
- **العمار، الشبكة العمرانية، مستوى المعيشة و التراث.**
  - ✓ تنمية مراكز القيادة حول مقر المجال الوظيفي و ترقية مراكز الربط البلدي من اجل التحكم الأفضل في إقليم المنطقة
  - ✓ الأخذ بعين الاعتبار للفضاءات التاريخية و السياحية فيما يخص إعادةإصلاحها
  - ✓ إعادةإصلاح القصور القديمة (تماسين و غيرها).
  - ✓ تدعيم البحث في ميدان علم الآثار، و دمجه في التنمية المستدامة.
- **النشاط افلاحي .**
  - ✓ إدخال زراعات جديدة مثل الزيتون و البطاطا.

- ✓ تنمية تربية الدواجن (الديك الرومي، الدجاج بمختلف أنواعه).
- ✓ توسيع المساحات المسقية و وضع سياسات تثمين استعمال المياه الجوفية.
- ✓ تنويع الفلاحة.

❖ **القطاع الصناعي.**

- ✓ إنشاء الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة باستعمال المواد الأولية المستقاة من مناطق أخرى.
- ✓ تنمية الصناعات الغذائية.
- ✓ القيام بدراسات خاصة بالمناجم الجديدة.
- ✓ خلق صندوق خاص بتنمية الصناعات التقليدية.
- ✓ تنمية صناعة مواد البناء بعيدا عن المناطق العمرانية

❖ **القطاع السياحي.**

- ✓ ترقية السياحة الايكولوجية في إطار سياسة التنمية المستدامة.
- ✓ تنمية هياكل الاستقبال.
- ✓ وضع سياسة سياحية خاصة بالمجال الوظيفي.

❖ **الطرقات والتجهيزات المهيكلة.**

- ✓ دعم و تقوية الشبكات الكهربائية الريفية.
- ✓ تعميم التغطية الكهربائية و الغازية .
- ✓ تنمية الطاقة للاستهلاك الفلاحي.
- ✓ تدعيم الطرقات الولائية المتضررة.
- ✓ العمل على فك العزلة عن طريق انجاز الطرقات البلدية و الولائية و المسالك الفلاحية.

الجدول رقم (20):لوح برامج للمنطقة الوظيفية 04 برنامج آفاق 2030

مراكز	برامج آفاق 2030	
	سكان 2030	التجهيزات
تيماسين	32100	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، مدارس مختصة، بنك، تأمينات، روضة، مركب رياضي، مكتبة، حديقة التسلية
بليدة عمر	18900	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، روضة
قوق	4400	وكالة بريدية، مساحة لعب، حديقة التسلية، ملعب، دار الشباب

المصدر: وثيقة مخطط إقليم زلاية ورقلة .

4-3-5-المجال الوظيفي رقم05:

يقع هذا المجال الوظيفي شمال شرق الولاية، يحده من الشرق إلى الغرب ولاية الوادي ومن الشمال المجالات الوظيفية رقم 02، 03 و 04 و من الجنوب بلديتي حاسي مسعود و البرمة . ويتكون تراب المجال الوظيفي رقم 05 في غالبيته من العرق الشرقي الكبير تتخلله الغيطان و يحتوي هذا المجال على 10 مراكز منها 03 مقرات بلديات.

الخريطة رقم (12): المجال الوظيفي رقم 05 لمخطط إقليم ولاية

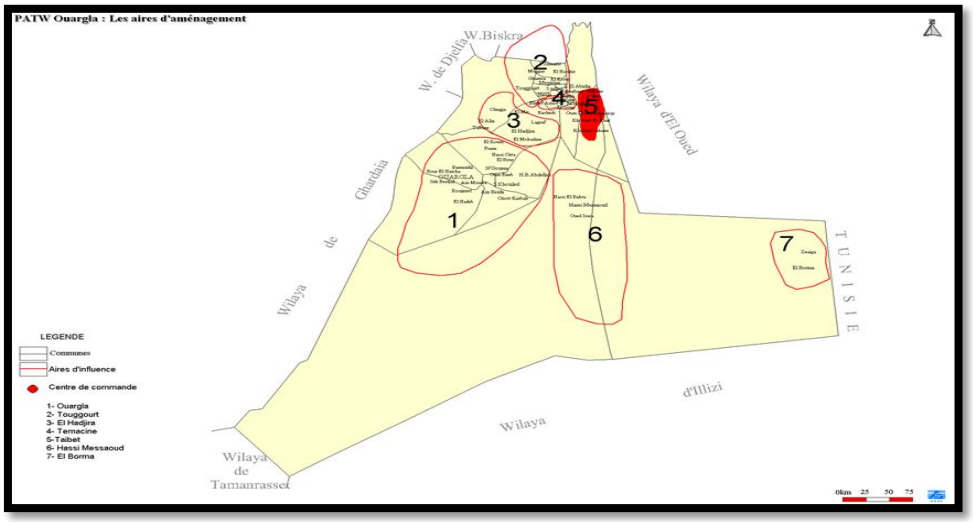

المصدر :وثيقة مخطط إقليم ولاية ورقلة .

❖ الايكولوجيا و البيئة و الري.

- ✓ إنشاء محطات التصفية الصغيرة بالنسبة للمياه القذرة
- ✓ إنشاء محطات التصفية عن طريق النباتات بالنسبة للتجمعات السكنية الصغيرة
- ✓ إنشاء محطات مصغرة مدمجة على مستوى الوحدات الصناعية الملوثة
- ✓ مكافحة التلوث و منابعه (التلوث الهوائي و المائي و الأرضي).
- ✓ تدعيم قاطع المياه الصالحة للشرب
- ✓ إنشاء مراكز الردم التقني للقاذورات المنزلية و الصناعية و الاستشفائية.

❖ العمار، الشبكة العمرانية، مستوى المعيشة و التراث.

- ✓ تنمية مراكز القيادة حول مقر المجال الوظيفي و ترقية مراكز الربط البلدي من اجل التحكم الأفضل في إقليم المنطقة
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار للفضاءات التاريخية و السياحية فيما يخص إعادةإصلاحها
- ✓ إعادةإصلاح القصور القديمة

- ✓ تدعيم البحث في ميدان علم الآثار، و دمجه في التنمية المستدامة
- ✓ مراجعة خريطة الأسواق اليومية و الأسبوعية.

❖ **النشاط الفلاحي.**

- ✓ إدخال زراعات جديدة مثل الزيتون و البطاطا
- ✓ تنمية تربية الدواجن (الديك الرومي، الدجاج بمختلف أنواعه).
- ✓ توسيع المساحات المسقية و وضع سياسات تثمين استعمال المياه الجوفية
- ✓ تنويع الفلاحة.

❖ **القطاع الصناعي.**

- ✓ إنشاء الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة باستعمال المواد الأولية المستقاة من مناطق أخرى
- ✓ تنمية الصناعات الغذائية
- ✓ استغلال المناجم المعروفة
- ✓ خلق صندوق خاص بتنمية الصناعات التقليدية
- ✓ تحويل الصناعات الغذائية

❖ **القطاع السياحي.**

- ✓ ترقية السياحة الايكولوجية في إطار سياسة التنمية المستدامة
- ✓ تنمية هياكل الاستقبال
- ✓ وضع سياسة سياحية خاصة بالمجال الوظيفي

❖ **الطرقات والتجهيزات المهيكلة.**

- ✓ دعم و تقوية الشبكات الكهربائية الريفية
- ✓ تعميم التغطية الكهربائية و الغازية
- ✓ تنمية الطاقة للاستهلاك الفلاحي
- ✓ العمل على فك العزلة عن طريق انجاز الطرقات البلدية و الولائية و المسالك الفلاحية مثل: طريق طيبات – المدينة الجديدة لواد المرعى، الطريق البلدي للعاليا– دليليعي، طريق بوتلعة– شليعة– واد الجماعة، الطريق البلدي أم الزبد– شابي –مقارين، طريق الرباح– حاسي مسعود.

الجدول رقم (21):لوح برامج للمنطقة الوظيفية 05 برنامج آفاق 2030

مراكز	برامج آفاق 2030	
	سكان 2030	تجهيزات
الطيبات	15100	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، مدارس مختصة، روضة، بنك، تامينات، مركب رياضي، مكتبة، حديقة التسلية
خبنة عالية الصحن	5070	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
دليلاي	3200	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مسجد، مساحة لعب، ملعب، دار الشباب
بكار الشرقي	1800	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مسجد، مساحة لعب، ملعب، دار الشباب
بكار الغربي	1100	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
بير العسل	1080	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
بن ناصر	16550	ثانوية، مركز التكوين المهني، بنك، تامينات، روضة، مركب رياضي، مكتبة، حديقة التسلية
المنقر	13040	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، روضة

المصدر: وثيقة لمخطط تهيئة إقليم ولاية ورقلة .

4-3-6-المجال الوظيفي رقم 06:

هذا المجال الوظيفي يقع في وسط الولاية اتجاه الجنوب و يحده من الجهة الشرقية المجال الوظيفي رقم 07 و من الجهة الشمالية المجال الوظيفي رقم 03 و 05 و من الجهة الغربية المجال الوظيفي رقم 01 اما من الجهة الجنوبية فتحده ولايتي تمنراست واليزي و يتكون ترابه في مجموعه من العرق الشرقي الكبير الغني بالمحروقات و يحتوي هذا المجال الوظيفي على 03 مراكز منها مقر بلدية واحد.

الخريطة رقم (13): المجال الوظيفي رقم 06 لمخطط إقليم ولاية ورقلة2030

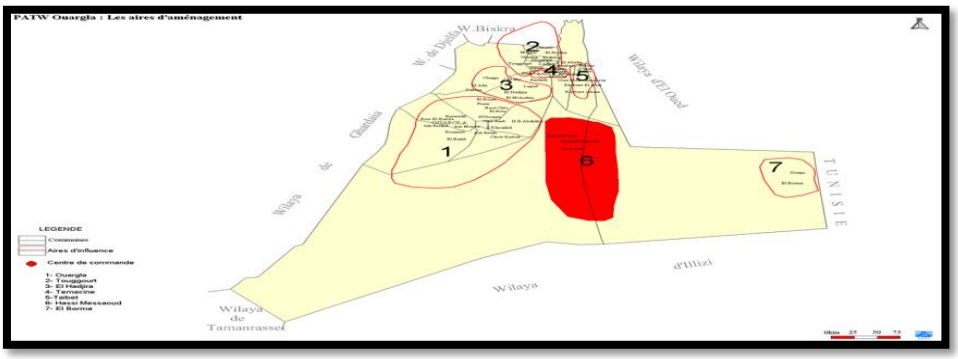

المصدر :وثيقة لمخطط إقليم ولاية ورقلة.

❖ **الايكولوجيا و البيئة و الري.**

- ✓ الاستثمار ضد التلوث لوحدات معالجة البترول
- ✓ إنشاء محطات التصفية الصغيرة بالنسبة للمياه القذرة
- ✓ إنشاء محطات التصفية عن طريق النباتات بالنسبة للتجمعات السكنية الصغيرة
- ✓ إنشاء محطات مصغرة مدمجة على مستوى الوحدات الصناعية الملوثة

❖ **العمارة، الشبكة العمرانية، مستوى المعيشة و التراث.**

- ✓ تنمية مراكز القيادة حول مقر المجال الوظيفي و ترقية مراكز الربط البلدي من اجل التحكم الأفضل في إقليم المنطقة
- ✓ مراجعة خريطة الأسواق اليومية و الأسبوعية
- ✓ خلق مركز حياة
- ✓ تنمية مركز قاسي الطويل
- ✓ إنهاءأشغال المدينة الجديدة لحاسي مسعود

❖ **النشاط الفلاحي .**

- ✓ تنمية تربية الدواجن (الديك الرومي، الدجاج بمختلف أنواعه).
- ✓ توسيع المساحات المسقية و وضع سياسات تثمين استعمال المياه الجوفية
- ✓ تنويع الفلاحة

❖ **القطاع الصناعي.**

- ✓ إنشاء الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة باستعمال المواد الأولية المستقاة من مناطق أخرى
- ✓ خلق صندوق خاص بتنمية الصناعات التقليدية
- ✓ خلق شبكة مساحات تجارية

❖ **القطاع السياحي.**

- ✓ ترقية السياحة الايكولوجية في إطار سياسة التنمية المستدامة
- ✓ ترقية سياحة الملتقيات و السياحة العلمية على مستوى حاسي مسعود
- ✓ وضع سياسة سياحية خاصة بالمجال الوظيفي

❖ **الطرقات والتجهيزات المهيكلة.**

- ✓ دعم و تقوية الشبكات الكهربائية.
- ✓ تعميم التغطية الكهربائية و الغازية.
- ✓ تنمية الطاقة للاستهلاك الفلاحي.
- ✓ تدعيم الطرقات الولائية المتضررة.

الجدول رقم (22): المجال الوظيفي رقم 06 لمخطط إقليم ولاية ورقلة2030

مراكز	برنامج آفاق 2030	
	سكان 2030	تجهيزات
حاسي مسعود	55000	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، مدارس مختصة، روضة، بنك، تامينات، مركب رياضي، مكتبة، حديقة التسلية، محطة السكة الحديدية
حاسي مسعود المدينة الجديد	80000	ثانوية، مركز التكوين المهني، مستشفى، بنك، تامينات، مكتبة، حديقة التسلية، معاهد مختصة، فندق دولي، حديقة مدنية، مركب مائي، قطب رياضي، مسجد، مسرح، روضة، مركب سينمائي، قاعدة لوجيستية،مطار دولي، محطة السكة الحديدية
حاسي البقرة	800	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
واد إرارة	500	ملحقة إدارية، مدرسة إبتدائية، تزويد بالماء الشروب، الصرف الصحي، الكهرباء
قاسي طويل	1500	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وكالة بريدية، مسجد، مساحة لعب، ملعب، دار الشباب

المصدر : وثيقة لمخطط إقليم ولاية ورقلة.

4-3-7-المجال الوظيفي رقم 07:

يقع هذا المجال الوظيفي الجنوب الشرقي للولاية، تحده من الجهة الشرقية الجمهورية التونسية و من الجهة الشمالية ولاية الوادي و من الجهة الغربية المجال الوظيفي رقم 06 و من الجهة الجنوبية ولاية اليزي . و يتكون ترابه في مجموعه من العرق الشرقي الكبير و تحتوي على 03 مراكز منها مقر بلدية واحد.

الخريطة رقم (14): المجال الوظيفي رقم 07 لمخطط إقليم ولاية ورقلة2030

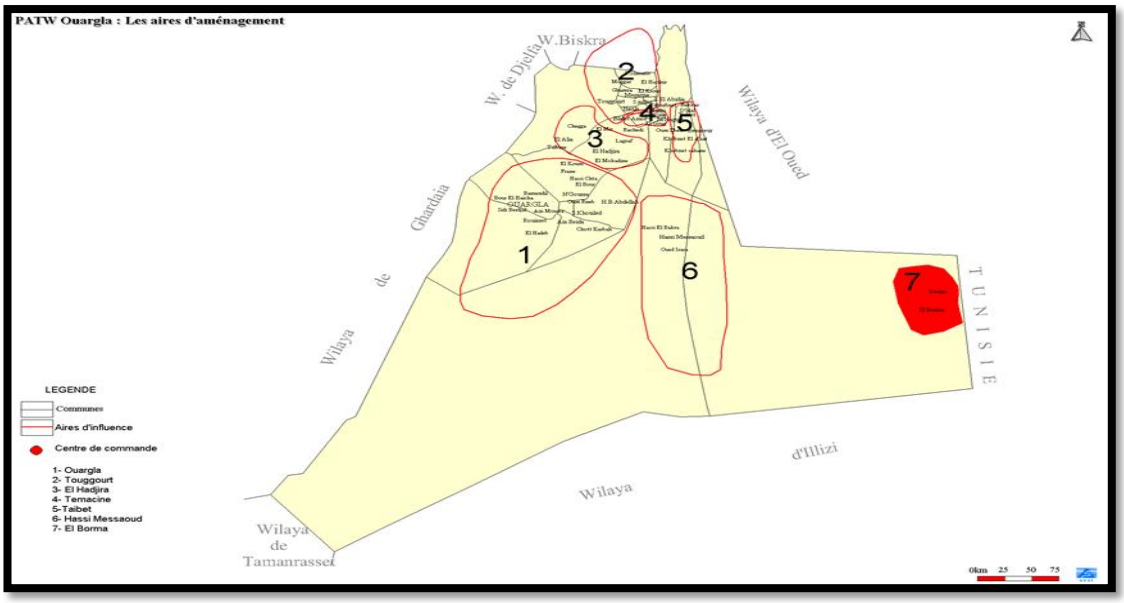

المصدر : وثيقة لمخطط إقليم ولاية ورقلة.

❖ **الايكولوجيا و البيئة و الري.**

- ✓ الاستثمار ضد التلوث (وسائل التصفية على مستوى محطات الخاصة بالمحروقات.
- ✓ إنشاء محطات التصفية الصغيرة بالنسبة للمياه القذرة.
- ✓ إنشاء محطات التصفية عن طريق النباتات بالنسبة للتجمعات السكنية الصغيرة.
- ✓ إنشاء محطات مصغرة مدمجة على مستوى الوحدات الصناعية الملوثة.

❖ **العمار، الشبكة العمرانية، مستوى المعيشة و التراث.**

- ✓ تنمية مراكز القيادة حول مقر المجال الوظيفي و ترقية مراكز الربط البلدي من اجل التحكم الأفضل في إقليم المنطقة.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار للفضاءات التاريخية و السياحية فيما يخص إعادةإصلاحها.
- ✓ إنشاء مجالات ترفيهية و مجالات خضراء لتحسين المحيط المعيشي
- ✓ خلق مراكز الحياة

❖ **النشاط الفلاحي .**

- ✓ إدخال زراعات جديدة مثل الزيتون و البطاطا.
- ✓ تنمية تربية الدواجن (الديك الرومي، الدجاج بمختلف أنواعه).
- ✓ توسيع المساحات المسقية و وضع سياسات تثمين استعمال المياه الجوفية

❖ **القطاع السياحي.**

- ✓ ترقية السياحة الايكولوجية في إطار سياسة التنمية المستدامة
- ✓ تنمية هياكل الاستقبال
- ✓ وضع سياسة سياحية خاصة بالمجال الوظيفي

❖ **الطرقات والتجهيزات المهيكلة.**

- ✓ دعم و تقوية الشبكات الكهربائية الريفية
- ✓ تعميم التغطية الكهربائية و الغازية
- ✓ تنمية الطاقة للاستهلاك الفلاحي
- ✓ تدعيم الطرقات الولائية المتضررة
- ✓ العمل على فك العزلة عن طريق انجاز الطرقات البلدية و الولائية و المسالك الفلاحية مثل: ربط الطريق الوطني رقم53 A بالطريق الوطني رقم 53 في اتجاه الوادي، ربط البرمة بالجمهورية التونسية، ربط البرمة بالطريق الوطني رقم 53 باتجاه عين امناسخلق مراكز الإنقاذ للحماية المدنية على محاور الطرقات

4-4- النتائج :

4-4-1- النتائج المستخلصة من البحث :

لقد تم البحث القائم من خلال تناول المفاهيم المتعلقة بالبعد البيئي من جهة ومواظيع والمحاور ومخططات التشريعية من جهة أخرى التي تمس بالجانب البيئي والتنموي لاقليم ولاية بتجسيده مؤشراته وأدواته.

ومع الدراسة الميدانية للمخطط التهيئة الولائي الخاص بولاية ورقلة ،حيث تضمنت هذه الاخيرة منهج التحليل والتقييم ،وعلى سبيل هذا يتم التوصل إلى النتائج المستخلصة منها للحصول على إجابة لحل الاشكالية العامة وحل بعض الفرضيات المقترحة والتساؤولات والاهذاف المطروحة ،إعتمادا على أسس ومقومات مخطط تهيئة إقليم ولاية .

4-4-2- النتائج المتعلقة بالتنمية البيئية الحضرية .

عملت ولاية ورقلة على تقديم العديد من المجهودات والتطورات التي تمس الجانب البيئي الحضري ، ورفع من قدرات بعض البلديات لديها مع محاولة وضع مخططات تنموية تعمل على إنعاش بعض المناطق السكنية لها سواء كان من جانب السكان أو من ناحية توفير المرافق والخدمات وتطوير الانشطة الاقتصادية إلا انها لم تتوصل الولاية الى حل شامل للمشكلات والاخطاء التي قد واجهتها من مخطط التهيئة الاقليمية ، مما جعلها تعمل على تصحيحها ومعالجتها بمختلف الطرق للوصول الى اقليم ولاية ذو تنمية بيئية مستذامة .

4-4-3- النتائج المتعلقة بالشبكة العمرانية :

عملت الولاية على تطوير الشبكة العمرانية بتنفيد أدوات التهيئة والتعمير ومراقبتها ومتابعتها من خلال التخطيطات المجالية للولاية ،بإنجاز مشاريع كبرى مختلفة لضمان وبرمجة توفر العقار لديها، مست الجانب البيئي على المدى القريب والبعيد ،وهذا ما جعلها ذو مكانة مرموقة على مستوى الجنوب الشرقي .

- وضع ميكانيزمات تسمح بمشاركة المواطن في تحديد نمطه المعيشي و الثقافي.
- العناية بالمساحات الخضراء و الأماكن العمومية و الترفيهية .
- حماية التراث الثقافي و التاريخي للمنطقة.
- مراجعة تصميم مدن ورقلة و توقرت و الحجيرة و تماسين بوضع سياسة إعادة التأهيل للأنسجة القديمة و إعادة تهيئة الطرقات الرئيسية و التجهيزات الكبرى.
- تشجيع النشاط الثقافي و كل ما يتعلق بالمحافظة على التراث

4-5- الآفاق :

1- تطور إمكانات الولاية:

حظيت ولاية ورقلة خلال العقدين الأخيرين بأهمية بالغة من ناحية بناء الهياكل القاعدية(طرق، مطارات، خط السكة الحديدية، مناطق صناعية، أسواق.....) و منشآت قطاعات الفلاحة و الموارد المائية، التعليم المهني و التعليم العالي.

بالإضافة لما تتوفر عليه من موارد طبيعية ضخمة ومتعددة. مما وفر أرضية صلبة لتطور قطاعات عديدة جالبة للثروة و خالقة لمناصب العمل و محركة للتبادلات الاقتصادية، لكن ما هو في الأفق أكثر بكثير مما هو عليه الحال اليوم .

فبفضل الثروات الباطنية من المواد الطاقوية تطورت التبادلات الاقتصادية خاصة بعد تزايد الاستكشافات و الصناعة الاستخراجية، مما خلق نشاطا اقتصاديا غير مسبوق، انعكس على جل القطاعات الاقتصادية الأخرى مما وفره من وفرات اقتصادية، خاصة حاجة الشركات النشطة في هذا القطاع لشركات المناولة من : شركات للحراسة و الأمن و حلول السلامة، الإطعام و قاعدة الحياة، شركات للنقل، شركات للحلول الصناعية، شركات للاستيراد.

لكن نظرة السلطات لم تتوقف على هذا المجال الاقتصادي بل تعدته لباقي المجالات منها القطاع الفلاحي الذي بذلت فيه أموال طائلة لتوفير المياه الجوفية و شق الطرق و المسالك الفلاحية، و الربط بالطاقة الكهربائية و توفير حلول الطاقة الشمسية، كما لم تبخل بتوفير كل أنواع الأسمدة و المستلزمات من آلات ميكانيكية مساعدة في السقي و الحرث و الحصاد و جني المحاصيل و البيوت البلاستكية ، هذا ما أعطى دعما قويا لهذا القطاع تجلى في الإنتاج الوفير من مختلف المحاصيل و الثروات الحيوانية.

و كان لزاما لتطور القطاعات الاقتصادية توفير موارد بشرية مؤطرة و يد عاملة مؤهلة، و يظهر جليا الاهتمام البالغ بتطوير القطاعين الموفرين للموارد البشرية المؤهلة، في عديد منشآت التكوين المهني و المتخصص المنتشرة في أرجاء الولاية منها) مراكز التعليم المهني و التعليم العالي، هذا الأخير الذي عرف تطورا كبيرا جدا خلال العشريتين الأخيرتين.

كل هذا المجهود المبذول وفر عديد الإمكانات بالولاية و جعلها أرضا خصبة للاستثمار لا ينقصه إلا سلاسة في القطاع المصرفي و المالي و الإدارات الضريبية و هو ما تسعى إليه السلطات عبر إدخال العديد من الحلول التكنولوجية لتسهيل التعاملات المالية و حمايتها و ضمانها.

2 – آفاق التنمية الإقتصادية:

الملاحظ للإمكانيات و الموارد الاقتصادية المتوفر بالولاية سيعرف مباشرة أن آفاق التنمية الاقتصادية بولاية ورقلة واعدة جدا، فبفضل الموارد الطبيعية و البشرية و الهياكل القاعدية سيكون من السهل جدا الاختيار بين العديد من القطاعات الملهمة للاستثمار فيها، خاصة أنها عديدة و متكاملة فقطاع الطاقات المتجددة من طاقة شمسية و طاقة الرياح و الطاقة الحرارية بالإضافة للطاقات الاحفورية هي قطاعات موفرة للطاقة غير مكلفة و مستدامة، مما يخلق ضمانة ورافدا للقطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي و الفلاحي .

هذا الأخير الذي أثبتت التجارب و الدراسات و نتائج البحث أنه ناجع جدا في ولاية ورقلة بما تتوفر عليه من إمكانيات طبيعية من مناخ و موارد مائية جوفية ضخمة و أراضي صالحة لزراعة جل المنتجات الزراعية و المحاصيل المنتجات الحيوانية. بالإضافة لما تم انجازه من آلاف الآبار الفلاحية و مئات الكيلومترات من المسالك الفلاحية، و الربط بالكهرباء و توفير حلول الطاقة الشمسية.

أما **قطاع الصناعات المنجمية** و مواد البناء فهو يتوفر على العديد من المناجم السطحية غير المكلفة فما تتوفر عليه ولاية ورقلة من مناجم الطين و الرمال و مقالع الحجارة هي رافدا رئيسي لصناعة جل مواد البناء.

خلاصة الفصل :

نستخلص من هذا الفصل أن مخطط تنمية إقليم ورقلة يهدف الى تقييم المجال الولائي عن طريق اظهار نقاط قوته و ضعفه و إمكاناته وتهديداته التي تسمح بالتشخيص والتقييم المؤدي إلى وضع اشكاليته العامة و من ثم الوصول إلى التوجهات العامة والمحاور الاستراتيجية التي تعتبر قواعد أساسية لوضع البرامج العملياتية للتهيئة و للتنمية المستدامة لاقليم الولاية ومع هذا واجهت الولاية العديد من المشاكل التي حالت في تجسيده .

إلا ان المخطط تهيئة الاقليم الولاية وتطبيقه لبعض القوانين لم يفي بتوفير كل الامكانيات لدى المجتمع وبالتالي يبقى هناك نقص في الاستراتيجيات والتجيهات التي يضعها المخطط وقف قانون المشرع الجزائري .

ولهذا فإن التنمية البيئية في منظورها الشامل ترتبط ارتباطا وثيقا بالتخطيط المستقبلي على المديين المتوسط و البعيد مع الاخذ بعين الاعتبار كل العناصر المفصلية التي تكون النسق الإقليمي لولاية ورقلة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ديمقراطية أو تجهيزية أو حتى كل ما يتعلق بالطرقات.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

عرفت ولاية ورقلة تغيرات متعددة في مختلف المجالات الاجتماعية و الاقتصادية أدت إلى تزايد المراكز العمرانية وتطور ديمغرافي متواصل وفي المقابل تطور ديمغرافي سريع يتمثل في اتساع المساحات العمرانية بصفة كبيرة نتيجة تسارع المشاريع المشتركة التي تقوم بها الدولة في القطاع الخاص وفي جميع الميادين من أجل تلبية مختلف المتطلبات و الحاجيات المتزايدة للمواطن الذي يسعى إلى التغير الجذري للجوانب سواء في البنية السكانية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ولهذا تطلب هذا التحول تغيير في المناهج خاصة في أدوات التخطيط المجالي ومخطط التهيئة الولائي، المصادق عليه سنة (2014) الذي يضع خرائط النمو للأفاق القادمة (2030) من أجل لمح العناصر العمرانية وفق خطط مبنية على تحليل مؤشرات وضوابط مختلفة تعمل على إظهار نقاط القوة والضعف لدى الولاية ، التي تسمح بتقييم مستوى مكونات الولاية الطبيعية والديمغرافية والاقتصادية.

كما يجسد المخطط مبادئ وأهداف ومخططات استشرافية للتهيئة العمرانية والتنمية المستدامة و التي سمحت بمشاركة الفاعلين المنتمين إلى مختلف دوائر الولاية وتطابق نتائج المشاركة والمنافسة لمعرفة المشاكل الحقيقية ، كما يجب ربط برامج ومشاريع التخطيط المجالي بخصائص البيئة الطبيعية والاقتصادية الاجتماعية وفق مبادئ التنمية المستدامة ، من خلال استخدام الموارد الطبيعية جنبا إلى جنب مع تطور النمو الاقتصادي والانسجام الاجتماعي.

وللوصول إلى السبب الرئيسي وراء التجسيد الفعلي لمخطط التهيئة الولائي الذي يعتبر كون مخطط التهيئة لم يعطي للمجال الحق الكامل في التجسيد وضبطه على أرض الواقع وهذا وفقا لتطبيقه بعض القوانين واختلافها ومعاناته في تطبيقها للحصول على تخطيط إقليمي وحظري معا.

وفي نفس الوقت نعلم أن ولاية ورقلة استفادت من مخطط تهيئة اقليمها الولائي وذلك عند تطابق النتائج ومعرفة المشاكل الحقيقية والرهانات التي تطبع فعليا تراب الولاية بكل شاسعته مما انجر عنه قواعد مبنية على أساس التوازن فقدرات الولاية من مياه وأرض ونخيل وطاقة ومناجم وموارد سياحية ومهارات وثروات إيكولوجية تاريخية ثقافية وهياكل لاقتصادية وطرقات وتجهيزات كبرى كلها تسمح بهبة تنموية رائعة بالنسبة للولاية .

وانطلاقا من المخطط التوجيهي الوطني (SRAT)و المخطط الخاص ببرمجة المجال الاقليمي (SEPT/SUD/EST)و توصيات الفاعلين المحليين، حددت توجهات كبرى بالنسبة للولاية واعتبرت المدينة فعلا قطب تنافسي على مستوى الولاية و المنطقة في آن واحد لما لها من دور مميز تلعبه داخل المجال البرمجي (SEPT/SUD/EST) و على المستوى الوطني و هذا لا يتم إلا عن طريق إزاحة التهديدات التي تعيق و تتربص بالبيئة و بعث النشاط الاقتصادي على مستوى القطاعات :

- ✓ تحسين تغطية الاجتماعية .
- ✓ تدعيم التجهيزات والهياكل القاعدية .
- ✓ إيجاد التوازن للشبكات العمرانية والريفية .التوصيات
- ✓ إعادة إحياء النشاط الثقافي والتراثي وتأطير المجموعات الحلية .
- ✓ حماية المحيط والبيئة .
- ✓ توفير هياكل جديدة في مجال الري وإصلاح المتواجد منها ،والصناعة والسقي .
- ✓ اقتراح مشاريع تتماشى مع واقع المجال المدروس وخاصة من الجانب البيئي من أجل تعبئة مثالية لسد الاحتياجات المتزايدة للماء في الخدمات المنزلية .

وفي الاخير نرجوا أن نكون قد وقنا في إعطاء ولو جزء بصورة عامة عما تعانيه الولاية التي تعبر احدى الولايات الجزائرية التي تزخر بثرواتها ،في ظل تجسيد البعد البيئي لمخطط التهيئة الولائي عن طريق قوانين بإنجاز عدد كبير من المشاريع التي تجعل الولاية في تطور دائم ،ولا ننسى اقتراحنا لبعض التوصيات التي نراها بمنظورنا الخاص مناسبة على انها تساهم في تسيير الجديد للإقليم ولاية والحصول على اقليم حظري مستديم محض.

المراجع

المراجع باللغة العربية :

- **برني ميلودي** ،أطر الدمج الطوعي للبعد البيئي في المؤسسات الصناعية ،**مقال مجلة** الابحاث الاقتصادية والادارية العدد17 جوان2015،جامعة محمد خيضر بسكرة.
- **بصيص زهير ماجد،** البعد البيئي في برامج التنمية المحلية في ولاية بسكرة ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير تخصص تسيير تقنيات حضرية جامعة محمد خيضر بسكرة .
- **بن بوعبد الله مونية ، بن بوعبد الله وردة** ، تقييم الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري ،جامعة محمد الشريف مساعدية ،الجزائر سنة 2019.
- **بن عياش سمير** ،السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات السياسية المقارنة،جامعة الجزائر.
- **بوطالبي سالم** النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة ،رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص قانون البيئة جامعة سطيف.
- **تركي شهرزاد ،صالحي صونية** ،البعد البيئي للمخطط الوطني لتهيئة الاقليم وتطبيقاته في قانون التعمير ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ،تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الاقليمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عبد الرحمان – ميرة- بجاية ،سنة2015.
- **حامد بدر الدين** ،مخطط تهيئة إقليم الولاية بين الواقع والتجسيد ، مذكرة ماستر ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،سنة2019.
- **دعموش فاطمة الزهراء** ،سياسة التخطيط البيئي في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في قانون الدولة فرع تحولات الدولة ،جامعة تيزي وزو.
- **راتب السعود** ،الأنسان والبيئة ،عمان الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع 2004.
- **رمضان محمد بطيخ** ،التخطيط بين النظرية والتطبيق ،مجلة العلوم القانونية والإقتصادية ،العدد الاول ،كلية الحقوق ،جامعة عين شمس القاهرة 1999.
- **زهير صيفي،** دور الجماعات المحلية في حماية البيئة الحضرية من التلوث ،مجاة العلوم الانسانية العدد 6،جامعة محمد خيضر بسكرة ،سنة 2018 .
- **سليمان الطماوي** ،الوجيز في الإدارة العامة ،دار الفكر العربي ،القاهرة 2000 .
- **شريف محمد الامين** ،محاضرة بعنوان التخطيط العمراني والتنمية المستدامة ،سنة2018.
- **طاوسي فاطنة** ،الحق في البيئة السليمة في التشريع الدولي والوطني ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص حقوق الانسان والحريات العامة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- **عادل عبد الرشيد عبد الرزاق** ،التشريعات البيئية العربية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي ،ندوة عربية حول دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية ،الشارقة 7-11 ماي 2005.
- **عبد الهادي المليحي** ،محمد محمود مهدلي ،التخطيط للتنمية ،المكتب الجامعي الحديث، مصر 2004.

- **فارس شكري حميد** ،المقاومة الثقافية في البيئة الحضرية،(دراسة تحليلة في التحولات الهوية العمرانية)،دار البيروني للنشر والتوزيع 2013/03/06.
- **فاطمة مبارك** ،التنمية المستدامة أصلها ونشأتها ،مجلة بيئة المدن الإلكترونية ،العدد الثالث 10،يناير 2016 القانون.
- **قنانة سيلية ،جودي الويزة** ،قانون التعمير لحماية البيئة ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون
- تشريعات التعمير والبناء ،مجلة أكاديمية دولية فصيلة محكمة تعني بنشر البحوث والدراسات في المجال العمراني ،العدد الخامس ،سنة مارس2018 .
- **محرز نور الدين ،صيد مريم** ،التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة ،سنة 2018/2017.
- **محمد بن زعميه،** حماية البيئة دراسة مقارنة بين التشريعات الإسلامية والقانون الجزائري ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع شريعة وقانون جامعة الجزائر.
- **مدحت محمد أبو ناصر** ،التنمية المستدامة أبعادها ،مفهومها ،المجموعة العربية للتدريب والنشر ،سنة 2017.
- **مدين آمال** المنشآت المصنفة لحماية البيئة ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق –تخصص قانون عام– جامعة تلمسان.
- **وناس يحي** الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ،رسالة دكتوراه في القانون العام جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان.

التقارير والنصوص القانونية :

- القانون 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بيهيئة الاقليم والتنمية المستدامة ،الجريدة الرسمية العدد2001/77.
- القانون 02/10 المؤرخ في 21أكتوبر2010 يتعلق المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة.
- القانون رقم 12–07 مؤرخ في 21 فبراير سنة 2012، يتضمن قانون الولاية ،الجريدة الرسمية عدد12 صادرة في 29فبراير 2012.
- القانون رقم10/03 المؤرخ في 2003/07/19 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،الجريدة الرسمية عدد 43 .
- القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة ، الجريدة الرسيمية عدد43 الصادرة بتاريخ 2003/07/20.

- المرسوم التنفيدي رقم 13-13 مؤرخ في 15يناير 2013،يحدد قواعد تنظيم وتسيير المصالح الخاريجية لوزارة السكن والعمران ،الجريدة الرسمية ،عدد 3 الصادرة في 16 يناير 2016.
- المرسوم التنفيدي رقم 16-83 المؤرخ في 21 جمادى الاولى 1437،الموافق لمارس 2016،العدد13.
- قانون 06/06 المؤرخ في 20فبراير 2006،يتضمن القانون التوجيهي للمدينة ،الجريدة الرسمية ،عدد15،صادره في 12مارس 2006.
- المرسوم التنفيدي 10-01 المؤرخ في 04 يناير 2010 المتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء ج.ر عدد 01 ل 06 يناير 2010.
- المرسوم التنفيدي 91-178 المؤرخ في 28 ماي 1991 يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الاراضي والمصادقة عليه والوثائق المتعلقة به ،الجريدة الرسمية ،عدد1991/26.

التقارير باللغة العربية:

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية ورقلة SDAT.

مونوغرافيا ولاية ورقلة 2019 - 2018.

وثيقة المخطط الوطني لتهيئة الاقليم .

المراجع باللغة الفرنسية :

- PROUGARMME D ACTION TERITOINAL
- IMPACT DES PRATIQUES D'IRRIGATION SUR L'ENVIRONNEMENT : CAS DE LA CUVETTE DE OUARGLA .
- PLAN D AMENAGEMENT TERRTOIRE ZILAYA *PATW* -WILAYA DE OUARGLA .

المواقع الالكترونية :

- DCOMMERSCE-OURGLA :DZ/ar exe2 /PHP=art- wilaya .
- https:// www/google.com.
- مدونة أدماج البعدالبيئي في التنمية

الملاحق

الباب التاسع

أحكام انتقالية

المادّة 68 : تمنح مهلة أقصاها سنتان (2) ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، للبلديات التي يتعدى عدد سكانها 100.000 نسمة ، للالتزام بأحكام المادة 29 من هذا القانون.

المادّة 69 : تمنح مهلة أقصاها خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون لمستغلي المنشآت الموجودة لمعالجة النفايات الخاصة والنفايات المنزلية وما شابهها ، للالتزام بأحكام هذا القانون.

المادّة 70 : تمنح مهلة أقصاها ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون لمستغلي المواقع الخاصة بالنفايات الهامدة ، للالتزام بأحكام هذا القانون.

المادّة 71 : تمنح مهلة أقصاها سنتان (2) ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون حائزي المخزونات الموجودة للنفايات الخاصة والنفايات الخاصة الخطرة، للالتزام بأحكام هذا القانون.

المادّة 72 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001.

عبد العزيز بوتفليقة

قانون رقم 01 - 20 مؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلّق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 119 (الفقرة 3) و120 و122 و126 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 17 المؤرخ في 5 شوال عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 والمتضمن قانون المياه، المعدّل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 12 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن النظام العام للغابات، المعدّل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 87 - 03 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1407 الموافق 27 يناير سنة 1987 والمتعلق بالتهيئة العمرانية،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 02 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالتخطيط،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدّل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدّل،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 98 - 04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

- وبمقتضى القانون رقم 99 - 09 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420 الموافق 28 يوليو سنة 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة،

- وبمقتضى القانون رقم 2000 - 03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 5 غشت سنة 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 13 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 7 غشت سنة 2001 والمتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه،

- وبمقتضى الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار،

- وبمقتضى الأمر رقم 01 - 04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،

- وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

المادة الأولى : تحدد أحكام هذا القانون التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة ، على أساس:

- الاختيارات الاستراتيجية التي تقتضيها تنمية من هذا النوع،

- السياسات التي تساعد على تحقيق هذه الاختيارات،

- تدرج أدوات تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

الفصل الأول

مبادىء وأسس السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

المادة 2 : تبادر الدولة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتديرها.

تسير هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاصات كل منها، وكذلك بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية.

يساهم المواطنون في إعداد هذه السياسة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 3 : يقصد في مفهوم هذا القانون، بالمصطلحات الآتية :

- **برنامج الجهة لتهيئة الإقليم وتنميته** : الإقليم الذي يتكون من عدة ولايات متاخمة، لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة أو متكاملة،

- **الحاضرة الكبرى** : التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل ثلاثمائة ألف (300.000) نسمة ولها قابلية لتطوير وظائف دولية، زيادة على وظيفتها الجهوية والوطنية،

- **المساحة الحضرية** : الإقليم الذي يجب أخذه بعين الاعتبار بهدف التحكم في تنمية حاضرة كبرى وتنظيمها،

- **المدينة الكبيرة** : تجمع حضري يشمل على الأقل مائة ألف (100.000) نسمة،

- **المدينة الجديدة** : تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات الموجودة،

- **المنطقة الحساسة** : فضاء هش من الناحية الإيكولوجية، لايمكن أن تنجز فيها عمليات إنمائية دون مراعاة خصوصيتها.

المادة 4 : تهدف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي.

كما تهدف إلى :

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل،

- تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين،

- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب،

- دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من أجل استقرار سكانها،

- إعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى،

- حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا واقتصاديا وتثمينها،

- حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية،

- الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة.

المادة 5 : تساهم السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في إرساء دعائم الوحدة الوطنية وتدمج ، بالإضافة إلى الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، متطلبات السيادة الوطنية والدفاع عن الإقليم .

المادة 6 : تضمن الدولة في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ما يأتي:

- تعويض العوائق الطبيعية والجغرافية للمناطق والأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته وإعماره بشكل متوازن،

- تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش والإقصاء الاجتماعيين في الأرياف والمدن على حد سواء،

- دعم الأنشطة الاقتصادية بحسب أماكن تواجدها وضمان توزيعها وانتشارها وتدعيمها في كافة تراب الإقليم الوطني،

- التحكم في نمو المدن وتنظيمه.

الفصل الثاني
توجيهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وأدواتها

القسم الأول
المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

المادة 7 : أدوات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة هي:

- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني، التوجيهات والترتيبات الاستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

- المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل الذي، بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، يترجم بالنسبة للمناطق الساحلية والشريط الساحلي للبلاد الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة والمستهدفة وتثمينها،

- المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر،

- المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم التي تحدد، بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، التوجيهات والترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة، كما تتكفل المخططات الجهوية الخاصة بالمناطق الساحلية بالترتيبات المتضمنة في المخطط الوطني لتهيئة السواحل،

- مخططات تهيئة الإقليم الولائي التي توضح وتثمن، بالتوافق مع المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم المعني، الترتيبات الخاصة بكل إقليم ولاية، في مجال ما يأتي ،على الخصوص:

- تنظيم الخدمات العمومية،

- مساحات التنمية المشتركة بين البلديات،

- البيئة،

- السلم الترتيبي والحدود المتعلقة بالبنية الحضرية،

- المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى التي تحل محل مخططات تهيئة الأقاليم الولائية لفضاءات الحواضر الكبرى المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

المادة 8 : يترجم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يدعى في صلب النص " المخطط الوطني" ويطور التوجيهات الاستراتيجية الأساسية لتهيئة الإقليم الوطني وتنميته المستدامة، ويشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية.

يحدد المخطط الوطني الفضاءات والأقاليم الخاضعة للأحكام المنصوص عليها في المادتين 57و58 أدناه.

المادة 9 : ترمي التوجيهات الأساسية المحددة في المخطط الوطني بالإضافة إلى الغايات المحددة في المادة 4 أعلاه، إلى ضمان:

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم الوطني،

- تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلاني،

- التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة،

- دعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم،

- حماية التراث الايكولوجي الوطني وتنميته،

- حماية التراث التاريخي والثقافي وترميمه وتثمينه،

- تماسك الإختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.

المادة 10 : يضع المخطط الوطني المبادىء التي تحكم تموقع البنى التحتية الكبرى للنقل والتجهيزات الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.

ويدمج مختلف سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.

ويحدد مساحات الحواضر الكبرى التي ستكون محل مخطط توجيهي للتهيئة المنصوص عليه في المادة 50 أدناه.

المادة 11 : يحدد المخطط الوطني مبادىء وأعمال التنظيم الفضائي المتعلقة بما يأتي:

- الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية ومناطق التراث التاريخي والثقافي،

- تعبئة الموارد المائية وتوزيعها وتحويلها،

- برامج الاستصلاح الزراعي والري،

- البنى التحتية الكبرى للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوزيع الطاقة ونقل المحروقات،

- البنى التحتية للتربية والتكوين والبحث،

- انتشار الخدمات العمومية للصحة والثقافة والرياضة،

- البنى التحتية السياحية،

- المناطق الصناعية والأنشطة.

المادة 12 : يأخذ المخطط الوطني في الحسبان الخصوصيات المميزة للإقليم.

وبهذه الصفة :

- يحدد لبعض أجزاء الإقليم استراتيجية مكيفة، ترمي إلى إعادة التوازنات الضرورية لديمومة التنمية أو إلى خلق الظروف المواتية لهذه التنمية وترقيتها،

- يحدد الأعمال التكاملية الضرورية لحماية الفضاءات الحساسة التي هي الساحل والمرتفعات الجبلية والسهوب والجنوب والمناطق الحدودية وتثمينها.

المادة 13 : يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كيفيات ضمان المحافظة على المناطق الساحلية والجرف القاري وحمايتها وتثمينها، والمرتبطة بما يأتي :

- احترام شروط تمدن المناطق الساحلية وشغلها،

- تنمية أنشطة الصيد البحري والأنشطة الأخرى،

- حماية المناطق الساحلية والجرف القاري ومياه البحر من أخطار التلوث،

- حماية المناطق الرطبة،

- حماية التراث الأثري المائي.

المادة 14 : يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تنمية اقتصاد متكامل في المرتفعات الجبلية مرتبطة بما يأتي :

- حشد الموارد المائية بواسطة التقنيات المناسبة،

- تطوير الزراعة وتربية المواشي بالمناطق الجبلية وكذلك إحداث المساحات المسقية الموائمة وتحسينها،

- إعادة تشجير الغابات والحفاظ على التراث الغابي واستغلاله العقلاني،

- حماية التنوع البيولوجي،

- الاستغلال الأفضل للموارد المحلية بتطوير الصناعة التقليدية والسياحة والأنشطة الترفيهية التي تلائم الاقتصاد الجبلي،

- ترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة الملائمة للاقتصاد الجبلي،

- فك العزلة بتحسين شبكات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية،

- ترقية مراكز للحياة وإقامة التجهيزات والخدمات الضرورية للعيش في هذه المناطق،

- حماية الممتلكات الثقافية والتاريخية والأثرية والمحافظة عليها وتثمينها.

المادة 15 : يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الأحكام المتعلقة بترقية مناطق الهضاب العليا وتهيئة السهوب، التي ترتكز على :

- مواءمة نظام الاستغلال الريفي للخصوصيات السهبية،

- الاستغلال العقلاني لكل الموارد المائية السطحية والباطنية المحلية وتحقيق التحويلات الضرورية لها انطلاقا من الشمال ومن الجنوب،

- مكافحة التصحر والاستغلال الفوضوي للأراضي،

- حماية المساحات الرعوية وتجهيزها،

- تجنيد سكان السهوب وإشراكهم في أعمال التنمية،

- ترقية مراكز للحياة،

- ترقية نسيج صناعي يتمحور حول نشاطات مهيكلة ومقاولاتية ومؤسسات صغيرة ومتوسطة قليلة الاستهلاك للماء،

- تطوير وتحديث البنى التحتية للنقل البري والسكك الحديدية والنقل الجوي،

- تطوير الخدمات والبنى التحتية الخاصة بالتكوين والبحث،

- تطوير البنى التحتية للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام،

- الترقية الاجتماعية عن طريق القيام بأعمال في مجالي التربية والصحة،

- تطوير التراث الثقافي والحفاظ عليه،

- رصد ومتابعة تطور المجال السهبي باستمرار.

المادة 16 : يأخذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بعين الاعتبار المميزات والخصوصيات الطبيعية والاقتصادية لمناطق الجنوب ويحدد الأحكام الخاصة بالمناطق المتجانسة الكبرى من أجل :

- ترقية الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية الباطنية الحفرية والسطحية،

- حماية المنظومات البيئية في الواحات والصحاري،

- ترقية الزراعة الصحراوية والواحات،

- تثمين الطاقة الزراعية واستصلاح أراض جديدة عن طريق إعداد برنامج عقلاني لاستغلال الموارد المائية الباطنية استغلالا طويل الأمد وتطبيقه،

- حماية المناطق الرعوية وتجهيزها،

- تطوير البنى التحتية للنقل البري والسكك الحديدية والنقل الجوي وتوسيعها وعصرنتها،

- الترقية الاجتماعية عن طريق القيام بأعمال في مجالي الصحة والتربية،

- تطوير أنشطة اقتصادية توائم ظروف هذه المناطق وخاصة الصناعات المرتبطة باحتياجات السكان وتثمين المحروقات والموارد المنجمية،

- تطوير الخدمات والتجهيزات الخاصة بالتكوين والبحث،

- إنشاء مراكز للحياة مطابقة لخصوصيات هذه المناطق ولأنشطتها،

- تطوير البنى التحتية للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام،

- مكافحة التصحر والترمل وصعود المياه،

- الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي في هذه المناطق وتثمين التراث السياحي الصحراوي،

- رصد حالة موارد حقول الماء الجوفية ومتابعتها باستمرار.

المادة 17 : يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ترتيبات خاصة بتنمية المناطق الحدودية والمتعلقة، على وجه الخصوص، بالتكفل بما يأتي :

- ترقية مراكز للحياة وامتصاص الاختلالات فيما يخص التجهيزات المرتبطة بالإطار المعيشي للسكان المعنيين والمحافظة على ثرواتهم الطبيعية والحيوانية،

- فك العزلة وتنمية شبكات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية،

- تثمين الموارد المحلية وتطوير أنشطة تكميلية في إطار الاندماج المغاربي، ومايترتب عليه من مبادلات وتعاون حدودي وتنمية مشتركة مع المناطق والبلدان المجاورة.

المادة 18 : يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أحكاما وترتيبات خاصة بالتنمية للمناطق الواجب ترقيتها تنمية مدعمة وتفاضلية.

تشمل المناطق الواجب ترقيتها :

- الأقاليم المتميزة بضعف مستوى تنميتها الاقتصادية وبعدم كفاية نسيجها الصناعي والخدماتي،

- الأقاليم الريفية المحرومة التي تتميز بضعف مستوى تنميتها الاقتصادية وتواجه صعوبات خاصة،

- المناطق الحضرية الحساسة المتميزة بوجود مجموعات كبرى أو أحياء سكنية متدهورة وباختلال توازن حاد بين السكن والشغل،

- وكل إقليم آخر يتطلب أعمالا ترقوية خاصة من طرف الدولة.

تحدد المناطق الواجب ترقيتها وتصنيفها والإجراءات النوعية الخاصة بها عن طريق التنظيم.

القسم الثاني

إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمصادقة عليه

المادة 19 : تتولى الدولة إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

المادة 20 : يصادق على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم عن طريق التشريع لمدة 20 سنة.

يكون موضوع تقييمات دورية وتحيين كل خمس (5) سنوات، حسب الأشكال نفسها.

القسم الثالث

المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

المادة 21 : ينشأ مجلس وطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

يضطلع، على وجه الخصوص، بالمهام الآتية :

- اقتراح التقييم والتحديث الدوري على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،

- المساهمة في إعداد المخططات التوجيهية الوطنية والجهوية،

- يقدم تقريرا سنويا عن تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أمام غرفتي البرلمان،

تحدد تشكيلة المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ومهامه وكيفيات سيره عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث

تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

القسم الأول

المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية

المادة 22 : دون الإخلال بالأحكام القانونية في هذا المجال، تؤسس مخططات توجيهية خاصة بالبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.

المخططات التوجيهية الخاصة بالبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية هي الأدوات المفضلة لتطوير الإقليم الوطني والتنمية المنسجمة لمناطقه، وتتضمن ما يأتي:

- المخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية،
- المخطط التوجيهي للمياه،
- المخطط التوجيهي للنقل :
  * الطرق والطرق السريعة،
  * السكك الحديدية،
  * المطارات،
  * الموانئ،
- المخطط التوجيهي للتنمية الزراعية،
- المخطط التوجيهي لتنمية الصيد والموارد الصيدية،
- المخطط التوجيهي لشبكات الطاقة،
- المخطط التوجيهي للمصالح والبنى التحتية للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام،
- المخطط التوجيهي للمؤسسات الجامعية وهياكل البحث،
- المخطط التوجيهي للتكوين،
- المخطط التوجيهي للصحة،
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية،
- المخطط التوجيهي للأملاك والخدمات والتجهيزات الثقافية الكبرى،
- المخطط التوجيهي للرياضة والتجهيزات الرياضية الكبرى،
- المخطط التوجيهي للمناطق الصناعية والأنشطة،
- المخطط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية.

المادة 23 : تعد المخططات التوجيهية المنصوص عليها في المادة 22 أعلاه طبقا للتوجيهات والأولويات المحددة في المواد من 24 إلى 39 أدناه.

يكون إعداد المخططات التوجيهية القطاعية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومراجعتها، موضوع تنسيق بين مختلف القطاعات بعنوان تهيئة الإقليم.

تحدد كيفيات هذا التنسيق ومجال تطبيق ومحتوى كل المخططات التوجيهية والقواعد الإجرائية المطبقة عليها عن طريق التنظيم.

يصادق على المخططات التوجيهية عن طريق التنظيم.

المادة 24 : يحدد المخطط التوجيهي للفضاءات والمحميات الطبيعية، التوجهات التي تمكن من تنمية هذه الفضاءات تنمية مستدامة مع مراعاة وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

يصف المخطط التدابير الكفيلة بتأمين نوعية البيئة والمناظر وبالحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وبحماية الموارد غير المتجددة.

يحدد المخطط شروط تنفيذ أعمال الوقاية من كل أنواع الأخطار بغرض تطبيقها الملائم على مجموع هذه الفضاءات.

يعرّف الأقاليم التي تتطلب بعض أماكنها تدابير خاصة في مجال الحماية والتسيير، وكذلك الشبكات البيئية وتواصلات الفضاءات المحمية وتوسعاتها الجديرة بالتنظيم.

يضع مؤشرات وأنظمة للملاحظة والرصد والمتابعة خاصة بالتنمية المستدامة، تبين حالة المحافظة على التراث الطبيعي وآثار مختلف الأنشطة وفعالية تدابير الحماية والتسيير التي قد تكون موضوعا لها، عند الاقتضاء.

يضع منظومة خاصة للمحافظة والبحث في مجال التنوع البيولوجي.

يلحق بهذا المخطط تقرير عن حالة التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي وآفاق المحافظة عليهما وتطويرهما.

المادة 25 : ينص المخطط التوجيهي للمياه على تطوير البنى التحتية الخاصة بحشد الموارد المائية السطحية والباطنية وكذلك توزيع هذا المورد بين المناطق طبقا للخيارات الوطنية في مجال شغل الإقليم وتطويره.

يشجع المخطط التوجيهي للمياه تثمين المورد المائي والاقتصاد فيه واستعماله العقلاني وتطوير الموارد المائية غير التقليدية المستمدة من رسكلة المياه القذرة ومن تحلية مياه البحر واستعمالها.

المادة 26 : تأخذ المخططات التوجيهية المنصوص عليها في المواد من 27 إلى 30 أدناه، بعين الاعتبار التوجيهات الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وبالتالي، ينبغي أن تعمل عن طريق التشاور على مايأتي :

- تحديد شروط دعم البنى التحتية للنقل وتحديثها وتطويرها،

- تشجيع الأعمال التي من شأنها فك العزلة على مستوى الإقليم الوطني،

- توخي أنماط النقل المناسبة والملائمة للمناطق الحساسة،

- تشجيع المناهج المتعددة الأنماط التي من شأنها تحسين التكامل بين أنظمة النقل ونجاعتها ومردودها.

المادة 27 : يضع المخطط التوجيهي المتعلق بالطرق والطرق السريعة المحاور الكبرى للشبكة الوطنية للطرق السريعة والطرق تبعا لهدف خدمات النقل وفك العزلة عن كافة الإقليم.

يتكفل بالطلب على النقل البري والمواصلات البرية الدولية، مع العمل على إعادة تنظيم شغل الإقليم طبقا للأحكام التشريعية في هذا المجال.

وينص على تحديث شبكة النقل على الطرق والطرق السريعة والبرامج الخاصة بفك العزلة عن الأقاليم، لاسيما أقاليم الجنوب.

المادة 28 : ينص المخطط التوجيهي للسكك الحديدية على تطوير وتوسيع شبكة السكك الحديدية الوطنية بكيفية تسمح لها في النهاية بتأمين التواصل والتكامل بين شبكات نقل الأشخاص والبضائع.

يأخذ في الحسبان تدعيم البنى التحتية الموجودة وتحديثها وتطوير الخطوط الجديدة المرتبطة بتعزيز كثافة الشبكات وبوسائل النقل التي تخدم مساحات الحواضر وبفك العزلة عن الهضاب العليا وعن مناطق الجنوب.

المادة 29 : ينص المخطط التوجيهي المتعلق بالمطارات على تدعيم البنى التحتية والبنى الفوقية للمطارات وتطويرها ومواءمتها لاحتياجات تطور النقل الجوي وكذلك ترقية المطارات من النوع الدولي.

يقترح، عند الاقتضاء، الخدمات الجوية الداخلية الواجب ترقيتها في إطار متطلبات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

المادة 30 : يحدد المخطط التوجيهي المتعلّق بالموانئ آفاق تدعيم البنى التحتية للموانئ وتحديثها وتطويرها.

ويبين وسائل الدعم الضرورية لوجهات مختلف أنواع الموانئ من خلال تكييفها مع تطور شبكة النقل والأنشطة المينائية، مع مراعاة الأقاليم التي يتوفر فيها النقل.

المادة 31 : يحدد المخطط التوجيهي للتنمية الفلاحية كيفيات الحفاظ على المناطق الفلاحية والريفية والرعوية وتوسيعها وحمايتها واستعمالها.

يبين شروط توزيع الأنشطة الفلاحية، مع السهر على احترام موارد المنطقة وعلى الاستغلال العقلاني للموارد المحدودة المتمثلة في المياه والتربة.

يشكل الإطار الأفضل لبرمجة عمليات وبرامج تنمية القطاع الفلاحي وتنفيذها ومتابعتها.

المادة 32 : يهدف المخطط التوجيهي للصيد البحري وتربية المائيات إلى ترقية أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات مع تشجيع، على وجه الخصوص، إنشاء موانئ وملاجئ للصيد البحري وكل المنشآت والصناعات الأخرى المعدة للصيد البحري وتربية المائيات.

كما يحدد إجراءات المحافظة على المنظومة البيئية المائية والموارد الصيدية.

المادة 33 : يحدد المخطط التوجيهي للطاقة أهداف الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة ويساعد على مكافحة التلوث البيئي وآثار الاحتباس الحراري الناجمة عن هذا الاستغلال.

ولهذا الغرض، يقدر الاحتياجات الطاقوية والاقتصاد فيها والاحتياجات المتعلقة بنقلها.

يحدد الشروط التي ينبغي للدولة والجماعات الإقليمية تشجيعها من أجل تيسير أعمال التحكم في الطاقة وكذا إنتاج طاقات متجددة واستعمالها.

يحدد المخطط برمجة آفاق تطور شبكات نقل الكهرباء والغاز والمنتجات البترولية.

المادة 34 : يهدف المخطط التوجيهي المتعلق بالخدمات والبنى التحتية للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام إلى تأمين إيصال هذه الخدمات إلى كافة الإقليم.

يساعد على التنمية الاقتصادية للإقليم وضمان استفادة الجميع من الإعلام والثقافة والتكنولوجيا، كما يحدد الشروط المثلى لاستعمال هذه الخدمات.

يحدد أهداف إيصال الخدمات عن بعد، وكذلك الشروط التي يمكن الدولة أن تعمل ضمنها على ترقية خدمات جديدة عن طريق إنجاز مشاريع تجريبية وتطوير مراكز للموارد المتعددة الاتصالات على الخصوص .

يحدد السبل والوسائل الكفيلة بترقية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال داخل المؤسسات التعليمية ومؤسسات التكوين المهني.

المادة 35 : ينظم المخطط التوجيهي المتعلق بالتعليم العالي والبحث، في إطار الخيارات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، التوزيع المتوازن لخدمات التعليم العالي والبحث على مستوى التراب الوطني وتطويرها،

يدمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتسهيل تكوين شبكات لمراكز البحث والتعليم العالي.

يشجع على بروز أقطاب للتعليم العالي والبحث العلمي ذات صبغة وطنية ودولية.

يساعد على قيام اتصالات بين التكوين التكنولوجي والتكوين المهني وعالم الاقتصاد.

المادة 36 : يحدد المخطط التوجيهي للتكوين، في إطار الخيارات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، التوزيع المناسب لمؤسسات التكوين وتطويرها، وذلك حسب الوجهات الخاصة بكل إقليم.

كما يشجع التكامل بين التكوين وعالم الاقتصاد ويرتكز، على وجه الخصوص، على تكنولوجيا الإعلام والاتصال لترقية الترابط الضروري بين الأنساق الفرعية للتربية والتكوين العالي.

المادة 37 : يهدف المخطط التوجيهي المتعلق بالصحة، في إطار الخيارات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، إلى ضمان استفادة الجميع من العلاج في كل موقع من الإقليم وإلى تحسين نوعية التكفل بالعلاج.

يحدد تنظيم منظومة علاج ناجع، كما يبين شروط وضع المؤسسات الاستشفائية في شكل شبكة متكاملة.

المادة 38 : يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كيفيات تطوير الأنشطة السياحية ومنشآتها الأساسية مع مراعاة :

- خصوصيات المناطق وإمكاناتها،
- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- واجبات الاستغلال العقلاني والمتسق للمناطق والفضاءات السياحية.

وبهذه الصفة، يحدد قواعد المحافظة على المواقع ومناطق التوسع السياحي، وشروطها.

كما يحدد شروط توطين المشاريع السياحية وكيفياته، وأصناف التجهيزات وخصائصها وطريقة استغلال المواقع من خلال تحديد دفاتر الشروط.

المادة 39 : يحدد المخطط التوجيهي للسلع والخدمات والتجهيزات الثقافية الكبرى في إطار الخيارات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الأهداف والوسائل الكفيلة بتنفيذها قصد تشجيع الإبداع وتطوير الاستفادة من الممتلكات والخدمات والعروض الثقافية في كافة تراب الإقليم.

يشجع تطور الأقطاب الفنية والثقافية وترقية التراث الفني والثقافي في كافة الإقليم.

يرتكز على استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل إيصال الأعمال والعروض الثقافية.

يحدد كيفيات تثمين الممتلكات الثقافية وحمايتها.

المادة 40 : يحدد المخطط التوجيهي المتعلق بالرياضات والتجهيزات الرياضية الكبرى، في إطار الخيارات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، أهداف الدولة في تشجيع استفادة المواطنين من الخدمات والتجهيزات والفضاءات والمواقع المتعلقة بالممارسات الرياضية في كافة الإقليم مع مراعاة الوسائل والاحتياجات في مجال التكوين وتطوير الممارسات الرياضية.

يحدد تمركز الأقطاب الرياضية، ويوجه وضع الخدمات والتجهيزات المهيكلة ذات الصلة بها.

المادة 41 : يحدد المخطط التوجيهي للمناطق الصناعية والأنشطة، في إطار الخيارات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، تطوير المناطق الصناعية والأنشطة ومواقعها.

وبهذه الصفة، يتكفل بما يأتي :

- ضرورة إعادة تحويل الصناعات الوطنية ومواءمتها للتكنولوجيا والمرامي التنافسية الواعدة،

- تنظيم نقل مواقع الأنشطة الصناعية نحو المناطق الداخلية للبلاد،

- دعم القدرات الصناعية الجهوية والمحلية من خلال تثمين الموارد المحلية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و الصناعات الصغيرة والمتوسطة،

- حماية البيئة وتسيير النفايات الصناعية والاقتصاد في الماء والطاقة.

القسم الثاني

الترتيبات والأحكام التي تساهم في تحقيق أهداف تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

المادة 42 : تكون الاستثمارات أوالتجهيزات أو المنشآت التي لم تنص عليها أدوات تهيئة الإقليم، موضوع دراسة تأثير على تهيئة الإقليم من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل مشروع.

يحدد محتوى دراسة التأثير على تهيئة الإقليم وإجراءاتها عن طريق التنظيم.

المادة 43 : يقتضي تحقيق أهداف تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، اتخاذ ترتيبات وأحكام ترمي إلى :

- حماية الفضاءات الحساسة التي هي الساحل والمرتفعات الجبلية والسهوب والمناطق الصحراوية وتثمينها،

- إعادة إحياء الفضاءات الريفية،

- تنظيم سياسة للمدينة.

تحدد هذه الترتيبات والأحكام الخاصة بالساحل والمرتفعات الجبلية والسهوب وسياسة المدينة، عند الاقتضاء، بموجب أحكام تشريعية خاصة.

القسم الثالث

أدوات تهيئة الإقليم

المادة 44 : تكون الفضاءات الساحلية موضوع مخطط توجيهي حسب التوجيهات المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

يحدد محتوى المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم وكيفيات إعداده عن طريق التنظيم.

المادة 45 : يعد مخطط توجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر.

يحدد محتوى المخطط التوجيهي وكيفيات إعداده عن طريق التنظيم.

المادة 46 : يؤسس برنامج الجهات لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة كما هو محدد في المادة 3 أعلاه.

المادة 47 : يشكل برنامج الجهة لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة :

- فضاء تنسيقيا لتنمية الإقليم وتهيئته،

- فضاء لبرمجة السياسات الوطنية المتعلقة بتهيئة الإقليم،

- إطارا للتشاور والتنسيق بين الجهات من أجل إعداد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم وتنفيذه ومتابعته طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 48 : يؤسس كبرنامج جهات لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة :

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته شمال ـ وسط،

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته شمال - شرق،

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته شمال - غرب،

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته الهضاب العليا - وسط،

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته الهضاب العليا - شرق،

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته الهضاب العليا - غرب،

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته جنوب- شرق،

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته جنوب- غرب،

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته أقصى الجنوب.

تحدد الولايات التي يتشكل منها كل فضاء جهوي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة عن طريق التنظيم.

المادة 49 : يحدد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم التوجيهات الأساسية للتنمية المستدامة في نطاق برنامج الجهات، ويتضمن :

- تقييم الأوضاع،

- وثيقة تحليلية استشرافية،

- خطة مرفقة بوثائق خرائطية تبين مشروع تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة لكل برنامج جهة،

- مجموع الترتيبات المتعلقة بمشروع تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

يعد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم فيما يخص برنامج الجهة للتهيئة والتنمية المستدامة مايأتي:

- المؤهلات والوجهات الأساسية وقابلية الائتلام الخاصة بالفضاء المقصود،

- تموقع البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية،

- الترتيبات المتعلقة بالحفاظ على الموارد، ولا سيّما منها الماء ، واستعمالها استعمالا رشيدا،

- تنظيم العمران بما يشجع التطور الاقتصادي والتضامن واندماج السكان وتوزيع الأنشطة والخدمات والتسيير المحكم للفضاء،

- ترقية الأنشطة الفلاحية وتجديد أحياء الفضاءات الريفية مع مراعاة تنوعها وضمان تحسين الإطار المعيشي للسكان وتنوع الأنشطة الاقتصادية ولا سيّما غير الفلاحية منها،

- الأعمال المتعلقة بتفعيل الاقتصاد الجهوي عن طريق دعم تطوير الأنشطة والشغل وإعادة تجديد وإحياء الفضاءات المهددة،

- المشاريع الاقتصادية الواعدة للتصنيع والموفرة لفرص الشغل،

- ترتيبات تنظيم البنية الحضرية والتطوير المنسجم للمدن،

- الأعمال التي تتطلبها الفضاءات الهشة بيئيا أو اقتصاديا وسبل معالجتها،

- برمجة البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية وإنجازها ،

- الأعمال الخاصة بالحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي والأثري وتثمينه من خلال ترقية أقطاب للتطور الثقافي والأنشطة المرتبطة بالإبداع الفني وبالاستغلال المناسب للثروات الثقافية.

يحدد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم الأعمال ذات الحصص الزمنية، ويمكنه أن يوصي بوضع أدوات للتهيئة والتخطيط الحضري أو البيئي لكل فضاء خاضع للأحكام والإجراءات الخاصة.

المادة 50 : تتولى الدولة إعداد المخططات الجهوية لمدة مماثلة لمدة المخطط الوطني المنصوص عليه في المادة 20 أعلاه، ويصادق عليها عن طريق التنظيم.

المادة 51 : تؤسّس لكل برنامج جهة لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ندوة جهوية لتهيئة الإقليم.

تحدد تشكيلة الندوة الجهوية لتهيئة الإقليم. ومهامها وكيفيات سيرها عن طريق التنظيم.

المادة 52 : طبقا لأحكام المخطط الوطني وترتيبات المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم المعني، يحدد المخطط التوجيهي لتهيئة المساحة الحضرية على وجه الخصوص ما يأتي :

- التوجيهات العامة المتعلقة باستعمال الأرض،

- تعيين حدود المناطق الزراعية والغابية والرعوية والسهبية والمناطق التي تجب حمايتها ومساحات الترفيه،

- تحديد مواقع البنى التحتية الكبرى للنقل ومواقع التجهيزات الكبرى المهيكلة،

- التوجيهات العامة لحماية البيئة وتثمينها،

- التوجيهات العامة لحماية التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي والأثري،

- تحديد مواقع للتوسع الحضري وللأنشطة الصناعية والسياحية وكذلك مواقع التجمعات السكنية الجديدة.

تحدد شروط وكيفيات إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة المساحة الحضرية وكذا المصادقة عليه، عن طريق التنظيم.

المادة 53 : تحدد مخططات تهيئة الإقليم الولائي، بالنسبة لإقليم كل منها، مايأتي :

- مخططات تنظيم الخدمات المحلية ذات المنفعة العمومية،

- مساحات التهيئة والتنمية المشتركة بين البلديات،

- السلّم الترتيبي العام وحدود تمدن التجمعات الحضرية والريفية.

المادة 54 : يتخذ الوالي مبادرة إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية.

تحدد كيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية عن طريق التنظيم.

المادة 55 : يعد مخطط تهيئة إقليم الولاية للمدة التي يشملها المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم.

ويعرض على المجلس الشعبي الولائي للمصادقة عليه.

تتم المصادقة على مخطط تهيئة إقليم الولاية عن طريق التنظيم.

القسم الرابع

الأدوات المالية والاقتصادية لسياسة تهيئة الإقليم

المادة 56 : تكون التمويلات التي تتولاها الدولة من أجل إنجاز البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية المنصوص عليها في المواد من 22 إلى 41 أعلاه، موضوع قوانين برمجة متعددة السنوات.

المادة 57 : تحدد، في إطار قوانين المالية، إجراءات محفزة بغرض تطوير الفضاءات والأقاليم والأوساط الواجب ترقيتها وفقا لأدوات تهيئة الإقليم المصادق عليها.

علاوة على ذلك، يمكن أن تمنح إعانات ومساعدات مالية في إطار الأحكام القانونية المعمول بها لتحقيق ما يأتي :

- دعم برامج التنمية المتكاملة،

- ترقية المبادرات العمومية والخاصة في مجال التنمية،

- إحداث أنشطة وتوسيعها وتحويلها،

- استقبال الأنشطة المنقولة من مواقعها،

- تطوير هندسة التنمية.

المادة 58 : علاوة على الإجراءات المحفزة المنصوص عليها في المادة 57 أعلاه، تتخذ إجراءات ردعية اقتصادية وجبائية في إطار قوانين المالية لغرض تفادي تمركز الأنشطة أو إقامة أنشطة لاتتماشى وأدوات تهيئة الإقليم المصادق عليها في بعض المناطق.

القسم الخامس

أدوات الشراكة في تهيئة الإقليم

المادة 59 : يمكن أن يترتب على تنفيذ المخططات والمخططات التوجيهية وخطط التهيئة، لاسيما في المناطق الواجب ترقيتها، إبرام عقود تنمية تشترك فيها الدولة و/أو الجماعات الإقليمية والمتعاملين والشركاء الاقتصاديين.

عقد التنمية هو اتفاقية تشترك فيها الدولة ومجموعة أو عدة مجموعات إقليمية أو متعامل أو عدة متعاملين أو شريك أو شركاء اقتصاديين للقيام بأعمال وبرامج تحدد انطلاقا من المخططات التوجيهية وخطط التهيئة لمدة معينة.

المادة 60 : تحدد شروط إعداد مختلف أنواع العقود الخاصة بالتنمية المذكورة في المادة 59 أعلاه عن طريق التنظيم.

المادة 61 : تلغى أحكام القانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1407 الموافق 27 يناير سنة 1987 والمتعلق بالتهيئة العمرانية.

تبقى أحكام النصوص التطبيقية للقانون المذكور أعلاه سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التنظيمية المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 62 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001.

عبد العزيز بوتفليقة

مراسيم تنظيميّة

مرسوم رئاسيّ رقم 01 - 404 مؤرّخ في 28 رمضان عام 1422 الموافق 13 ديسمبر سنة 2001، يتضمّن تحويل اعتماد إلى ميزانيّة تسيير مصالح رئيس الحكومة.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

- بناء على تقرير وزير الماليّة،

- وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 77-6 و125 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرّخ في 8 شوّال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلّق بقوانين الماليّة، المعدّل والمتمّم ،

- وبمقتضى القانون رقم 2000 - 06 المؤرّخ في 27 رمضان عام 1421 الموافق 23 ديسمبر سنة 2000 والمتضمّن قانون الماليّة لسنة 2001،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 12 المؤرّخ في 27 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 19 يوليو سنة 2001 والمتضمّن قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2001،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسي المؤرّخ في 27 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 19 يوليو سنة 2001 والمتضمّن توزيع الاعتمادات المخصّصة لميزانية التّكاليف المشتركة من ميزانية التّسيير بموجب قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2001،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 - 167 المؤرّخ في 27 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 19 يوليو سنة 2001 والمتضمّن توزيع الاعتمادات المخصّصة لرئيس الحكومة من ميزانية التّسيير بموجب قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2001،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يلغى من ميزانية سنة 2001 اعتماد قدره ثمانمائة وخمسة وسبعون مليون دينار (875.000.000 دج) مقيّد في ميزانية التّكاليف المشتركة، وفي الباب رقم 37-91 "نفقات محتملة - احتياطي مجمّع".

المادّة 2 : يخصّص لميزانية سنة 2001 اعتماد قدره ثمانمائة وخمسة وسبعون مليون دينار (875.000.000 دج) يقيّد في ميزانية تسيير مصالح رئيس الحكومة، الفرع الأوّل - رئيس

الفهارس

فهرس العناوين :

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة العامة	أ
الاشكالية	ج
الفرضيات	ج
اهداف الدراسة	ج
أسباب اختيار الموضوع	د
أهمية الدراسة	د
منهجية البحث	هـ
الفصل الأول : مفاهيم عامة.	
مقدمة الفصل	1
المبحث الاول : مفهوم البيئة (Environnement).	2
1-1- مفهوم البعد البيئي	2
1-2-مفهومهاالبيئة لغة	2
1-2-2- مفهومها في الاصطلاح العلمي	2
1-3-مفهومها في الاصطلاح القانوني	3
1-4-عناصر البيئة	3
1-4-1-العناصر الطبيعية	3
1-4-2-العناصر الاصطناعية	4
اولا: مفهوم البيئة الحضرية	5
ثانيا :الاعلام البيئي.	5
ثالثا: التنوع البيولوجي	6
رابعا مبدأ الحيطة .	6
خامسا : المشاركة .	6
المبحث الثاني : مفهوم التخطيط:(planification)	7
2-1- التخطيط لغة :	7
2-2 التخطيط اصطلاحا:	7
2-3-مفهوم العام للتخطيط:	8
2-4 مفهوم التخطيط البيئي	8
2-4-1- أهداف التخطيط البيئي	9

2-4-2- مبادئ التخطيط البيئي	10
2-4-3-أهمية التخطيط البيئي:	11
أ/ الأهمية الصحية:	11
ب/ الأهمية الاقتصادية:	11
ت/ الأهمية الاجتماعية:	12
ج/الأهمية البيئية:	12
المبحث الثالث: التنمية المستدامة:	14
3-1- مفهوم التنمية الستدامة: (Le développement durable)	14
3-2-علاقة البيئة بالتنمية المستدامة	14
3-3- مجلات التنمية المستدامة:	15
3-4 أهداف التنمية المستدامة:	15
خلاصة الفصل :	17
الفصل الثاني: دور الجماعات الاقليمية في حماية البيئة وفق التشريعات	
مقدمة الفصل :	19
المبحث الاول : **مخطط التهيئة الولائي** :	20
1-1.المخططات التوجيهية لتهيئة فضاء الحواضر الكبرى SDAAM :	20
1-1-1- محتوى المخطط التوجيهي لتهيئة الحواضر الكبرى	21
1-1-2- مخطط تهيئة اقليم الولاية(PATW):	21
1-1-3- الاهداف العامة لمخطط تهيئة اقليم الولاية (PATW) .	22
1-1-4- مراحل الاعداد :	22
1-1-5-المصادقة على مخطط تهيئة إقليم الولاية (PATW)	25
1-1-6-المحاور التي يتناولها مخطط تهيئة إقليم الولاية (PAWT)	25
1-1-7 مصادر تمويل مخطط تهيئة الولاية(PATW)	26
1-1-8-التوجهات الكبرى للمخطط	26
المبحث الثاني: المخططات والقوانين التشريعية	27
أنواع المخططات البيئية	27
تقسيم المخططات البيئية بالنضر الى البعد الاقليمي	27
1-1-المخططات المركزية	27
1-2-المخططات المحلية	27
1-2-1 المخططات البلدية	27

أ/ أجندة 21 المحلي العام 2004/2001:	28
ب/المخطط التوجيهي المياه :	28
ج/ المخطط البلدي لتسيير النفايات:	29
د/–المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):	29
1– مراعات إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للجوانب البيئية.	31
هـ/ مخطط شغل الاراضي (POS):	31
1– مراعاة إعداد مخطط شغل الاراضي للجوانب البيئية :	32
1–2–2– المخططات الولائية	32
1–2–1 –المخطط الوطني لتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة (SNAT):	33
2–2–2 محتوى المخطط الوطني لتهيئة الاقليم :	34
2–3–اسس المخطط الوطني لتهيئة الاقليم :	34
1–3 مامدى مساهمة قوانين التهيئة(01–20) والتعمير(29–90) المعدل والمتتم (04–05) في حماية البيئة .	35
المبحث الثالث: دور الجماعات الاقليمية في حماية البيئة .	37
1–دور الولاية :	37
1–1–دور الولاية في حماية البيئة: (صلاحيات الوالي)	38
–1–2– دور الولاية في حماية البيئة: (صلاحيات المجلس الشعبي الولائي):	38
1–2– دور المصالح التابعة للدولة على مستوى الولاية في حماية البيئة :	39
1–2–1– دور وزارة السكن والعمران والمدينة:	39
1–2–2– دور مفتشية البيئة الولائية :	40
1–2–3– مديرية السياحة والثقافة :	40
1–2 دور البلدية :	41
1–2–1 دور البلدية في حماية البيئة :	41
1–2–1–1– صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي :	41
1–2–1–2– صلاحيات المجلس الشعبي البلدي :	42
خلاصة الفصل:	
الفصل الثالث : التحليل والتقييم لمنطقة الدراسة–ولاية ورقلة –	
مقدمة الفصل	44
أولا: الدراسة الطبيعية :	45
1– الاطار الطبيعي:	45

1-1- منطقة ورقلة وضواحيها (واد مئة).	45
2-1- منطقة تقرت :	46
1-3 – منطقة حاسي مسعود:	46
2- الموقع :	46
2-1- الموقع الجغرافي :	46
2-2- الموقع الاداري :	47
3- الاطار المادي:	49
3-1-المناخ.	49
أ)- درجة الحرارة:	51
ب)- التساقط :	51
ج)- الرياح الموسمية :	51
د)- الرطوبة :	52
2-1 التضاريس	52
2-2 الغطاء النباتي:	53
2-3- منسوب المياه:	53
2-4 – الخصائص جيولوجية:	53
2-5- الخصائص الهيدروغرافية	54
ثانيا : الدراسة السكانية.	55
أ- تعداد السكان :	55
ب- التوزيع السكان حسب الجنس والعمر :	56
ج- تطور السكان حسب السنوات لولاية ورقلة سنة2018:	57
❖ التركيب الاقتصادي :	57
1) – قطاع الفلاحة :	60
2)- قطاع الصناعة:	64
3)- قطاع السياحة :	65
3-3-البنية التحتية السياحية	67
3-4- مقومات العرض السياحي	68
4- قطاع الاشغال العمومية :	71
4-1-الهياكل القاعدية	71
خلاصة الفصل	

الفصل الرابع.التوجيهات الكبرى للمخطط التهيئة الولائي	
مقدمة الفصل	76
4-1- التوجيهات الكبرى للمخطط التهيئة الولائي لولاية ورقلة .	77
4-1-1- البيئة ومشاكل المياه المحافضة على المحيط	77
4-1-2- العمران والشبكة المجالية وتنمية الجماعات المحلية .	78
4-1-3- السكان و النشاطات الفلاحية والصناعية و غيرها.	78
4-1-4-التنمية و المشاكل الاجتماعية و الثقافية و التراثية.	79
4-2- الإستراتيجيات المتفق عليها بالنسبة لبرامج العمليات القطاعية.	80
4-2-1- الإيكولوجيا و البيئة و الري.	80
4-2-2- الإعمار و الشبكة العمرانية و الإطار الحياتي و التراث .	80
4-2-3- النشاط الفلاحي الرعوي .	81
4-2-4- القطاع الصناعي.	81
4-2-5- القطاع السياحي.	82
4-2-6- قطاع الطرقات .	82
4-3 - البرامج الانشطة السياسات القطاعية والمجالية لولاية ورقلة.	83
A- الجالات الوظيفية لولاية ورقلة:	83
4-3-1- المجال الوظيفي رقم 01:	84
4-3-2-المجال الوظيفي 02:	88
4-3-3-المجال الوظيفي رقم 03	90
4-3-4-المجال الوظيفي رقم 04:	92
4-3-5-المجال الوظيفي رقم05:	95
4-3-6-المجال الوظيفي رقم 06:	97
4-3-7-المجال الوظيفي رقم 07:	99
4-4- النتائج :	101
4-4-1- النتائج المستخلصة من البحث	101
4-4-2- النتائج المتعلقة بالتنمية البيئية الحضرية	101
4-4-3- النتائج المتعلقة بالشبكة العمرانية	101
4-5- الآفاق :	102
خلاصة الفصل :	104
الخاتمة العامة	105

فهرس الصور :

رقم الصورة	العنوان	رقم الصفحة
(01)	مجالات التنمية المستدامة	15
(02)	أهداف التنمية المستدامة	16
(03)	بعض الصور لمشاريع ترقوية لولاية ورقلة .	60
(04)	بعض الصور للعادات والتقاليد للولاية	66
(05)	المركب السياحي إجداغ تور بور الهيشة.	68
(06)	صورفندق المغارة بولاية ورقلة	69
(07)	فندق المهري	69
(08)	خط السكة الحديدية – تقرت –حاسي مسعود	72
(09)	تراموای ولاية ورقلة.	73

فهرس الاشكال :

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
(01)	المحاور الاربعة المدعمة بوثائق على مستوى 50000/1	21
(02)	مراحل إعداد مخطط مشروع لتهيئة إقليم ولاية.	23
(03)	محاور مخطط تهيئة إقليم الولاية .	25
(04)	صلاحيات الوالي بالنسبة للولاية والدولة	38
(05)	التغيرات المناخية تساقط الامطار لولاية ورقلة 2018	49
(06)	التغيرات المناخية لحاسي مسعود .	50
(07)	التغيرات المناخية لمدينة تقرت سنة 2018.	51
(08)	التوزيع السكاني لولاية ورقلة حسب سنتين 2018/2017.	56
(09)	توزيع السكان حسب الجنس .	56
(10)	تطور عدد السكان حسب السنوات لولاية ورقلة.	57
(11)	توزيع السكان القادرين على العمل للولاية .	58
(12)	توزيع السكان النشطين حسب كل قطاع .	58
(13)	مختلف برامج السكن العمراني :	59
(14)	التوزيع العام للاراضي الفلاحية للولاية .	61
(15)	تقييم نسبة المحاصيل الزراعية سنة 2019	62

فهرس الجداول :

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
(01)	مبادئ التخطيط البيئي ومفاميهم	10
(02)	أقطاب الجاذبية للمدن الاربعة الكبرى .	20
(03)	تقارير الاعداد لتنفيد مخطط تهيئة إقليم ولاية.	24
(04)	**التقسم الاداري لولاية ورقلة**	48
(05)	التغيرات المناخية لولاية ورقلة 2018.	49
(06)	التغيرات المناخية لحاسي مسعود.	50
(07)	التغيرات المناخية لمدينة تقرت .	50
(08)	التوزيع السكاني بين سنتين 2017 و2018 حسب نتائج POP RGPH2008	55
(09)	التوزيع العام للاراضي الفلاحية للولاية	61
(10)	التوزيع المساحة المستغلة للزراعة سنة2019.	62
(11)	الانتاج الحيواني .	63
(12)	المناطق الصناعية النشطة للولاية.	64
(13)	المناطق الاثرية والمواقع التاريخية والطبيعية لولاية ورقلة	65
(14)	ذكر بعض المرافق المصنفة والغير المصنفة للولاية	68
(15)	بعض عمليات جاري أنجازها وفق المخطط الخماسي(2010-2014).	70
(16)	بعض المشاريع المنجزة والغير منتهية للولاية .	74
(17)	لوح برامج للمنطقة الوظيفية 01 برنامج آفاق 2030.	87
(18)	لوح برامج للمنطقة الوظيفية 02 برنامج آفاق 2030.	90
(19)	لوح برامج للمنطقة الوظيفية 03 برنامج آفاق 2030	92
(20)	لوح برامج للمنطقة الوظيفية 04 برنامج آفاق 2030	94
(21)	لوح برامج للمنطقة الوظيفية 05 برنامج آفاق 2030	97
(22)	المجال الوظيفي رقم 06 لمخطط إقليم ولاية ورقلة2030	99
(23)	المجال الوظيفي رقم 07 لمخطط إقليم ولاية ورقلة2030	99

فهرس الخرائط :

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
(01)	الموقع الجغرافي للولاية ورقلة	47
(02)	الموقع الاداري لولاية ورقلة	48
(03)	التغيرات المناخية لولاية ورقلة .	52
(04)	الخصائص الجيولوجية لطبقات الارض لولاية ورقلة2018	54
(05)	خصائص الموارد المائية لولاية ورقلة.	54
(06)	شبكة الطرق لولاية ورقلة	71
(07)	المناطق الوظيفية لمخطط تهيئة إقليم السبعة لولاية ورقلة.	83
(08)	المجال الوظيفي رقم 01	84
(09)	المجال الوظيفي رقم02	88
(10)	المجال الوظيفي رقم 03 لمخطط إقليم ولاية .	90
(11)	المجال الوظيفي رقم 04 لمخطط إقليم الولاية	93
(12)	المجال الوظيفي رقم 05 لمخطط إقليم ولاية ورقلة2030	95
(13)	المجال الوظيفي رقم 06 لمخطط إقليم ولاية ورقلة2030	97
(14)	المجال الوظيفي رقم 07 لمخطط إقليم ولاية ورقلة2030	99